شرح

متن الآجرومية

للشيخ الأستاذ النحوي

أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي

المتوفى عام ٨٠١ هجرية

مع زيادات من شروحها

للكفراوي والعشماوي والهاشمي ودحلان وابن عثيمين

تحقيق وتعليق

أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغني

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

تقديم

أ.د. أحمد بن منصور آل سبالك

عضو مجمع علماء الأزهر الشريف

مدير مركز البحث العلمي للدراسات وإحياء التراث الإسلامي

عميد معهد علوم القرآن والحديث للدراسات الإسلامية والعربية

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع

رواد للإعلام والنشر

شرح متن الآجرومية

أبي زيد عبدالرحمن بن عليٍّ بنِ صالح المكُّوديِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٢٣٥٨

المكتبة الإسلامية

القاهرة: ٣٨ ش صعب صالح عين شمس الشرقية تليفاكس: ٤٩٩١٢٥٤ - ٠١٠٦٨٦٨٣٣٣

شرح متن الآجرومية

للشيخ الأستاذ النحوي

أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي

المتوفى عام ٨٠١ هجرية

مع زيادات من شروحها

للكفراوي والعشماوي والهاشمي ودحلان وابن عثيمين

تحقيق وتعليق

أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المعني

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

تقديم

أ.د أحمد بن منصور آل سبالك

عضو جبهة علماء الأزهر الشريف

مدير مركز البحث العلمي للدراسات وإحياء التراث الإسلامي

عمي معهد علوم القرآن والحديث للدراسات الإسلامية والعربية

الرواد للإعلام والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدي هذا السفر إلى :

ابني الحبيب

أدعو الله له أن ينفعه بما فيه، وأن يرزقه الحكمة واللسان العربي المبين، وأن يكون ذخرًا للإسلام وللمسلمين

اللهم آمين

مقدمة

الشيخ
أحمد بن منصور آل سبالك
عضو جبهة علماء الأزهر الشريف
ومدير مركز البحث العلمي لإحياء التراث الإسلامي
عميد معهد علوم القرآن والحديث للدراسات الإسلامية والعربية

بسم اللَّه والحمد لله والصلاة والسلام على رسول اللَّه ﷺ.

❑ **وبعد**

هذا هو اللقاء السادس مع كتاب آخر من كتب سلسلة التقريب التي بدأناها من قبل وخرج منها خمسة كتب.

وهذا اللقاء مع كتاب من كتب اللغة العربية عامة والنحو خاصة، يطبع على خمس نسخ خطية، وهو كتاب: «شرح المكودي على الآجرومية».

ولقاؤنا مع الآجرومية هذا هو اللقاء الثاني، فالأول كان مع «التحفة السنية شرح الآجرومية» والتي كتبت في (س وج).

ولقاؤنا مع المقرب في هذا هو الأخ الفاضل الشيخ/ أحمد عبد المولى ـ حفظه اللَّه ـ، هو اللقاء الرابع؛ فالأول مع: خلاصة الأقوال، والثاني مع: بذل المجهود، والثالث مع: أوضح المسالك وكعادته جاء بالنسخ الخطية، وأثبت نصًّا جعله أصلًا وبيَّن فروق النسخ في الهامش مع تعليقاته الجيدة التي وضع معها زيادات من شروح أخرى للآجرومية، تعد هذه الزيادات أفضل ما في تلك الشروح، أي

بحق «شرح المكودي» بتحقيق ودراسة الأخ الفاضل/ أحمد عبد المولى فيه ما يربو عن خمسة شروح للآجرومية، قارئها لا يحتاج لشروح أخرى لها.

فجزاه اللَّه خيرًا على ما قدم، سائلين المولى - جلَّ وعلا - أن يجعله في ميزانه يوم القيامة.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وَصَلِّ اللهم وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

أحمد بن منصور آل سبالك

مقدمة المحقق

حمدًا لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفي من المضمرات، وعلمنا لسانًا عربيًا غير ذي عوج كشافًا عن دقائق الإشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخافض جناحه لمن اتبعه من المؤمنين لنحو امتثال أمر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للتنازع في إعلاء كلمة الإسلام وعلى من تبعهم بمحاسن الأفعال وشرائف أوصاف اليقين والاستسلام.

❑ **أما بعد**

الكتاب الذي نقربه هو شرح المقدمة الآجرومية للمحقق العلامة أبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودى، ذي الإخلاص و الإتقان، قد عم الانتفاع به لإخلاص مؤلفه، ولما فيه من مزيد التحرير والإتقان، لم ينسج على منواله لخلوه من الإطناب الممل ونحا فيه عن الاختصار المخل وما فيه من حسن الترتيب وبديع التصريف وصنعة التعليم، فهو للمتعلم هداية إلى صراط مستقيم، وقد كلفني الأستاذ الدكتور/ أحمد بن منصور آل سبالك ، مدير مركز البحث العلمي لإحياء التراث الإسلامي، بتحقيقه والتعليق عليه، وذلك بعد ما قرأته عليه، ونبهني بأن النسخة المطبوعة ناقصة، فليست كما أخذها هو بسنده عن شيخه العلامة الأستاذ الدكتور/ محمد نايل، فبحثت عن نسخهِ الخطية وعثرت على خمس نسخ ، ووجدت سقطًا كثيرًا في المطبوعة كما نبهني شيخي، ثم عرضتها على شيخي، فأقرني عليها، وكلفني بتكملة التحقيق والتعليق وكان

عملي كالآتي:

١- المقابلة بين المخطوطات لخروج النص كما أراد المصنف رحمه الله-، وإثبات الفروق بين النسخ الخطية.

٢- تخريج الآيات.

٣- تحقيق الشواهد الشعرية.

٤- التعليق على المواضع الغامضة للشارح.

٥- إضافة الزوائد من خمسة شروح للآجرومية؛ ليكون القارئ لهذا التعليق كأنه قرأ خمسة شروح للآجرومية.

والخمسة شروح هم:

أ ـ الكفراوي.

ب ـ التوضيحات الجلية.

ج ـ أحمد زيني دحلان.

د ـ عشماوي.

هـ ـ ابن عثيمين.

٦- تحقيق الأعلام الموجودة في الكتاب

❑ وبعد:

فأدعو الله الكريم أن يكون هذا الجهد المتواضع لأجل وجه الكريم، وأن ينفعني بما علمني، فإنك نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

كتبه

أحمد بن إبراهيم بن عبدالمولى المغيني

ترجمة المصنِّف

هو أبو عبدالله بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجروم، ولد بمدينة فاس بالمغرب العربي سنة ٦٧٢هـ وهو نحوي مقرئ له معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع، توفي - رحمه الله - بفاس سنة ٧٢٣هـ وقد دفن في داخل باب الحديد بمدينة فاس، ويحكى أنه ألف هذا المتن تجاه البيت الشريف، ويحكى أيضًا أنه لما ألفه ألقاه في البحر وقال: إن كان خالصًا لله - تعالى - فلا يبل وكان الأمر كذلك.

ولا يوجد متن - عظم أمره واشتهر للمبتدئين - في علم النحو كما اشتهر هذا المتن وقد تولى العلماء نظمه وشرحه ووضع الحواشي عليه

❑ ومن أهم الشروح عليه:

١ - شرح العلامة خالد الأزهري .

٢- شرح أحمد زيني دحلان.

٣ - حاشية العلامة أبو النجا.

٤- شرح العلامة الكفراوي.

٥- شرح العلامة الفاكهي.

٦ - وشرح محمد محيي الدين عبدالحميد.

وأخيرًا هذا الشرح الجامع للعلامة المكودي .

❑ مذهبه النحوي وآراؤه:

قال السيوطي (البغية: ١:٢٣٨) (هنا شيء آخر، وهو أنا استفدْنا من مقدمته أنّه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنّه عبّر بالخفض، وهو عبارتهم.

وقال: الأمرُ مجزوم، وهو ظاهر في أنّه مُعْرَب وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما، والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون، فتفطَّن).اهـ.

انظر ترجمته في كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦/ معجم المؤلفين ٤/ ١٢٥.

* * *

ترجمة الإمام المكّودي

❑ اسمهُ ونسبهُ:

الإمامُ أبو زيدٍ عبدُ الرحمن بنُ عليٍّ بنِ صالحٍ المكُّوديّ.

نسبةً إلى بني مَكُّود قبيلةٍ قرب فاس. ومكوديّ بتخفيف الكاف وتشديدها، والتشديد أنْسَب، ويعرف بالمطرِّزي.

وُلد ونشأ بفاس من بلاد المغرب.

❑ علمُه وأخلاقُه:

كان رحمه الله شيخًا صالحًا، وإمامًا عالمًا فاضلًا، وصف بالصّالح العارف بالله تعالى.

وأثنى عليه تلميذُه ابنُ مرزوقٍ بالعلمِ والصّلاح والفضل.

وكان ذا باع في الشعر، عارفًا بالنحو والصرف واللغة.

قال ابنُ الحاج في (حاشيته) : (وهو آخرُ من قرأ كتابَ سيبويه بفاس)، وكان يقرؤُه بمدرسة العطّارين. ثم قال: (وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرتْ).

❑ مؤلفاتُه:

من أشهر مؤلفات الإمام المكُّودي، شرحُه على ألفية ابن مالك.

وجاء في (الضوء اللامع) أنّ له شرحين على الألفية. فأكبرهما لم يصل إلى القاهرة، والمتداولُ بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافعٌ للمبتدئين.

وذكر التُّنْبُكتي في (النَّيْل) أنّ شرحه الكبير لم يتمَّ، وقد أتلفه الحَسَدةُ.

❑ وله أيضًا:

- شرح مقدمة ابن آجرُّوم (كتابنا هذا).
- البسط والتعريف في علم ما جلّ من التصريف، منظومةً.
- شرح المقصور والممدود لابن مالك.

- نظم المعرَّب من الألفاظ.
- المقصورة في مدح النبي ﷺ، لها نسخةٌ مصورةٌ بمعهد المخطوطات بالقاهرة برقم ٢٠٦٣ تاريخ، تقع في سبع ورقات.
- عمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.

❑ شيوخه وتلاميذُه:

أخذ عن جماعة، منهم عبدالله الوانغيلي.

وذكر له التُّنْبُكتي تلميذًا، وهو الإمام الربّاني ابنُ مرزوق.

وأنجب الإمام المكوديُّ ولدَه حمادًا، وكان عالمًا بالنحو لكنْ دون والده.

ومن تلاميذه: عبدالرحمن بنُ عطية، وأبو عبدالله الكوانيّ

❑ وفاته:

توفّي الإمامُ المكوديّ رحمة الله عليه بفاس سنة (٨٠٧ من الهجرة). وذكر بعضهم أنّه توفي سنة (٩٠١) ، وبعضُهم سنة (٨٠١).

قال الأستاذ الزركلي في الأعلام (وكلاهما خطأ) .

وجاء في (البغية) (وأخبرني المؤرِّخ شمسُ الدين بنُ عزم، أنّه وقف على ما يدُّل أنّه كان قريبًا من الثمانمائة).

وقال ابن الحاج في (حاشيته): (توفي سنة ٨٠٧ من الهجرة).

وذكرَ في الضوء اللامع أنّه توفي سنة (٨٠١ والأول هو الصحيح).

ودُفِن بحومة الأصدع بفاس، وتعرف الآن بفندق اليهودي. نور الله مرقده، وجزاه عنّا كلّ خير.

صف النسخ الخطية

لقد تيسر لي بفضل الله تعالى ومنّه، ثمّ بمساعدة شيخي وأستاذي الفاضل: أحمد بن منصور آل سبالك صور خمسة أصول للشرح وإليك وصفها بإيجاز:

١ـ النسخة الأولى:

نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٣٨٦٥) (نحو)

وهي أكمل النسخ من حيث النص، خطها نسخيٌّ جميل، وعلى هوامشها تصحيحات، عناوينها الفرعية ميزت بالحمرة، وفي نهايتها ملاحظة مقابلة يقرّر تاريخ كتابتها في القرن التاسع أيضًا. ، ورمزت إليها بالرمز (أ)

تقع في ٢٦ لوحة

عدد أسطرها ١٨ سطر

وعدد الكلمات في السطر تسع كلمات

٢ـ النسخة الثانية:

النسخة التيمورية المحفوظة بدار الكتب المصرية؛

خطها نسخي، ومُيزت عناوينها بالحمرة، ومع أنها غير مؤرخة إلا أنها حظيت بعناية في المقابلة والتصحيح كما يظهر من هوامشها ، ويقرّر أنّها من مخطوطات القرن التاسع ورمزت إليها بالرمز (ح)

وتقع في ٢٤ لوحة

عدد أسطرها ١٧ سطر

عدد الكلمات تسع كلمات

٣- النسخة الثالثة:

نسخة مكتبة الأزهر الشريف،

خطها نسخي جميل، حظيت بالعناية والتصحيح والمقابلة، ولم يؤرخ لها، وتقرّر أنّها من مخطوطات القرن العاشر، رمزت بحرف (ب)

وتقع في ٢٧ لوحة

وعدد أسطرها ١٦ سطر

وعدد الكلمات ثماني كلمات

٤- النسخة الرابعة:

نسخة مكتبة تشتربيتي بدبلن المحفوظة برقم: ٣٦٩٦ (٥)،

وعدد الكلمات تسع كلمات

وتقرر أنها من مخطوطات القرن العاشر، وهي تامة، خطها نسخي ورمزت إليها بالرمز (خ)

وتقع في ٢٥ لوحة

عدد الأسطر ١٧ سطر

٥- النسخة الخامسة:

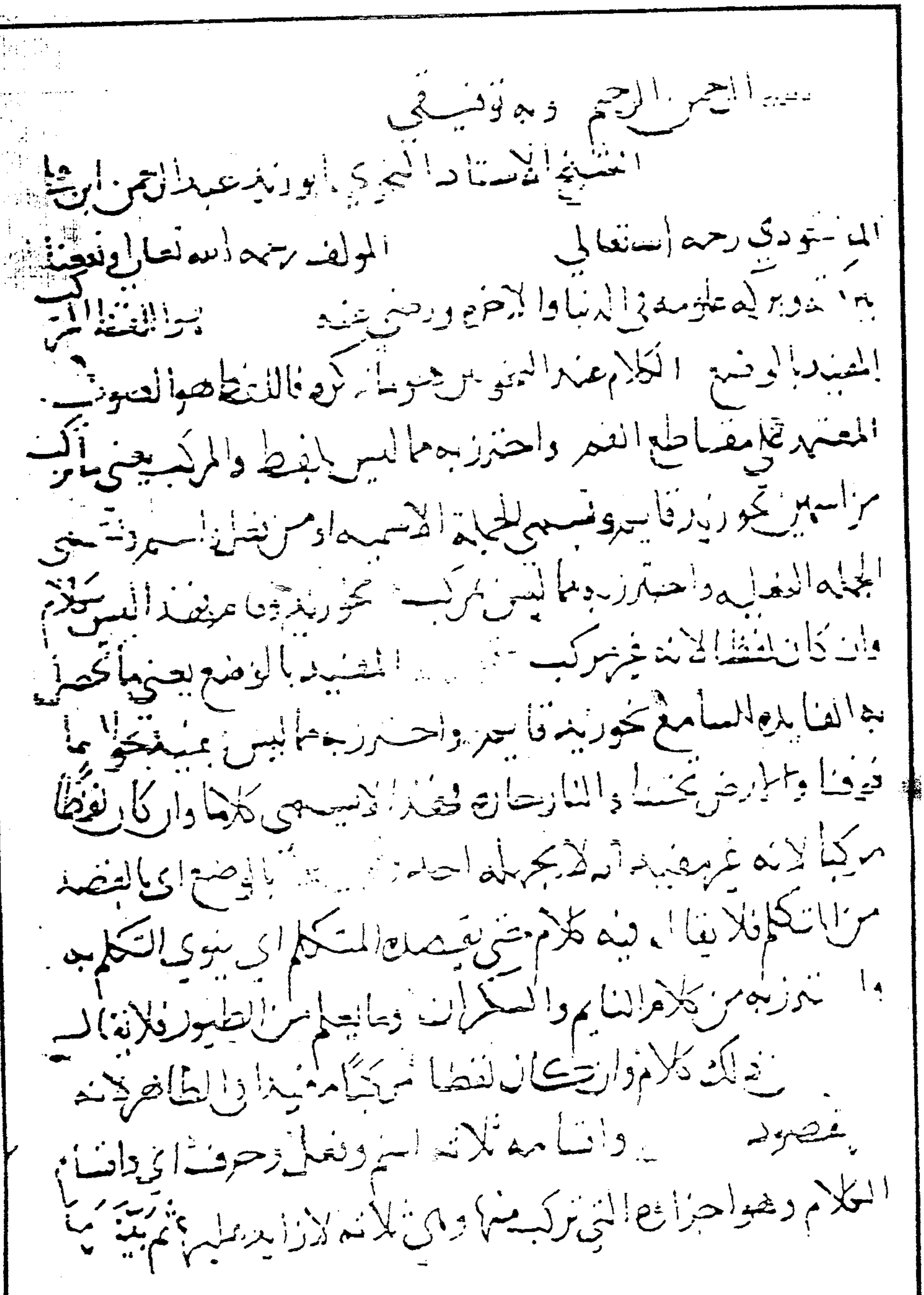
نسخة دار الكتب المحفوظة برقم (١٠١٥)

خطها نسخي متأخر، وهي مخرومة الآخر

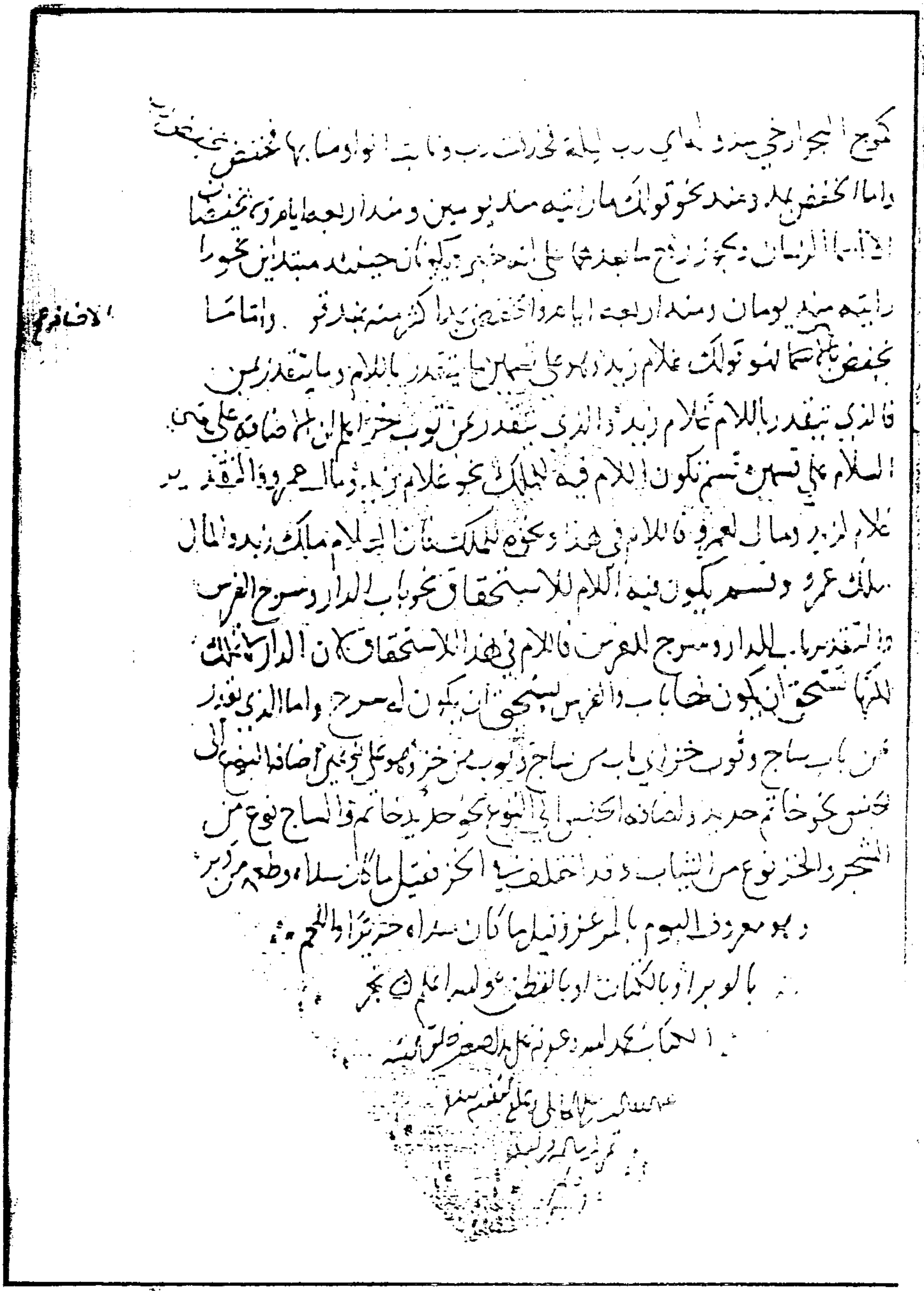
وتقرر أنها من مخطوطات القرن الحادي عشر، ورمزت إليها بالرمز (ت)

وتقع في ٢٦ لوحة.

صور من نماذج بعض المخطوطات



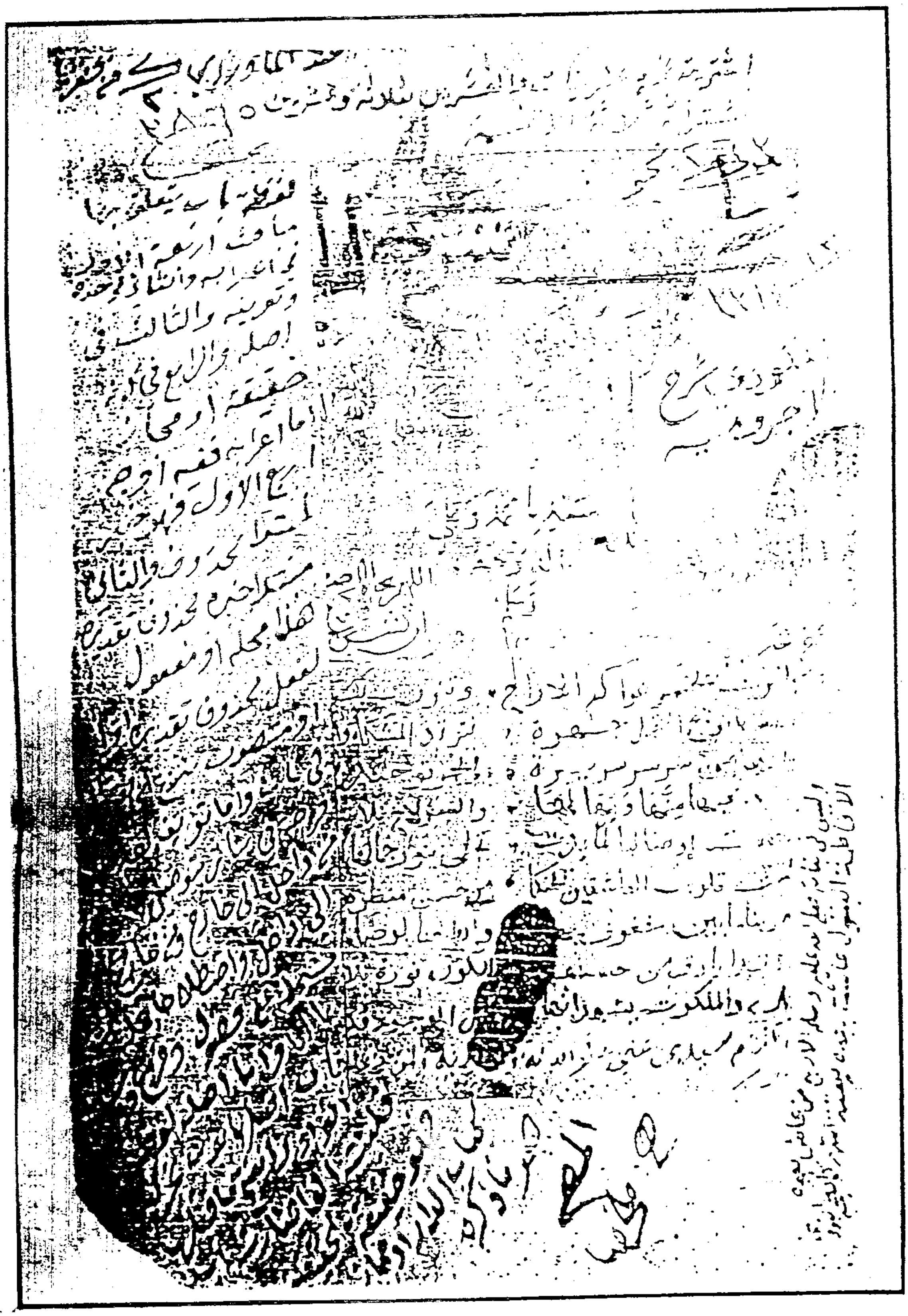
صورة الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية



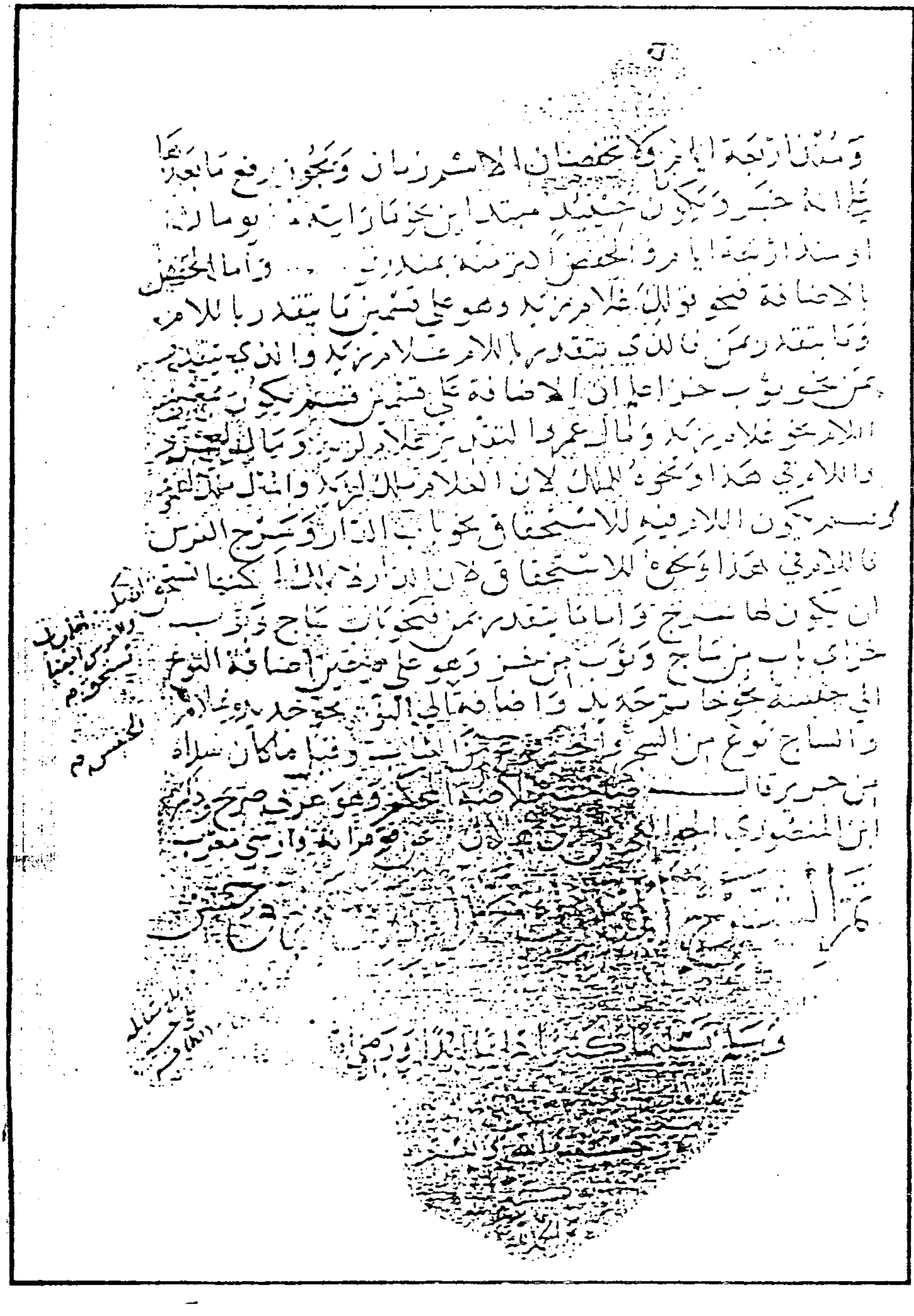
كمجيء الجار حذف ... أي رب ليلة فحذفت رب وأتى بالواو وما بها مخفوض بمحذوف
وأما الخفض بمذ ومنذ نحو قولك ما رأيته مذ يومين ومنذ أربعة أيام وتخفضان
الأسماء الزمان ويجوز رفع ما بعدهما على أنه خبر ويكونان حينئذ مبتدأين نحو ما
رأيته مذ يومان ومنذ أربعة أيام ... وأما ما
يخفض بالاسم نحو قولك غلام زيد وهو على قسمين ما يقدر باللام وما يقدر بمن
فالذي يقدر باللام غلام زيد والذي يقدر بمن ثوب خز اعلم أن الإضافة على معنى
اللام على قسمين قسم تكون اللام فيه للملك نحو غلام زيد ومال عمرو والتقدير
غلام لزيد ومال لعمرو فاللام في هذا ونحوه للملك لأن الغلام ملك زيد والمال
ملك عمرو وقسم يكون فيه اللام للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الفرس
والتقدير باب للدار وسرج للفرس فاللام في هذا للاستحقاق لأن الدار لا تملك
لكنها تستحق أن يكون لها باب والفرس يستحق أن يكون له سرج وأما الذي يقدر
بمن باب ساج وثوب خز أي باب من ساج وثوب من خز وهو على تقدير إضافة النوع إلى
الجنس نحو خاتم حديد والإضافة الجنس إلى النوع نحو حديد خاتم والساج نوع من
الشجر والخز نوع من الثياب وقد اختلف في الخز فقيل ما كان سداه ولحمه من وبر
وهو معروف اليوم بالمرعز وقيل ما كان سداه حريرا ولحمه
بالوبر أو بالكتان أو بالقطن والله أعلم ...
الكتاب بحمد الله وعونه على يد الصغير ...

الإضافة

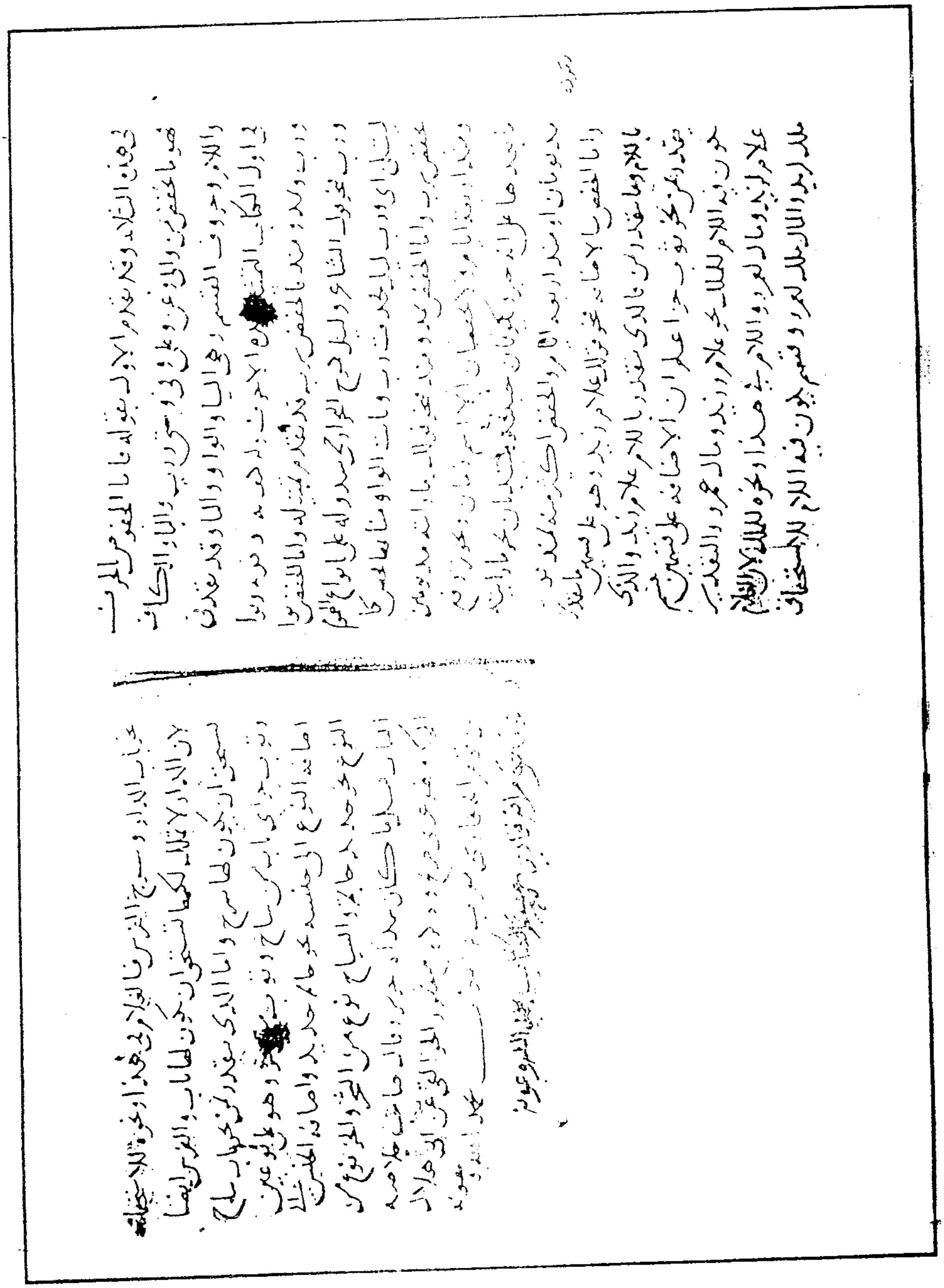
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية



صورة الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية في نحو الخزانة التيمورية



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة التيمورية



صورة اللوحة الأخيرة من نسخة تشتربتي بأيرلندا

النص المحقق

بسم اللَّه الرحمن الرحيم [١] وبه توفيقي [٢].

قال[٣] الشيخ الأستاذ النحويُّ اللغوي، أبو زيد عبدُ الرحمن بنُ عليٍّ بنِ صالح المَكُوديُّ، كان اللَّه له، ولطف[٤] به:

الحمد لله الذي نَوّر قلوبَنا بمعرفة الأدب، وشرح صدورَنا لفهم أسرارِ لسان العرب، حتى اجتنينا من عاطر زهره ويانع ثمره ما جادت عليه العين، واجتبينا من عرائس غرره ونفائسِ دُرَره ما تَقَرُّ به العين،وصلّى اللَّه على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأوحد، المبعوث[٥] إلى الأحمر والأسود، صفوةِ العالم، وسيدِ ولد آدم، أكرم من بُعث للعباد، وأفصح من نطق بالضاد، صلّى اللَّه عليه وعلى آله[٦] وأصحابه[٧] السَّراةِ[٨] الأعلام.

أمّا بعدُ:

فإنَّ أجلَّ ما وُضع في الإسلام من العلوم الشريفة، واختاره[٩] الأعلامُ من الأوضاع المنفية[١٠]: علمُ العربية والقياسات النحوية؛ إذْ به يُفهم كتاب اللَّه تعالى ويحقَّق، ويُمعن[١١] النَّاظر في معانيه الغامضة ويُدقِّق، ويتضحُ[١٢] به من الأحاديث ما تَنْبو عنه الأفهام، ويَفتح[١٣] من شواردها ما يَعْتَرِضُ من الإيهام والإبهام. فهو مما أنعمَ[١٤] اللَّه به

(١) سقط من (ب).
(٢) في (ت): وبه نستعين، الحمد لله رب العالمين، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
(٣) سقط من (ب) من قوله: (قال الشيخ) إلى قوله: (ولطف به).
(٤) في (ت - ح) رحمه اللَّه تعالى .
(٥) سقط من (ب) من قوله: (المبعوث) إلى قوله: (ولد آدم).
(٦) في (ب) (آله البره وأصحابه الخيره).
(٧) في (هـ) (السادة الأعلام).
(٨) السَراة (بفتح السين المهملة) الأشراف، المعجم الوسيط (١: ٤٢٨) مادة: سرو.
(٩) في (ب) (وأخبر عنه).
(١٠) المنفية: العالية التامة .
(١١) في (ب) (ويعين).
(١٢) في (ب) (بها).
(١٣) في (ب) (وينفتح من مشاكلها، وشوارد مسالكها ما يعرض).
(١٤) في (ب) (فهو مما منَّ اللَّه تعالى به من النعم وخص به سيد هذه الأمة دون سائر الأمم).

على هذه الأمةِ دونَ سائر الأمم، وأَثْبتَ[١] لهم في السعادة أرسخَ قدم، وقد جاء في شرفه وفضل أهله من الأحاديث النّبوية والأخبار، والحضّ على تعلّمه واستعمال تَفَهُّمه، من وصايا العلماء والأخيار،ما يُنَشِّطُ[٢] لقراءته القرائحَ والخواطر، وتَضيقُ [٣]عن حمله الدواوينُ والدفاتر.

وإنَّ من أحسنِ[٤] ما وُضع فيه من المقدمات المختصَرة، واللُّمَعِ المشتهرة[٥]، مقدمةَ الشيخِ الفقيه، الأستاذ المحقِّق المقرئ، المجوِّدِ الحسابيِّ[٦] الفَرَضيِّ، نجيبِ دهره وفريد عصره، أبي عبد اللّه، محمدِ بنِ داودَ الصِّنْهاجيِّ، الشّهير[٧] بابن آجُرُّوم، فهي[٨] مفتاح علم اللسان، ومصباح غيب البيان.

وهي وإن كانت سهلةَ العبارة واضحةَ المثل[٩] والإشارة، تحتاج إلى التّنبيه على مُغْلَقها وتتميم[١٠] مُثُلِها.

وقد[١١] وَضَعتُ عليها شرحًا مختصر[١٢] الجِرْم،مُنتَفعَ العلم [١٣]، لا يَمَلُّه النّاظر، ولا يَذمُّه المناظر.

وقد رَويتُ[١٤] فيه هذه المقدمة: عن ولده الأستاذ الأثير العالِم الأطهر، أبي محمدِ

(١) سقط من (ب) من قوله: (وأثبت لهم) إلى قوله: (أرسخ قدم).
(٢) في (ب) (ما تنبسط له القرائح).
(٣) (ب) (ولا تفي علمه).
(٤) في (ب) (وإن من أجل).
(٥) في (ب) (المتخيرة).
(٦) سقط من (ب) (الحسابي الفرضي نجيب دهره وفريد عصره).
(٧) في (ب) (عرف).
(٨) سقط من (أ).
(٩) سقط من (أ) .
(١٠) في (ب) (على مقفلها وتنقيح إشارتها).
(١١) في (ب) (فوضعنا).
(١٢) في (ب) (صغير)
(١٣) سقط من (ب).
(١٤) سقط من (ب) من قوله: (وقد رويت) إلى قوله: (وإليه أنيب).

عبدالله[١] عن والده المذكور، ورَوَيتها أيضًا عن ولده الأستاذِ المحقِّق الناظمِ البارع، أبي[٢] عبدالله المدعوّ[٣] بمِنْديل، عن الشيخ الأستاذ المحقِّق الناظمِ البارع الأعرفَ، أبي العباس[٤] أحمد ابن حزب اللَّه، عن واضعها أبي عبد اللَّه محمدٍ المذكور. وقرأتُها عليهما قراءةَ تحقيق وتدقيق، وها أنا بحول اللَّه وقوّته أشرعُ فيما قصدتُ إليه، مستعينًا باللَّه، عليه توكّلتُ وإليه أُنيب.

---

(١) جاء في (أ) أبي محمد أبي عبد اللَّه). والصحيح ما أثبته كما في (كشف الظنون) ص (١٧٩٦).

(٢) جاء في (أ - خ) (عبداللَّه المدعو) والصحيح أنه (أبو عبد اللَّه محمد).

(٣) هو عبداللَّه بن محمد بن محمد ابن آجروم - الصنهاجي - أبو المكارم - أخذ عن أبي حيان وأجاز له إجازة عامة - توفي عام ٧٧٢من الهجرة، من نفح الطيب (٧: ١٢٣).

(٤) هو أبو العباس، أحمد ابن حزب اللَّه الساعدي النحوي، توفي عام ٧٤١من الهجرة (من نفح الطيب (٥: ٢٥٢).

مَتْنُ الآجرُومِية

الْكَلاَمُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بالوَضْعِ، ....

باب الكلام

قال الشّيخُ[(١)] الإمامُ، أبو عبداللّه محمدُ بنُ داودَ الصِّنْهاجيُّ، الشهيرُ بابنِ آجُرُّوم، رحمة اللّه عليه[(٢)]: **(الْكَلاَمُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ)**.

الكلامُ في اصطلاحِ[(٣)] النّحْويين: هو اللّفظُ[(٤)]، واللّفظُ: هو الصوت المعتمدُ على مقاطع الفم، واحْتُرز به مما ليس بلفظٍ، كالخطِّ[(٥)] والإشارة[(٦)] وما يُفهم من حال الشيء، (فإنه)[(٧)] لا يُسمَّى كلامًا في الاصطلاح، لأنه ليس بلفظ.

والمركَّبُ: يعني ما تركَّبَ من اسمَين - نحو: زيدٌ قائمٌ .. وتسمّى الجملةَ الاسمية.

أو من فعلٍ واسم - نحو: قامَ زيدٌ .. وتُسمّى الجملةَ الفعلية.

واحْتُرز به مما ليس بمركّب، نحو: زيد قام[(٨)] فهذا لا يُسمّى كلامًا[(٩)] وإن كان لفظًا؛ لأنه غيرُ مركب.

وقولُه[(١٠)]: (المفيدُ): يعني: ما تحصلُ به الفائدةُ للسّامع[(١١)]، نحو: زيدٌ قائمٌ.

---

(١) سقط من (ب) من قوله: (وقد رويت فيه) إلى قوله: (قال الشيخ رحمه اللّه).

(٢) في (ح) (قال المؤلف رحمه اللّه تعالى).

(٣) في (ب) (الكلام هو ما ذكره).

(٤) في (ب) (فاللفظ).

(٥) قوله: (كالخط) سقط من (أ - ب - ح - خ).

(٦) في (ب) كالإشارة).

(٧) في (ب) (فهو).

(٨) قوله: (قام) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٩) في (ب) (ليس بكلام).

(١٠) قوله: (وقوله) سقط من (ب).

(١١) ولا يشترط أن تكون الفائدة جديدة للسامع، لأنه سوف يلزم أن تكون مفيدة من جهة وغير مفيدة من جهة أخرى.

وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

واحْتُرز به مما ليس بمفيد، نحو: السماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتَنا، والنّارُ حارّةٌ.

فهذا لا يُسمّى كلامًا وإن كان لفظًا مركبًا؛ لأنه غُير مفيد، إذ لا يجهلُه أحد.

وقولُه[١]: (بالوضع)[٢]: أيْ بالقصد من المتكلّم. فلا يُقالُ فيه كلامٌ حتى يكون مقصودًا[٣] من المتكلّم، أيْ: ينوي المتكلمُ به إفادةَ السّامع[٤].

واحْتُرزَ به من كلام النائم والسّكران، وما يُعلَّمُ من الطّيور، فلا يقالُ في شيءٍ من ذلك كلام، و إنّ كانَ لفظًا مركبًا مفيدًا في الظّاهر؛ لأنه غيرُ مقصودٍ[٥].

وقولُه: **(وَأقسَامُهُ ثَلَاثَةٌ)**[٦]:

أيْ أقسامُ الكلام، وهي أجزاؤُه التي يتركَّبُ منها، وهي[٧] ثلاثةٌ لا زائدَ عليها [٨].

ثم بيَّنها بقوله:

(اسْمٌ، وَفعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنىً)[٩]:

فالاسمُ نحو: رجل، وفرس ونحوه[١٠].

---

(١) قوله: (وقوله) سقط من (ب).

(٢) ويكون للوضع العربى فلو جاءنا كلام يفيد فائدة لا يتشوف بعدها إلى شيء، لكن العرب لا يفهموه فلا يسمى كلامًا.

(٣) في (ب) (حتى يقصد المتكلم).

(٤) في (ب) (التكلم به).

(٥) في (أ) (غير مفيد).

(٦) احترازًا ممن قال: إن اسم الفعل قسم رابع، وقال الشيخ/ خالد الأزهري على شرحه لهذا المتن إن هذا القول لا يعتد به؛ لأنه جاء بعد ظهور الإجماع، أما اسم الفعل فهو يقع من ضمن (الاسم) والفرق بينهما، أن اسم الفعل يشتمل على حروف الفعل ولكنه لايدل على الحدث كالفعل.

(٧) قوله: (وهي) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٨) لم يتكلم المصنِّف على الكلمة والكلم، وتُعرف الكلمة بأنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد مثل: (محمد) والكلم: هو ما تركب من ثلاث كلمات أفاد، أو لم يفد نحو: (إن حضر محمد وهل قام محمود) [توضيحات ص٩].

(٩) قوله: (حرف جاء لمعنى) سقط من (ب).

(١٠) قوله: (ونحوه) سقط من (ب).

عَلَامَاتُ الاسم

فَالاِسْمُ يُعْرَفُ بالخَفْضِ والتَّنْوِينِ ودُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وعلَى وَفي وَرُبَّ وَالْبَاءِ والْكَافُ واللَّامُ، وحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ الْوَاوُ والْبَاءُ والتَّاءُ.

والفعلُ نحوُ: قامَ، ويقومُ [١]، وقمْ [٢] ونحوه.

والحرفُ نحو: مِنْ، وقَدْ. قولُه: **(جاءَ لمعنىً)** يعني أنّ الحرفَ لا بدّ أنْ يكونَ لمعنىً. نحو: حروفِ الجر، وحروفِ الجزم والنّصب.

واحْتُرز به من حروف الهجاء[٣]، نحو: الزاي من زيد؛ والرّاء من عمرو. فهذا يقالُ فيه حرفُ تهجٍّ ولا يقال فيه عند النَّحْويينَ حرف؛ لأنَّه لم يجئ لمعنى.

عَلَامَاتُ الاسم

قوله: **(فَالاِسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفضِ وَالتّنوين، وَدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ[٤] الخَفْضِ عَلَيهِ[٥] وَهِيَ مِنْ وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَرُبَّ وَالْبَاءُ وَالْكَافُ وَاللاّمُ وَحُرُوفُ الْقَسَمِ وَهِيَ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ)**.

لمّا ذكرَ أنّ الأجزاءَ التي يتركبُ الكلامُ منها ثلاثةٌ[٦] لا زائدَ عليها، أخذَ يبينُّ كلَّ واحدٍ منها، وذكر[٧] ما يُعرف به، فقال:

---

(١) في (ب) (ويقعد).
(٢) قوله: (قم، ونحوه) سقط من (ب) .
(٣) في (ب) (التهجي).
(٤) قوله: (وحروف الخفض عليه) سقط من (أ - هـ).
(٥) قوله: (عليه) سقط من (ب)، ومن قوله: (وهي) إلى قوله: (التاء) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٦) قوله: (ثلاثة لازائد عليها) سقط من (ب - ت - ح - خ).
(٧) في (أ - ت - ح - خ) (يذكر).

....

إنّ الاسمَ يُعرف بالخفض[١]، نحو: مررتُ بصاحبِ الرَّجلِ الظريف[٢]، فـ(صاحبِ): اسمٌ، ويُعرف ذلك بالخفض الذي في آخره، والخفضُ فيه بحرف الجرِّ: الباء، الرجلِ: اسمٌ ويُعرف أيضًا بالخفض الذي في آخره، وهو اسمٌ بإضافة صاحبٍ إليه.

ويُعرف أيضًا بالتّنوين[٣] : وهو نونٌ ساكنةٌ[٤] تلحق الاسمَ في[٥] آخره تثبتُ لفظًا، وتسقطُ خطًّا. نحو: زيدٌ، وجعفرٌ، وفرسٌ؛ فهذه كلُّها أسماءٌ؛ لوجود التّنوين في آخرها.

ويُعرف أيضًا بدخول[٦] الألفِ واللَّام عليه[٧] . نحو: الرَّجل، فالرَّجلُ اسم لدخول

(١) مراد المصنف الكسرة التي تكون في آخر الكلمة وتكون بسبب (عامل الجر، أو الإضافة أو التبعية)، نحو قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ صور الجر الثلاثة.

(٢) قوله: (الظريف) سقط من (ب).

(٣) في (خ) (ويعرف أيضًا بالتنوين).

(٤) فخرج بقوله ساكنة النون المتحركة كـ (نون رعشن) للمرتعش وضيفن للطفيلي الذي يتبع الضيف، فإن نونهما متحركة، وخرج بقوله تلحق الآخر ما تلحق الأول نحو: انكسر وما تلحق الوسط نحو منكسر، وخرج بقوله لفظًا لا خطًّا نون التوكيد الخفيفة كقوله - تعالى -: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ سورة العلق الآية (١٥)، [كفراوى ص١٣].

(٥) سقط في (ب) من قوله: (في آخره) إلى قوله: (نحو).

(٦) بشرط أن يكون الاسم نكرة فلا يكون أصلًا معرفة مثل (العباس).

(٧) وتبدل «أل» في لغة حمير بـ«أم»؛

كقول النبي ﷺ (ليس من امبر امصيام في امسفر)، [كفراوي ص١٤] وأقول:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ، برقم٢٣٩٠٦، وأخرجه الشافعي في مسنده عن كعب بن عاصم رضي الله عنه عن النبي ﷺ برقم ٧٠٦، و أخرجه الطبراني في معجمه، عن كعب بن عاصم رضي الله عنه برقم ١٥٢٠٢.

وقد ذكر صاحب البيان والتعريف، أن هذا الحديث متواتر، وأنه أخرجه الطبراني في معجمه، من البيان والتعريف ج ٢/ ١٧٨، وذكر صاحب نصب الرواية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه، من نصب الراية ج ٢/ ٤٦١ولم أعثر عليه في المصنف.

وقال صاحب الكفاية في علم الرواية: إن هذه لغة الأشعريين يقلبون اللام ميما، وأن أبا هريرة قال يوم (الدار) في فتنة مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه، (طلب أمضرب، يريد (طاب الضرب) ج ١/١٨٣.

وقلت: أن المصنِّف لم يحكم عليه بالشذوذ لأنه يرى الاحتجاج بالحديث في اللغة على العموم، بشرط أن يكون صحيح عنده وكذلك يرى ذلك ابن هشام لأنه قال ذلك في مغني اللبيب، في الكلام عن (أل).

=

= الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيئ وعن حمير وأنشدوا قول (بجير بن عنمة):

ذاكَ خليلي وَذُو يُواصِلُني يَرْمي ورائي بامْسَهم وامْسَلِمَهْ

من مغنى اللبيب ج ١/ ٧١، انظر مخرجه في شاهد رقم ٣.
أما ابن جني، فقد حكم عليه بالشذوذ في القياس، من سر صناعة الإعراب ج ١/ ٤٢٣ (ولم يبين لنا (مسوغ) شذوذه وعدم القياس عليه، ولم أعثر عن راوية (تولب) التي يستشهد بها ابن جني، وابن هشام).
وقوله الشذوذ في القياس، يبين:أنه حكم عليه بأنه شاذ في اللغة؛ لعدم وروده كثيرًا في اللغة فهو شاذ في القياس وليس في الاستعمال؛ لأن رسولنا الكريم قد استعمله، والأصح أن يقول عليه أنه «نادر»؛ لأن الشاذ:هو أن يكون وقوعه كثيرًا لكن مخالف للقياس، أما النادر:هو الذي يكون وقوعه قليلًا لكن على القياس .
ويوجد هنا مسألتان، الأولى: الشاذ، والثانية: الاحتجاج بالسنة، وسوف أعرضهما في إيجاز، المسألة الأولى الشاذ: قضية الشاذ من القضايا الصرفية واللغوية، التي اختلف فيها العلماء، ويقع فيها كثير من طلاب العلم: فكلمة شاذ، تخرج الكلمة من الاستشهاد بها، والشاذ علي ثلاثة أقسام:
١ـ قسم يخالف القياس دون الاستعمال.
«استحوذ»؛ فالقاعدة في هذه الكلمة «قلب حرف العلة ألفا»؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والاستعمال بخلاف ذلك كما قال اللَّه تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة الآية ١٩]، بلا قلب الواو ألفا.
٢ـ قسم مخالف للاستعمال دون القياس، كقول الشاعر:

(وأم أو عال كها أو أقربا)

والاستعمال بخلاف (كهي).
٣ـ قسم مخالف لهما معا» كقول ذي الخرق الطهوي:

فيُسْتَخْرَجَ اليَرْبوعُ مِنْ نَافِقائِهِ ومِن جُحْرِهِ بالشيخةِ اليُتَقَصَّعُ

والبيت من الطويل: انظر الأشباه والنظائر ١٧٨/٢، وتلخيص الشواهد ص١٥٤، وخزانة الأدب ٤٨٢/٥، والمقاصد النحوية ٤٦٨/١، ونوادر أبي زيد ص٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥٢/١، وجواهر الأدب ص٣٢٠، ورصف المباني ص٥٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٦، وشرح المفصل ٢٥/١، ١٤٣/٣.
بدخول الألف واللام التعريفية على الفعل، فالأولان مقبولان دون الثالث
والمسألة الثانية: الاحتجاج بالسنة:
فالبعض يرفضون الأخذ به في الاستشهاد على مسائل النحو، محتجين بأنه قد سمحت الرواية فيه، بمعناه لا بلفظه، كما أن بعض رواته كانوا من المولدين في وقت الاحتجاج، وهذه حجة ليس لها أصل، لأن رواة الأحاديث كانوا يعيشون في حيز عصور الاحتجاج، وحتى لو سلمنا، بأنهم رووا الأحاديث بالمعنى، وصاغوها بعباراتهم، فإنهم ممن يحتج بلغتهم، ولعل السبب الحقيقي في بُعد النحو=

الألفِ واللام عليه.

ويُعرف أيضًا بدخولِ حروفِ الجَرِّ عليه وهي:

(مِنْ)، نحو: خرجْتُ من الدار؛ فالدارُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليها وهو مِنْ.

و(إلى)، نحو: سِرْتُ إلى المسجد، فالمسجدُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليه وهو إلى.

و(عن)[1]، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾[2]، فالسَّاعةُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليها وهو عن.

و(على)، نحو: ركبْتُ على الفرسِ، فالفرسُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليها[3] وهو على.

و(في)، نحو قولك: نظرْتُ في العِلْمِ، فالعِلْمُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليه وهو في.

و(رُبَّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ، فالرَّجلُ اسم؛ لدخول حرفِ الجَرِّ عليه وهو رُبَّ.

= بين الأوائل، عن الاستشهاد بالحديث، إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث، في العصور الإسلامية الأولى وكثرة اتهام بعض الناس لبعض بهذا الوضع، وليس معنى هذا أن المؤلفات النحوية الأولى تخلو من ذكر الحديث تماما «فعند سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي بعض الأحاديث، غير أن أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث النحوي الأندلسي (ابن خروف)، وتابعه على ذلك ابن مالك، ومن أعلام المانعين (ابن الضائع) وأبو حيان، ومن العلماء مثل الإمام الشاطبي من قسّم الأحاديث إلى قسمين: قسم يظن أن العناية قد وجهت إلى ألفاظه لغرض خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به، وقسم يظن أن العناية وجهت فيه إلى المعنى، فهذا لا يصح الاستشهاد به مطلقا».

والراجح:

أن الحديث لو حكم بصحته؛ أي أن هذا الحديث لو رواه أي واحد من الصحابة، أو على افتراض أن الراوي من عصور الاحتجاج في اللغة فيصح بذلك الاستشهاد به وذلك مع اعتبار صحة الحديث المروي، فالحديث الذي نحن بصدده يصح الاستشهاد به؛ لأن النمر بن تولب رضي الله عنه صحابي، وقد يحتج بكلام الصحابة (قد بسطنا هذه القضية في دراستنا لكتاب شواهد ابن مالك على صحيح البخاري وهو تحت الطبع).

(١) المثال في (ب - ت - ح) (رويت عن زيد).

(٢) سورة الأعراف الآية (١٨٧).

(٣) في (ب) (عليه).

و(الباء)، نحو: مررْتُ بزيدٍ، فزيدٌ اسم؛ لدخول حرفِ الجرِّ عليه وهو الباء.

و(الكاف)، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١]، فـ(مثلِ) اسم لدخول حرفِ الجرِّ عليه وهو الكاف.

و(اللام)، نحو: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[٢]، فـ(بلدٍ) اسم؛ لدخول حرفِ الجرِّ عليه وهو اللام.

ويُعرف أيضًا بحروف القَسَم، والقسمُ هو اليمين، وحروف القسم من حروف الجر إلاّ أنّ فيها الدلالةَ على اليمين.

وهي: (الواو)[٣]، نحو:[٤] ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾. فـ(السماء) اسم؛ لدخول حرفِ القَسَم عليها وهو الواو.

و(التّاء)، نحو: تاللَّهِ، فما[٥] دخلتْ عليه التاءُ فهو اسم، ولا تدخل التاءُ إلا على اسم اللَّه تعالى[٦].

و(الباءُ)، نحو: أحلف[٧] باللَّه،[٨] فالباء حرف قسم وجر واللَّه مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة فالاسم المكرّم، اسمٌ لدخول حرف القسم عليه وهو الباء.

---

(١) سورة الشورى الآية (١١).

(٢) سورة الأعراف الآية (٥٧).

(٣) وإنما بدأ بالواو وإن كان الأصل الباء لكثرة استعمالها، والواو لا تدخل إلا على الاسم الظاهر ولايذكر معها فعل القسم .[كفراوي ص١٥].

(٤) سورة الشمس الآية (٥).

(٥) قوله: (فما) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٦) في (ب) (إلا على هذا الاسم الكريم) وفي (ب) مثال (الباء) قبل مثال (التاء).

(٧) قوله: (أحلف) سقط من (أ - ح - خ - ت).

(٨) في (ت - ح - خ) (فالاسم المكرم اسم لدخول حرف القسم عليه والباء). والجملة كلها سقطت من (أ).

عَلامَاتُ الْأَفْعَالِ

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، والسِّينِ، وَسَوْفَ، وتَاءِ التَّأْنِيثِ.

عَلامَاتُ الْأَفْعَالِ

(وَالِفعْلُ يُعْرَفُ بِقدْ، وَالِسّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التّأنيثِ السّاكَنةِ):

يعني: أنّ الفعلَ يُعرف بهذه الحروف التي ذُكرت؛ وهي:

قد: تدخلُ على الماضي والمضارع، وتدلُّ مع الماضي على التّحقيق، ومع المضارع على التّقليل، نحو: قد قامَ زيدٌ، وقد يقومُ عمرٌو. فقامَ ويقومُ فعلانِ لدخول قد عليهما.

والسِّين: لا تدخلُ إلا على الفعل المضارع، نحو:(١) ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ فيكون: فعلٌ لدخول السّين عليه، وتدلُّ على الاستقبال.

وسوف: نحو:(٢) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾. وتدل على الاستقبال أيضًا.

وتاءُ(٣) التأنيث السّاكنة(٤): وتدخلُ على الفعل الماضي. نحو: قامَتْ، وخرجَتْ. فقامَ وخرجَ فعلانِ لدخول تاءِ التّأنيثِ عليهما(٥)، وتدلُّ على تأنيثِ فاعل ذلك الفعل.

---

(١) سورة المزمل الآية (٢٠).

(٢) سورة الضحى الآية (٥).

(٣) في (ب) (وتاء التأنيث يعني تاء التأنيث الساكنة) .

(٤) احترازًا من غير الساكنة نحو: (شجرة) فالتاء لتأنيث، ولكنها متحركة لهذا دخلت على الاسم ولم تختص بالفعل، واحترازًا من (تاء) بنية الكلمة نحو (بيت)، ولا يضر تحرك التاء لعارض كالتقاء الساكنين كقوله - تعالى -: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ سورة يوسف الآية (٥١) .

(٥) في (ب) (في آخرهما).

عَلَامَةُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

عَلَامَةُ الْحَرْفِ

قوله: (وَالْحَرْفُ مَا لاَ يَصلحُ مَعَهُ دِليلُ الاسْمِ ، وَلاَ دليلُ الْفِعلِ):

يعني[1] أن الحرف يعرف بكونه[2] لا يصلح معه شيء مما تُعرف به الأفعالُ، ولا شيءٌ مما تُعرف به الأسماء. نحو إنَّ، ولم. فإنّ ولم حرفان، لأنهما ليس يصلحُ معهما شيءٌ مما تُعرف به الأسماء، ولا شيءٌ مما تُعرف به الأفعال.

---

(١) فائدة: وسكت عن علامة فعل الأمر، وعلامته أن يدل على الطلب ويقبل ياء المخاطبة نحو(اضرب). [كفراوي ص ١٧]

(٢) في (ب) (يعنى أن الحرف يعرف بكونه لا يصلح معه شيء مما يعرف به الاسم ولا شيء مما يعرف به الفعل) والباقي كله سقط.

كما قال الحريري:

الحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علامة

من ملحة الإعراب ص٦.

وكذلك قال: ابن مالك في عمدة الحافظ (نحو الجيم والحاء والخاء، فالجيم علامته نقطة من أسفل، والخاء علامتها نون من فوق، والحاء ليس له علامة) وقلت ذلك ردًا على من قال إن العدم لايصلح أن يكون له علامة لأنه عدم، من عمدة الحافظ لابن مالك بتحقيقنا.

بَابُ الْإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا.

بَاب الإعرَابِ

(الإِعْرَابُ) في اللغة: هو التعبيرُ والبيان[1].

والإعرابُ في اصطلاح النَّحْويينَ هو كما قال:

(تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا):

والمرادُ بالكلم هنا: الاسمُ، والفعلُ المضارع، لأنّ الإعرابَ لا يكون إلا فيهما.

وتغييرُ أواخرهما هو الانتقالُ[2] من الرّفع إلى النّصب، ومن النّصب إلى الجر والجزم.

نحو: قام زيدٌ. فزيدٌ مرفوع بقامَ. فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا. فزيدًا الذي كان مرفوعًا صار منصوبًا بضربتُ، فقد تغيَّرَ من حالة الرّفعِ إلى حالة النّصب، لاختلاف العوامل.

فإنّ العاملَ الذي كان يرفعُ اختلف، فصار في موضعه عاملٌ آخرُ ينصب[3].

تقولُ: مررْتُ بزيدٍ. فيصيرُ (زيدٍ) مخفوضًا[4] بالباء، وهو عاملٌ غيرُ العامل الأول والثاني.

وتقولُ: يضرِبُ. فهذا فعلٌ مضارعٌ مرفوع. وتقولُ: لن يضربَ. فيصيرُ منصوبًا بِـ (لن). ولم يضربْ. فيصيرُ مجزومًا بـ (لم).

وقوله : **(الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا)**[5]: لأنّ العواملَ لا تكون إلا قبلَ المعربات[6] كما مثّلنا، فهي داخلةٌ عليها.

---

(١) في (ب) (التغيير أو البيان).

(٢) في (أ ـ هـ ـ (الانقلاب).

(٣) في (ب) (فنصب).

(٤) في (ب) (فصار مخفوضًا بالباء).

(٥) قوله: (لفظًا) سقط من (أ ـ ت ـ ح ـ هـ)

(٦) في (ب) (المغيرات).

....

وقوله: (**لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا**): يَعْني: أنّ الإِعْرابَ يكون مَلفُوظًا بِهِ كَمَاَ تقدمَ في المُثُل(١)، ويكون مقدرًا إذا كان في آخر الاسم ألفٌ(٢) أو ياء. نحو: قامَ الفتى، وضربْتُ الفتى، ومررْتُ بالفتى، فالفتى بعد قامَ: فاعلٌ، وهو مرفوعٌ وعلامة الرّفعِ فيه ضمةٌ مقدّرة. وبعد ضربْتُ: مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ النّصب فيه الفتحةُ المقدّرة. وبعد الباء: مخفوضٌ، وعلامةُ الخفض فيه الكسرةُ المقدّرة.

وأمّا ما في(٣) آخره ياء(٤)، فيقدرُ فيه الرّفعُ والخفض، ويظهرُ فيه النّصب. نحو: قامَ القاضي. فالقاضي: فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ الرّفع فيه ضمةٌ مقدّرة على الياء.

ومررْتُ بالقاضي. فالقاضي: مخفوضٌ، وعلامةُ الخفض فيه كسرةٌ مقدّرةٌ على الياء.

ورأيتُ القاضيَ. فالقاضي: مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ النّصب(٥) فيه فتحةٌ ظاهرة.

وكذلك أيضًا الفعل المضارع، يكون الإعراب فيه ظاهرًا. نحو: يذهبُ، ولن يذهبَ، ولم يذهبْ.

ويكون مقدرًا إذا كان في آخره ألف(٦).

---

(١) قوله: (كما تقدم في المثل) سقط (أ-هـ).

(٢) ويطلق عليه الاسم المقصور: وهو كل اسمٍ آخره ألف لازمة قبلها فتحة وتقدر عليه الحركات للتعذر كقوله - تعالى -:﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ سورة البقرة الآية ٢.

(٣) ويطلق عليه الاسم المنقوص: وهو كل اسم آخره ياء لازمة، وتقدر عليه الرفع والخفض للثقل، وتظهر عليه الفتحة لخفتها .

ولم يذكر المصنف الواو لأنه لايوجد اسم في اللغة العربية آخره (واو) .

(٤) في (ب) (نحو القاضي فيقدر فيه الرفع و النصب).

(٥) في (ب) (وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهي ظاهرة).

(٦) وتقدر عليه الضمة كقوله - تعالى -: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ سورة العلق الآية (٦)، والفتحة كقوله - تعالى -: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾، ويحذف آخره إذا دخل عليه جازم كقوله - تعالى -: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ سورة التوبة (١٨)،، وأما الفعل المعتل بالواو، والفعل المعتل بالياء، فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للا ستثقال كقوله - تعالى -: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ سورة العنكبوت الآية (٥)

كقوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة الشورى الآية (٥٢)، وتظهر الفتحة=

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

نحو[1]: زيد يخشى. فيخشى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، يمنع من ظهورها التعذر. ونحو: زيد لن يخشى. فيخشى: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة النصب فيه فتحة مقدرة، منع من ظهورها التعذر.

وقوله: (**وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وخَفْضٌ، وَجَزْمٌ**):

يعني أنّ أقسامَ الإعراب أربعةٌ: الرفع، والنّصب، والخفض، والجزم.

وقد تقدّم أنّ الذي يدخلهُ الإعراب من الكلام[2]، إنما هو الاسمُ والفعل المضارع، ولا يدخلُ في الحروف.

قوله: (**فَلِلأسماءِ مِنْ ذلكَ: الرّفعُ، وَالنّصْبُ، وَالْخفضُ، وَلاَ جزمَ فِيهَا**):

يعني: أن للأسماء من ذلك، أي: من أقسام الإعراب.

- الرفعَ، نحو: قامَ زيدٌ.
- والنّصبَ، نحو: ضربتُ زيدًا.
- والخفضَ، نحو: مررْتُ بزيدٍ.

وقوله[3] (لَا جزمَ فِيهَا) يعني أن الجزم لا يكون في الأسماء أصلًا.

= لخفتها عليهما كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ سورة الكهف الآية (١٤)، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ سورة آل عمران الآية (١٠).

ويحذف آخرهما إذا دخل عليهما جازم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ سورة الشعراء الآية (٢١٣)، وكقوله تعالى﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ سورة عبس الآية (٢٣).

وأما الجر لايدخل الأفعال

(١) في (ب) سقط من قوله: (نحو: زيد يخشى) إلى قوله: (التعذر).

(٢) في (ب) (الكلم).

(٣) من قوله: (قوله) إلى قوله: (أصلا) ساقط من (أ ـ ت ـ ح ـ هـ)

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

قوله: (**وَللأفعَالِ مِنْ ذلِكَ: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، وَالجزمُ. وَلاَ خَفضَ فِيهَا**).

يعني: أنّ للأفعال من ذلك، أي من أقسام الإعراب:

- الرفعَ، نحو: يضربُ.
- والنّصبَ، نحو: لن يضربَ.
- والجزمَ، نحو: لم يضربْ.

ولا خفضَ فيها، أي ليس في الأفعال خفضٌ، لأنه خاصٌ بالأسماء.

وحاصلُه: أنّ الإعرابَ بالنّظر إلى الأسماء والأفعال على ثلاثة أقسام:

- قسم يوجدُ في الأسماء والأفعال، وهو: الرفعُ والنّصب، نحو زيدٌ يقومُ، وإنّ زيدًا لن يقومَ.
- وقسم يختصُّ بالأسماء، وهو الخفض، نحو مررْتُ بزيدٍ(١).
- وقسم يختصُّ بالأفعال، وهو: الجزمُ، نحو لم يذهبْ(٢)(٣).

(١) قوله: (نحو: مررت بزيد) سقط من (أ - هـ).

(٢) قوله: (نحو: لم يذهب) سقط من (أ - هـ)

(٣) تعرض المصنف لبيان الإعراب دون البناء، وعرفوه: بأنه هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، كلزوم (كم) للسكون، (وأين) للفتح، و(سيبويه) للكسرة،
وأنواعه أربعة (ضم - وفتح - وكسر - وسكون) ومن هنا تعلم الفرق بين الإعراب والبناء، فالمعرب: ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا .
والمبني: مالزم حالة واحدة لغير عامل .[توضيحات ص٩].

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شيءٌ.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لَمَّا ذكر في الباب الذي قبلَ هذا أنّ أقسامَ الإعراب أربعةٌ، ذكرَ في هذا الباب أنّ لكل قسمٍ من أقسام الإعراب علاماتٍ، فقال:

(لِلرفْعِ أرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضَّمةُ، وَالْواوُ، وَالألِفُ، وَالنّونُ).

والأصلُ فيها الضمة، ولذلك بدأ بها.

فقال[1]: **(فَأمّا الضَّمَّة، فتكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في أرْبَعَةِ مَوَاضعَ: في الاِسْمِ الْمُفُرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسيرِ، وَجَمْعِ الْمؤنّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ الذّي لَمْ يَتّصلْ بآخرِه شيء)**

فمثالُ الاسم المفرد[2]: زيدٌ وعمرٌو، ورجلٌ وفرسٌ. تقول: قام زيدٌ، وخرجَ عمرٌو، وجاءَ رجلٌ، وهذا فرسٌ[3].

ومثال جمع التكسير: الرّجالُ والكُتُبُ، ويسمّى جمع التكسير لأنّ التكسيرَ في اللغة: هو التغيير، وهذا الجمعُ[4] ....

(١) في (أ - ت - ح - هـ) (وقوله)

(٢) قوله: (فمثال الاسم المفرد) سقط من (أ - هـ)

(٣) قوله: (تقول: قام زيد) إلى قوله: (وهذا فرس) سقط من (أ - هـ)

(٤) اعلم أن تغير بنية الواحد في جمع التكسير يكون بست صور:

١ـ تغير بالشكل نحو (أَسَد- أُسُد)

٢ـ تغير بالنقص فقط نحو: (تُخَمَة -تُخَم)

٣ـ تغير بالزيادة فقط نحو: (صِنْو-صنوان)

٤ـ تغير بالشكل مع النقص نحو: (كتاب - كتب)

٥ـ تغير بالشكل مع الزيادة نحو: (رجل - رجال)

٦ـ تغير بالشكل مع الزيادة والنقص نحو: (أمير - أمراء)

....

يتغَيّر(١) فيه بناءُ الواحد؛ فالرّجالُ مفردُه رجلٌ، وقد تغيّر، لأنّ الرّاءَ كانت في المفرد(٢) مفتوحةً، فصارتْ في الجمع مكسورة، وكانت الجيمُ مضمومةً في المفرد(٣)؛ فصارتْ في الجمع مفتوحةً، ولم يكنْ في المفرد ألفٌ، وفي الجمع ألف(٤)، وكذلك كُتُبٌ مفردُه كتاب. كانت الكاف مكسورةً في المفرد؛ فصارتْ في الجمع مضمومةً، وكانت التّاء(٥) في المفرد مفتوحة، فصارتْ في الجمع مضمومةً، وكانت الألف في المفرد؛ فذهبتْ في الجمع، تقول: قامَ الرّجالُ. فالرِّجالُ فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوعٌ، وعلامة الرّفع فيه الضمة، لأنه جمع تكسير.

ومثال جمع المؤنث السّالم: الهِنْدات، وهو الجمعُ بالألفِ والتّاء(٦). ويسمّى جمعَ المؤنثِ السّالم، لأنّ مفرده مؤنثٌ، وهو اسمُ امرأة.(٧) وسُمي سَالم: لأنّ المفردَ سلم من التّغيير؛ لأنّ الهاءَ في هِنْد في المفرد مكسورةٌ وفي الجمع كذلك، والنّون في المفردِ(٨) ساكنةٌ وفي الجمع كذلك، فتقول: قامَ الهنداتُ. فالهنداتُ فاعلٌ بقامَ(٩)، وهو مرفوع، وعلامةُ الرفع فيه الضمةُ، لأنّه جمع مؤنثٍ سالمٌ.

ومثالُ الفعل المضارع الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ نحو: يضربُ. وهو مرفوعٌ، وعلامة

(١) في (ب) (تغير فيه بنية الواحدة)

(٢) في (ب) (كانت مفتوحة في الواحد).

(٣) قوله: (في المفرد) سقط من (ب)

(٤) قوله: (وفي الجمع ألف) سقط من (ب)

(٥) قوله: (وكانت التاء) إلى قوله: (فصارت في الجمع) سقط من (أ - ب)

(٦) بألف وتاء مزيدتين، فإن كانت التاء أصلية مثل (ميت - وأموات)، أو الألف أصلية نحو: (قاض - وقضاة) لايقال له جمع مؤنث سالم بل هو جمع تكسير، وأصل (قضاة) (قضية) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت (ألفًا) فصار (قضاة) وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، فقد يكون جمع تكسير نحو: (حبلى) تقول في جمعه (حبليات) فتغيير الجمع عن المفرد بزيادة الياء .
وقد يكون جمعًا لمذكر نحو: (إصطبل - وإصطبلات) بكسر الهمزة.[كفراوي ص٢٤].

(٧) في (أ - ت - ح - ه) (والسالم).

(٨) في (ب) (والنون ساكنة في المفرد).

(٩) قوله: (بقام) سقط من (ب).

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَمَا حُملَ عَلَيهِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

الرّفع فيه الضمة؛ لأنّه فعلٌ مضارع لم يتصلْ بآخره شيء. فلو اتّصلَ بآخره نونُ الإناث ـ نحو: الهنداتُ يضربْنَ، أو نونُ التأكيد، نحو: هل يضربَنَّ، لم يكن معربًا[١] . ولو اتّصلَ به واوُ الجمع نحو: يضربونَ، أو ألفُ التَّثْنية نحو: يضربان، أو ياءُ الواحدة المخاطبة، نحو: تضربِينَ: لم يكن مرفوعًا بالضّمة، وإنما يكونُ مرفوعًا بالنّون. وسيأتي إنْ شاءَ اللَّه تعالى[٢].

وقوله: (**فأمَّا ٱلْوَاو**[٣]**، فتكُونُ علاَمَةً لِلْرفع في مَوضِعَيْنِ: في جَمْعِ المَذَكَّرِ السَّالِم، وما حُمِل**[٤] **عَلَيهِ**[٥]**، وَفِي ٱلأَسْماءِ الخمْسَةِ وَهِي: أَخُوكَ، وَأبُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُوَ مالٍ**).

---

(١) فيوجب بناءه، فنون الإناث يبنى الفعل معها على السكون، ونون التوكيد يبنى الفعل معها على الفتح كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ سورة يوسف الآية (٣٢) [كفراوي ٢٥]

(٢) قوله: (إن شاء اللَّه تعالى) سقط من (ب)

(٣) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة كـ(جاء الزيدون)، أو مقدرة كقولك: (جاء مسلمي) فإن أصله (مسلمون لي) حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة، فصار (مسلموي) اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء؛ فصار (مسلمي)بضم الميم الثانية؛ ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار (مسلمي) وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المد غمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة، ومسلمي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .
ويشترط في جمع المذكر السالم: أن يكون (علم)؛ ويشترط في العلم أن يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث؛ ومن التركيب؛ ومن الإعراب بحرفين أي: المثنى والجمع فإنه لايجمع ثانيًا.
أو يكون صفة: ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا باب فعلان فعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو (صبور- وجريح) [عشماوي ص١٥]

(٤) قوله: (وما حمل عليه) سقط من (ت ـ ح)

(٥) فإن نقص شرط من شروط الجمع فملحق به، إن سُمع من كلام العرب مثل (أولو، عالمون، وعليون، وعشرون، وسنون وبابه، وأرضون، وأهلون) كقوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾.
وكقوله ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ سورة الحجر الآية (٩١).
وكقوله ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ سورة المعارج الآية (٣٧).

....

فمثالُ الجمع المذكّر السّالم نحو: قامَ الزّيدون. فالزّيدون: فاعلٌ بقامَ(١)، وهو مرفوع، وعلامة الرّفع(٢) فيه الواو. ويسمّى جمعَ المذكر السّالَم، لأنّ مفردَه مذكر، وقد سلِم من التّغيير في حال الجمع(٣) ، لأنّ الزّايَ من زيد مفتوحة، وهي في الجمع كذلك، وكانت الياءُ ساكنةً، وهي في الجمع كذلك.

ومثالُ الأسماء الخمسة: قامَ أخوكَ، وخرجَ أبوكَ، وهذا حموكَ. فأخوكَ(٤) فاعلٌ بقامَ، وعلامةُ الرّفع فيه الواو. وكذلك أخوك. والحَمُ: أبو(٥) زوج(٦) المرأة. فهذه كلُّها مرفوعة، وعلامة رفعها الواو. ويُشترَط فيها أن تكونَ مضافة(٧) لغير ياء المتكلّم، وفُهم ذلك من تمثيله.

---

(١) قوله: (بقام) سقط من (ب).

(٢) في (ب) (وعلامة رفعه الواو).

(٣) في (ب) (مذكر وسالم من التغيير لأن مفرده زيد فكانت الزاي من زيد مفتوحة).

(٤) في (ب) (فأخوك، وما بعده مرفوع وعلامة رفعه الواو).

(٥) قلت: خصص (الحم) بأبي زوج المرأة، والمشهور بأن الحم في اللغة أقارب الزوج مطلقًا، وهذا ما نقله ابن مالك نقلًا عن ابن فارس، من عمدة الحافظ وعدة اللافظ بتحقيقنا.

(٦) في (ب) (والحم أخو زوج المرأة)

(٧) فإذا كانت مضافة لياء المتكلم تعرب بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة كقوله تعالى ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ﴾ سورة القصص الآية (٣٤).

وإذا كانت مفردة، أو فقد شرط من شروطها تعرب بالحركات الظاهرة كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ سورة النساء الآية (١٢)، و﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ سورة النساء الآية (٢٣)، و﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ سورة يوسف.

وباقي الشروط: أن تكون مكبرة، وأن تكون (ذو) بمعنى (صاحب) وأن يكون فو خاليًا من الميم.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِه ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

قوله: (**وَأمّا الأَلِفُ**[١]**، فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْرَّفْعِ فِي تَثْنِيةِ الْأَسْماءِ خَاصَّةً**[٢]). مثالُه: قامَ رَجلانِ. فرَجلانِ:[٣] فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوع، وعلامةُ الرّفع فيه الألف، لأنّه[٤] تَثْنِيَةٌ[٥].

قوله: (**وَأَمَّا النُّوْنُ، فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْرَّفْعِ فِي الْفعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتّصَلَ بِه ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، أَوْ ضَميرُ جَمعٍ، أَوْ ضميرُ الْمُؤَنّثِة الْمُخَاطَبَةِ**).

مثاله: يضربونَ، ويضربانِ، وتضربينَ، وتضربونَ، وتضربانِ[٦].

فيضربونَ: فعلٌ مضارعٌ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه النّون، لأنّه فعل مضارع اتّصلَ به واو الجمع[٧].

ويضربان: فعلٌ مضارعٌ، وهو[٨] مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه النّون، لأنّه فعل مضارع اتّصلَ به ألفُ اثنين.

---

(١) أي سواء كانت ظاهرة كما في: (جاء الزيدان) أو مقدرة كقولك: (جاء عبدا اللّه) فإن عبدا: فاعل مرفوع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، والمحذوف لعلة كالثابت لأن أصله (عبدان اللّه)، فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف (فصار عبدا اللّه) فالتقى ساكنان وهما الألف واللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (عبدا اللّه) [عشماوي ص ١٦].

(٢) وكذلك الملحق به نحو: (اثنان – واثنتان) وكذلك (كلا وكلتا) بشرط: إضافتهما إلى الضمير، فإن أضيفا إلى الظاهر فإعرابهما مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر، وقول ابن آجروم (الأسماء خاصة) احترازًا من ألف الاثنين؛ الضمير الذي يدخل على الأفعال .

(٣) في (ب) (فرجلان مرفوع على الفاعلية)

(٤) قوله: (لأنه تثنية) سقط من (ب)

(٥) قوله: (وفهم ذلك) إلى قوله: (لأنه تثنية) سقط من (أ)

(٦) جاء في (ب–ت– ح) (يضربان – ويضربون – وتضربين يا هند).

(٧) قوله: (اتصل به واو الجمع) سقط من (ت–أ).

(٨) المثال كله ساقط من (ب).

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسمِ الْمُفْرَدِ، وجَمعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيْءٌ.

وَأَمَّا الأَلِفُ، فَتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ أَخَاكَ وأَبَاكَ.

وكذلك تضربين، اتّصلَ به ضميرُ الواحدةِ المخاطبة(١)؛ لأنّه خطاب المؤنث.

وقوله (**وَللنّصْبِ خَمْسُ عَلامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالألفُ، وَالكَسْرةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النّونِ**). فذكر للنصب خمسَ علامات، فبدأ بالفتحة لأنّها الأصل.

وقوله: (**فَأَمَّا الْفَتْحَةُ، فتكُونُ عَلامَةً للنّصْبِ في ثلاثَةِ مَوَاضِعَ: في الاِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكسِيرِ، والْفعلِ الْمُضَارِعِ، إذا دَخلْ عَلْيهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بآخِرِه شَيْء**)

فمثالُ الاسم المفرد: ضربْتُ زيدًا. فـ(زيدًا): مفعول بضربت(٢) وهو منصوبٌ بضربْتُ، وعلامةُ نصبه الفتحة، لأنه اسمٌ مفرد.

ومثالُ جمع التكسير: أكرمْتُ الرّجال. فالرّجال: مفعولٌ به، وهو منصوب، وعلامةُ النّصب فيه الفتحة، لأنه جمعُ تكسير.

ومثال الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب(٣)، ولم يتصلْ بآخره شيء: لن يضربَ. فيضربَ: فعلٌ مضارع، منصوب بـ (لن)، وعلامةُ نصبه الفتحة، لأنه فعلٌ مضارع دخل عليه ناصب(٤) ولم يتصلْ بآخره شيء.

وقوله: (**وَأمّاَ الْألفُ، فَتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصبِ في الأسْماءِ الخَمسةِ، نَحوُ: رَأيْتُ أخَاكَ وأبَاكَ**). ....

---

(١) في (ب) (اتصل به ياء الواحدة المخاطبة).

(٢) في (أ - ت - ح - خ) (فزيدًا: منصوب بضربت).

(٣) قوله: (إذا دخل عليه ناصب) سقط من (ب).

(٤) قوله: (ناصب) سقط من (أ - ب - خ).

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ علامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمع.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَماَ أَشْبَهَ ذْلكَ[١]. فأخاكَ: مفعولٌ برأيتُ. وأباكَ: معطوفٌ عليه. وكلاهما منصوب[٢]، وعلامةُ نصبهما الألف، لأنهما من الأسماء الخمسة.

وقولُه: **(وَأمّا الكسرةُ، فتكُونُ عَلامَةً للنّصبِ فِي جَمْعِ الْمؤنّثِ الّسالِمِ)**.

نحو: ضربتُ الهِنْداتِ، بكسر التّاء. والهِنْداتِ: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ النّصب فيه الكسرة، لأنه جمعُ مؤنث سالم.

وقولُه: **(وأمّا ألياءُ، فَتكُونُ عَلامَةً لِلنّصبِ فِي التَّثنِية وَالْجَمْعِ)**.

مثالُه في التَّثْنية: رأيتُ الزَّيدَيْن. فالزَّيدَيْن: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ نصبِه الياء[٣]. والمرادُ بالجمع، جمعُ المذكر السّالم، وقد تقدّمَ في علامات الرّفع. ومثالُه في الجمع[٤]: رأيتُ الزَّيدِين. فالزَّيدِينَ: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ نصبِه الياء، لأنّه جمعُ مذكرٍ سالم[٥].

وقولُه: **(وَأمّا حَذفُ النّوُنِ، فَيكُونُ عَلاَمة لِلنّصبِ فِي الأفعَالِ الَّتي رَفعُهَا بِثبَاتِ النّونِ)**.

---

(١) قوله: (وما أشبه ذلك) سقط من (أ - ب - خ).

(٢) في (ب) (منصوبان).

(٣) في (ب) (وعلامة النصب فيه الياء).

(٤) قوله: (ومثاله في الجمع) سقط من (ب).

(٥) واعلم أن الفرق بين المثنى وجمع المذكر في حالتي النصب والجر أن ما قبل ياء المثنى مفتوح وما بعدها مكسور وما قبل ياء الجمع مكسور ومابعدها مفتوح.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي: الاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنصَرِفِ، وجَمْعِ التَكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

والأفعال التي رفعها بثبات النون[١] هي: كلُّ فعل مضارع اتصلَ به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياءُ الواحدة المُخَاطَبة. وقد تقدمَتْ في علامات الرّفع.

فإذا كانتْ مرفوعةً، ثبتتِ النّون، فنقول: تضربان[٢]، تضربون، وتضربين. كما تقدّم في علامات الرّفع. وإذا كانت منصوبة، حُذِفت النّون. مثالُه: لن يَضربا، ولن يَضربوا، ولن تضربي. فهذه الأفعالُ الثلاثة منصوبةٌ بـ لن، وعلامةُ نصبها حذفُ النون.

قوله: (**وَللخَفضِ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: اْلكَسْرةُ، وَالْيَاءُ، وَالفتحةُ**). ذكر أنّ علاماتِ الخفض[٣] ثلاثة مواضع[٤]، وبدأ بالكسرة لأنها الأصل.

وقوله: (**وأمَّا الكَسْرةُ، فَتكُونُ عَلاَمَةً لِلْخفضِ فِي ثَلاثةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمِفرَدِ الْمَنصرفِ، وفِي جَمْعِ التَّكْسِير الْمَنصَرفِ. وفِي جَمْعِ الْمُؤنثِ السَّالِمِ**).

مثالُه في الاسم المفرد المنصرف: مررْتُ بزيدٍ. فزيدٍ مخفوضٌ بالباء، وعلامة خفضه الكسرة. فلو كان الاسمُ المفرد غيرَ منصرف، لم تكن الكسرةُ علامةً للخفض، بل تكونُ علامة الخفض فيه الفتحةُ، كما سنذكر ذلك.

ومثالُ جمع التكسير المنصرف: مررْتُ بالرّجال. فالرّجال مخفوض بالباء، وعلامةُ خفضه الكسرة. فلو كان جمع التكسير[٥] غيرَ منصرف، لم يكن مخفوضًا بالكسرة بل يكونُ مخفوضًا بالفتحة. وسيأتي إن شاء اللّه.

---

(١) قوله: (والأفعال التي رفعها بثبات النون) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٢) في (ب) (تضربان - وتضربون - وتضربين).

(٣) قوله: (ذكر أن علامات الخفض ثلاث) سقط من (أ - خ).

(٤) قوله: (مواضع) سقط من (أ - خ - ت - ح).

(٥) قوله: (جمع التكسير) سقط من (أ - ت - ح - خ).

نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْكَسْرةِ

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَة، وَالْجَمْع.

نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنِ الْكَسْرَةِ

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

ومثالُ جمع المؤنث السالم: مررْتُ بالهِنْدات. فالهنداتِ: جمعُ مؤنث سالمٌ وهو مخفوض بالكسرة. ولم يُشترطْ في جمع المؤنّث السالم أن يكونَ منصرفًا، كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجمعِ التكسير، لأنّ جمعَ المؤنث السّالمَ لا يكون إلا منصرفًا.

نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْكَسْرةِ

وقوله: (**وَأمّا اليَاءُ، فَتكُونُ عَلامَةً لِلْخفْضِ فِي ثَلاثَة مَوَاضِعَ: فِي الأسْمَاءِ الخَمْسةِ: وَفِي التثنية، وَالجمع**).

مثالُ الأسماء الخمسة: مررْتُ بأبيكَ[١]، ونظرْتُ إلى فيكَ. فالياءُ علامةٌ للخفض فيهما.

ومثالُ التّثنية، والجمع[٢] في: مررْتُ بالزَّيدِينَ، وأعرضْتُ عن العُمرَيْنِ. فالياء فيهما علامة للخفض. والمراد بالجمع هنا، جمع المذكر السّالم.

نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنِ الْكَسْرَةِ

قوله: (**وَأمَّا ٱلفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ في الاسْمِ الَّذِي لاَ يَنْصِرفُ**[٣]).

---

(١) في (ب) (أخيك).

(٢) قوله: (الجمع) وقوله: (أعرضت عن العمرين) سقط من (أ - خ).

(٣) يعني أن الفتحة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف أي: لاينون وهو ما اجتمع فيه علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى أو علة واحدة تقوم مقام العلتين. فالذي جمع فيه علتان.

١ - العلمية والعجمة نحو (إبراهيم) فالعلمية راجعة إلى المعنى والعجمة راجعة إلى اللفظ. =

عَلَامَتَا الْجَزْمِ

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَالْحَذْفُ.

وهو الاسمُ الذي لا يدخلُه الخفض ولا التنوين. نحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران[(١)]، ومساجد، وفاطمة، ونحو[(٢)] ذلك من الأسماء التي لا تنصرف. تقول: مررْتُ بأحمدَ، وإبراهيمَ، وصلّيتُ في مساجدَ، فيُخفَضُ جميعُ ذلك بالفتحة، وهي علامةُ الخفض.

عَلَامَتَا الْجَزْمِ

قولُه: (**وَلِلْجزِم عَلامَتَانِ: الُسّكَونُ، وَالْحَذْفُ**).

ذكر للجزم علامتين: السّكونُ والحذف، وبدأ بالسّكون لأنّه الأصل.

= ٢ ـ والعلمية والتركيب المزجي نحو: (معديكرب).

٣ ـ والعلمية والعدل نحو: (عمر)

٤ ـ والعلمية وزيادة الألف والنون نحو: (عثمان).

٥ ـ والعلمية والتأنيث نحو: (فاطمة)

٦ ـ والعلمية ووزن الفعل نحو: (أحمد).

أو كان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون نحو: (سكران)

٢ ـ والوصفية والعدل نحو: (أخر)

٣ ـ والوصفية ووزن الفعل نحو: (أفضل)

والذي جمع فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين ماكان فيه (ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة فالممدودة نحو: (حمراء) والمقصورة نحو: (حبلى).

أوكان على وزن مفاعل نحو: (مساجد)، أوكان على وزن مفاعيل نحو: (مصابيح)، ومحل المنع من في المذكورات إذا لم تضف أو تقع بعد (أل) فإن أضيفت، أو وقعت بعد (أل) انصرفت نحو: (مررت بأفضلكم، والأفضل) وكلاهما مجرور بالكسرة الظاهرة. [كفراوي ص٣٣].

(١) قوله: (سكران) سقط من (أ ـ خ).

(٢) قوله: (ونحو: ذلك من الأسماء) إلى قوله: (وهي علامة الخفض) سقط من (أ ـ خ).

مَوْضِعُ السُّكونِ

فأَمَّا السُّكونُ: فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

مَوْضِعَا الْحَذْفِ

وَأَمَّا الْحَذْفُ: فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

مَوْضِعُ السُّكونِ

قوله: (**فَأَمَّا السُّكُونُ، فَيَكُون عَلاَمَةً لِلْجزْمِ فِي الْفِعل الْمُضَارِعِ الصحيح الآخِرِ**).

والصحيح الآخر[١]: مالم يكنْ في آخره ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ. مثاله: لم يضربْ، ولم يخرجْ. فيضربْ ويخرجْ: مجزومان بـ (لم)، وعلامةُ جزمهما السّكون.

مَوْضِعَا الْحَذْفِ

وقوله: (**وأَمَّا الحْذفُ، فَيَكُونُ عَلاَمَةُ لِلْجزِم فِي: اْلفِعْلِ الْمُضَارِعِ اْلمُعْتَلِّ الآخِر، وفي الأفعَالِ الَّتي رَفعُهَا بِثَبَاتِ النّونِ**).

والمرادُ بالمعتلِّ الآخر: ما آخره ألفٌ. نحو: يخشى، أو واو. نحو: يغزو. أو ياء. نحو: يرمي. مثالُ ذلك: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ. فهذه الأفعالُ وما أشبهها[٢] مجزومةٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمها حذفُ آخرها[٣]، فالمحذوف من (يخشَ) الألف، ومن (يغزُ) الواو، ومن (يرمِ) الياء.

ومثالُ الأفعال التي رفعُها بثبات النون، نحو:[٤] يفعلان و تفعلان، ويَفعلون، وتفعلون وتفعلين. وقد تقدَّمتْ في علامات الرّفع، وفي علامات النّصب، فهي تثبتُ في الرّفع،

---

(١) جاء في (ت - ح - ب) (والمراد بصحيح الآخر ما آخره غير الألف والياء والواو).

(٢) قوله: (وما أشبهها) سقط من (ب).

(٣) في (ب) وعلامة جزمها حذف الألف من يخش، والواو من يغزو، والياء من يرمي).

(٤) قوله: (يفعلان - وتفعلون) سقط من (أ - ت - ح - خ).

فَصْلٌ: الْمُعْرَبَاتُ

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ.

الْمُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، ....

وتُحذف في النّصب كما تقدّم، وكذلك في الجزم. مثالُ ذلك: لم يقومَا، ولم يقومُوا، ولم تقومي. فهذه الأفعال مجزومةٌ بـ لم، وعلامةُ جزمها حذفُ النّون منها. ومِن حذفِها في الجزم والنّصب قوله تعالى:

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[1]. فحُذفتْ من الأول للجازم وهو (لم)، ومن الثاني للنصب وهو (لن).

قولُه: (**فَصْلٌ: الْمُعْربات قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحركَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْربُ بِالحُرُوفِ**). فهذا الفصلُ ينحصِرُ[2] فيه جميع ما تقدّمَ في (بابُ معرفةِ علاماتِ الإعراب)، فجعلَ المُعرباتِ كلَّها ـ وهي: الأسماءُ والأفعالُ المضارعةُ ـ على قسمين: قسم يُعربُ بالحركات: وهو الأصلُ في باب علاماتِ الإعراب، ولذلك بدأ به. وقسم يُعربُ بالحروف: وهو على خلاف الأصل، والحروف عنه نائبة عن الحركات[3] ثمّ بدأ بالذي يُعربُ بالحركات.

فقال: (**فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ**).

فهذه الأنواعُ الأربعة، كلُّها تُعرب بالحركات، وقد تقدَّم في باب علاماتِ الإعراب.

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٢).

(٢) في (ب) (لخص).

(٣) قوله: (عن الحركات) سقط من (أ - ت - ح - خ).

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وتُخْفَضُ بالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ.

وقوله: (**وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وتُخْفَضُ بالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بالسُّكُونِ**).

هذا الذي ذكره، هو الأصلُ في علامات الإعراب، وهو: أنْ يكونَ الرّفعُ بالضمة، كقولك: قامَ زيدٌ، والنّصبُ بالفتحة، كقولك: ضربتُ زيدًا، والخفضُ بالكسرة، كقولك: مررْتُ بزيدٍ، والجزمُ بالسّكون، كقولك: لم يضربْ.

وقوله: (**وَخَرَجَ عَنْ ذلِكَ ثَلاثَةُ أَشْياءَ**).

يعني[1]: أنّ الذي يُعرب بالحركات، الأصلُ فيه ما تقدَّم، وخرج عن ذلك الأصل ثلاثةُ أشياء، الحركة فيها علامةُ الإعراب، لكنها على خلاف الأصل، وقد بيَّنها:

بقوله: (**جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ**) ويُنصب بالكسرة.

(**وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ**) يُخفض بالفتحة.

(**وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ**) يُجزم بحذف آخره.

مثال نصب[2] جمع المؤنّث السالم: رأيتُ الهِنْداتِ. فالكسرة فيه علامةُ النّصب، وكان الأصلُ أنْ تكونَ علامةَ النّصْب فيه الفتحةُ.

ومثالُ خفضِ، الاسم الذي لا ينصرفُ نحو: مررْتُ بأحمدَ. فالفتحةُ فيه علامةُ الخفض، وكان الأصل فيه أن يكونَ مخفوضًا بالكسرة.

ومثالُ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخر: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، فعلامةُ الجزمِ في هذه الأفعال، حذفُ الحروف[3] من آخرها وهي: الألفُ من يخشَ[4]، والواو من يغزُ، والياء

---

(١) قوله: (يعني أن الذي يعرب بالحركات) إلى قوله: (وقد بينها بقوله) سقط من (أ - خ).

(٢) قوله: (نصب) سقط من (ب - ت - خ - ح).

(٣) قوله: (الحروف من) سقط من (ب).

(٤) في (ب) (يخشى - يغزو - يرمي).

الْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ

وَأما الَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجُمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ؛ وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُون، وَتَفْعَلِين.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بالْيَاءِ. وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ

من يرمِ، وكان الأصلُ فيها أنْ تكونَ مجزومةً بالسُّكون، فهذه المواضعُ الثلاثةُ خرجَتْ عن ذلك الأصل المذكور.

وأمَّا الذي يعربُ بالحروف. فقد نبّه عليه بقوله: (**وَأما الَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجُمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ؛ وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِين**).

هذه الأنواعُ الأربعةُ التي ذُكرت[١] معربةٌ بالحروف على خلاف الأصل.

وقوله: (**فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بالْيَاءِ**).

مثالُ ذلك: قامَ الزّيدان. فالزّيدان: فاعلٌ بقامَ[٢]، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الألف. ورأيتُ الزيدَيْن. فالزَّيْدَيْن: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياء. ومررْتُ بالزَّيْدَيْن. فالزَّيْدَيْن: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضِه الياء.

وقوله: (**وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ**).

مثالُ ذلك: قامَ الزَّيدون. فالزَّيدون: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو.

ورأيْتُ الزَّيدينَ. فالزَّيدِينَ: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياء. ومررْتُ بالزَّيدِين. فالزَّيدِينَ: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياء أيضًا.

---

(١) قوله: (ذكرت) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٢) قوله: (فاعل بقام) سقط من (أ - ت - ح - خ).

ٱلسَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ. وَأَمَّا ٱلأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنَّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

وقوله: (**وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ**).

مثالُ ذلك: قامَ أبوكَ، فأبوكَ: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو.

ورأيْتُ أخاكَ، فأخاكَ: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الألف.

ومررْتُ بحميكَ، فحَميكَ: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياء.

وقوله: (**وَأَمَّا الأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنَّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا**).

والأفعالُ الخمسةُ[١]: هي كلُ فعلٍ مضارعٍ اتّصلَ به ضميرُ تثنية[٢]، أو ضميرُ جمعٍ، أو ضميرُ المؤنّثة المخاطبة[٣].

وقد تقدّم ذلك في علامات الإعراب، ومثالُه: يَضربان. فيضربان: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النّون. ولن يَضربُوا. فيضربُوا: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه حذفُ النّون. ولم تضربي. فتضربي: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ (لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ النّون.

---

(١) قوله: (والأفعال الخمسة) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٢) في (ب - ت - خ) ألف تثنية.

(٣) في (ح - ب) (ياء الواحدة المخاطبة).

بَابُ الْأَفْعَالِ

أَنْوَاعُ الْأَفْعَالِ

الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

أَحْكَامُ الْفِعْلِ

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا، ....

بَابُ الْأَفْعَالِ

إنّما قدّم[١] بابَ الأفعال، لأنّ أكثرَ الأبوابِ التي يذكرُها مبنيةٌ على الأفعال.

قولُه: (**الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ**).

يعني أنّ الأفعالَ محصورةٌ في هذه الأقسامِ الثلاثةِ التي ذكرها،[٢] لا رابعَ لها.

وقولُه: (**فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا**)[٣].

مثالُه: قامَ، وقعد[٤]، وانطلقَ، واستخرجَ، ونحوُ ذلك.

وقولُه: (**أبدًا**)[٥]، ....

---

(١) قوله: (وإنما قدم) إلى قوله: (على الأفعال)سقط من (خ - أ)

(٢) قوله: (لارابع لها) سقط من (ب).

(٣) ويسأل عن الماضي سؤالان الأول: لم حرك؟ والثاني: لما كانت الحركة فتحة؟

فالجواب عن الأول: إنما حرك لأنه أشبه الاسم في وقوعه صفة كقولك: (مررت برجل ضرب فضرب: فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة لرجل، لأن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وأشبه الاسم أيضًا في وقوعه صلة كما في قولك (جاء الذي ضرب) وفي وقوعه حالًا كقولك: (جاء زيد وقد ضرب) ووقوعه خبرًا كقولك (زيد ضرب).

والجواب عن الثاني: أن الفتحة أخف الحركات. [عشماوي ص٢١].

(٤) قوله: (قعد) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٥) ما ذكره المصنف ظاهر كلام الناظم، وبعض الشراح قالوا إن مقصوده (أن الفعل مبني دائمًا حتى ولو كان متصلًا بواو الجماعة، أو ضمير المتكلم والمخاطب، ويكون الفتح مقدرًا وليس ظاهرًا، وهذا مذهب الكوفيين وهو ما عليه المصنف) .

وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، ....

يعني: ما لم يتصلْ به ضميرٌ[١] متكلم أو مخاطب، فإنّه حينئذٍ[٢] يكونُ آخرُه ساكنًا، نحو: ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْتَ، وما أشبهها.[٣]

وكذلك إذا اتصلَ به واوُ ضمير الغائبِينَ، فإنه يكونُ آخرُه مضمومًا.

نحو: ضربُوا.

وقولُه: (**وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا**)[٤][٥]:

يريد بالجزم أن يكون مبنيًا على السّكون، نحو: اقعُدْ، واضربْ، وانطلقْ، وهذا إذا كان آخرُه حرفًا صحيحًا.

وأمّا إذا كان آخرُهُ حرفَ علّة، فهو مبنيٌّ على حذف آخره، نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ.

وقولُه: (**وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا**)[٦].

يعني: أنّ الفعلَ المضارع ما كان في أوّله أحد[٧] هذه الأحرف المجموعة في قولك: أنَيْتُ[٨]، وهي (الهمزة)، وتدُّل على المتكلّم وحدَه، نحو: أعوذُ باللّه[٩].

(١) شرط الضمير أن يكون للرفع، أما لو كان للنصب فيكون مبنيًا على الفتح .

(٢) في (ب) (يكون حينئذ).

(٣) قوله: (وما أشبهها) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٤) وإذا اتصل به (واو الجماعة وألف الاثنين، أو ياء المخاطبة) فيبنى على حذف النون، فالقاعدة تقول: كل فعل أمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

(٥) هذه طريقة الكوفيين بأن الأمر مقتطع من الفعل، وليس قسمًا برأسه وهي طريقة مرجوحة، وأصل (اضرب) عندهم (لتضرب)، حذفت اللام للتخفيف، والتاء: خوف الالتباس بالمضارع ثم أتي بهمزة الوصل توصلًا بالساكن [عشماوي ص٢١].

(٦) قوله: (وهو مرفوع أبدًا) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٧) قوله: (أحد) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٨) قوله: (يعني أن الفعل) إلى قوله: (في قولك أنيت).سقط من (أ - خ).

(٩) قوله: (باللّه) سقط من (أ - ت - ح - خ).

حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

و(النّونُ)، تدُّل على المتكلّم وحده[١] ومعه غيرُه، نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[٢]، أو المتكلم المعظِّم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟﴾[٣].

و(الياء)، تدُّل على الغائب، نحو:[٤] ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[٥].

و(التّاء)، تدُّل على المخاطَب[٦]، نحو: لم ترَ[٧]، وعلى الغائب، نحوُ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾[٨]، ومعنى أنَيْتُ: أدركْتُ.

وقولُه: **(وَهُوَ مَرْفوعٌ أَبَدًا):**

يعني[٩]: أنّ المضارعَ مرفوع أَبَدًا، نحو: يقومُ، وينطلق.

وقولُه: **(حَتّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ).**

يعني: حتى يدخلَ عليه ناصبٌ فينصبه، أو جازمٌ فيُجزمَ به.

---

(١) قوله: (وحده أو) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٢) سورة البقرة الآية (٣٠).
(٣) سورة يس الآية (١٢).
(٤) في (ب) (يقوم زيد) وفي (ت - خ) قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾.
(٥) سورة البقرة الآية (٨).
(٦) في (ب) (الخطاب) وفي (خ) (تدل على الحال).
(٧) قوله: (نحو لم تر، وعلى الغائب) سقط من (ب).
(٨) سورة آل عمران الآية (٣٠).
(٩) قوله: (حتى) وقوله: (به)سقط من (ب).

نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ.

نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ

وقوله: (**فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذنْ**[١]**، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ**).

والنّواصبُ في الحقيقة إنّما هي: أنْ، ولَنْ، وإذنْ، وكَيْ، وما بعدها إنّما تَنصبُ بإضمار أنْ بعدها؛ ولكنْ ينْسبُ النّصبُ إليها تقريبًا للمبتدئ.

ومثالُ النّصبِ بـ(أنْ)[٢]: نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[٣].

---

(١) في (ت خ ح) رُسمت (إذًا) بالألف، وقد اختُلف في رسمها، فقال (ابن هشام) في المغني ص٣١ باب (إذن المسألة الثالثة)، والجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، أما المازني والمبرد فيكتبونها بالنون) وعن الفراء يقول: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا) وتبعه ابن خروف في ذلك ويروى عن المبرد أنه قال: أشتهي أن أكون يد من يكتب (إذا) بالألف لأنها مثل (أن - ولن) من قواعد الإملاء لعبد السلام هارون ص٣٤.

(٢) المراد (بأن) المفتوحة الهمزة المصدرية، وسميت مصدرية لأنها تؤول مع منصوبها بمصدر مثال ذلك: (عجبت من أن تضرب) فالتقدير (عجبت من ضربك) فخرج بالمصدرية (أن) المفسرة التي بمعنى (أي) وهي: المسبوقة بجملة فيها القول دون حروفه كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ سورة المؤمنون الآية (٢٧)، والزائدة وهي: الواقعة بعد (لما) كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ سورة يوسف الآية (٩٦)، وخرج أيضًا المخففة من الثقيلة وهي: الواقعة بعد ما يدل على العلم كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ سورة المزمل الآية (٢٠)، فـ(أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، والسين حرف تنفيس، ويكون فعل مضارع ناقص متصرف من كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، وأن سبقت بما يدل على الظن فيصح أن تكون مصدرية، وأن تكون مخففة كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ سورة المائدة الآية (٧١)، قرئ (تكون) بالنصب على أنها مصدرية وقرئ بالرفع على أنها مخففة من الثقيلة قراءتان سبعيتان [عشماوي ص٢٢].

(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٢).

....

ومثالُ النّصبِ بـ (لن): نحوُ قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾(١).

ومثالُ(٢) النّصْبِ بـ (إذن)(٣): إنْ تزرني إذنْ أكرمَك.

ومثالُ (كَيْ)(٤): نحو قوله تعالى: ﴿كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾(٥).

ومثالُ (لامِ كَيْ):(٦) قولُه تعالى: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ﴾(٧).

ومثالُ (لام الجحود)، وهي اللام المؤكدة لكان(٨) المنفية(٩): نحو: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(١٠).

---

(١) سورة الحج الآية (٣٧).

(٢) في (ب) (ومثال النصب بإذن قولك: مجيبًا لزائرك إذًا أكرمك).

(٣) وشروط: النصب بـ(إذن)

١- أن تكون واقعة في صدر الكلام .

٢- أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

٣- أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، هكذا قال ابن مالك في الخلاصة

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا

(٤) ويشترط في النصب بها من غير تقدير (أن بعدها) أن تكون مصدرية، وهي التي تتقدم عليها اللام إما لفظًا كقوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ سورة الحديد الآية (٢٣).

وإما تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾ سورة طه الآية (٤٠)، إذا قدرت اللام قبل (كي) وسميت مصدرية لتأولها مع ما بعدها بمصدر أي: (لعدم إساءتكم) و(لقرة عينها)، فإذا لم تتقدم عليها اللام لفظًا ولا تقديرًا فهي حرف تعليل بمعنى: (اللام)؛ وتكون ناصبة للفعل بعدها (بأن) مضمرة وجوبًا بمعنى (كي) نحو (جئت كي أقرأ العلم)، وسميت حينئذ تعليلية لأنها بمعنى اللام، فهي علة لما قبلها. [كفراوي ص٥٠]

(٥) سورة الحشر الآية (٧).

(٦) هذا شروع في النواصب المختلف فيها فالكوفيون يقولون أنها ناصبة بنفسها، وأما البصريون فلا ينصب الفعل عندهم بنفسه إلا الأربعة المتقدمة، وما عداها من (لام كي) ونحوها فإنها لا تنصب عندهم أصالة، وإنما الناصب (أن) مضمرة بعدها تارة جوازًا بعد لام كي، وتارة وجوبًا بعد البقية [عشماوي ص٢٣].

(٧) سورة الحج الآية (٧٨).

(٨) قوله: (وهي اللام) إلى قوله: (المنفية) سقط من (أ - ح - ب).

(٩) أي اللام التي تأتي بعدما يفيد النفي من (كان ومشتقاتها) نحو (لم يكن - غير كائن).

(١٠) سورة آل عمران الآية (١٧٩).

....

ومثالُ (حتَّى)[١]: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾[٢].

ومثال[٣] (الجواب بالفاء): نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[٤].

ومثالُ الجواب بـ (أو)، نحو[٥] قول الشاعر[٦]:

فقلتُ له لا تبكِ عيناكَ إنَّما نحاولُ مُلْكًا أو[٧] نموتَ فنُعْذرا

ومثال الجواب[٨] بـ(الواو): قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ﴾[٩].

---

(١) ويشترط للنصب بها أن تكون جارة بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ سورة طه الآية (٩١).

أو بمعنى التعليل نحو قولك للكافر (أسلم حتى تدخل الجنة) [كفراوي ص٥٠ بتصرف].

(٢) سورة الرعد الآية (٣١).

(٣) الجواب بالفاء والواو يعني (فاء السببية)و (واو المعية)، وهذا إذا كانا جوابًا لواحد من أمور تسعة نصب بهما الفعل، وتجمع هذه الأمور في قوله

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذلك النفي قد كملا

(٤) سورة المنافقون الآية (١٠).

(٥) وهي تأتي بمعنى (إلا) وبمعنى (إلى)؛ فإن كانت غاية لما قبلها فهي بمعنى (إلى) نحو: (لألزمنك أو تقضيني ديني) على تقدير (إلى أن تقضيني ديني) ومثالها بعد (إلا) ما ذكره الشارح.

(٦) هو امرؤ القيس، جاهلي - صاحب المعلقة المشهورة، والبيت من الطويل انظر ديوانه ص٦٦، والأزهية ص١٢٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٤، ٨/ ٥٤٤، ٥٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٥٩/٢، وشرح المفصل ٢٢/٧، ٣٣، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨، والكتاب ٤٧/٣، واللامات ص٦٨، والمقتضب ٢٨/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٣/١، والجنى الداني ص٢٣١، ورصف المباني ص١٣٣، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣، واللمع ص٢١١.

(٧) الشاهد (أو نموت) حيث نصب الفعل المضارع (نموت)، بإضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (إلا) وقال سيوبه في الكتاب ٣: ٤٧، ولو رفعت لكان عربيًا جائزًا.

(٨) في (ب) (النصب) بدلًا من(الجواب) ومثال الواو قبل مثال (أو).

(٩) سورة آل عمران الآية (١٤٢).

جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وأَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ

قولُه: (**وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وأَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً**[١]).

هذه الثمانيةَ عشرَ، منها ستةٌ تجزمُ فعلًا واحدًا، وهي: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، ولامُ الأمرِ والدعاء، ولا في النّهي والدّعاء. وباقيها تجزمُ فعلين.

فمثالُ (لَمْ)، نحو: قوله تعالى:[٢] ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾.

ومثالُ الجزم[٣] (لمّا):[٤] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾.

---

(١) قوله: (وإذا في الشعر خاصة) سقطت من (أ - ت - ح - خ).

فائدة:ويوجد في بعض نسخ المتن زيادة وهي (وإذا في الشعر خاصة).

وأصلها موضوعة للدلالة على الزمان المستقبل؛ ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت، ولا يجزم بها إلا في النظم دون النثر نحو قول الشاعر:

استغنِ ما أَغنَاك رَبُّكَ بالغِنى (وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فَتَجَمَّلِ)

وأقول:البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الدرر ٣/١٠٢، وشرح اختيارت المفصل ص١٥٥٨، وشرح شواهد المغني ١/٢٧١، ولسان العرب ١/٧١٢، والمقاصد النحوية ٢/٢٠٣، ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/٣٨٣،

وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥٨٣، وشرح عمدة الحافظ، ومغني اللبيب ١/٩٣، وهمع الهوامع ١/٢٠٦، وصدره (واسْتَغْنِ ما أَغْناكَ ربُّكَ بالغِنى)

(٢) سورة الأنعام الآية (١٥٨).

(٣) قوله: (الجزم) سقط من (أ - ت - ح - خ)، وهي سقطت من جميع الأمثلة.

(٤) سورة آل عمران الآية (١٤٢).

....

ومثالُ الجزم (ألم):(١) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾.

وألم وألمّا، هي لم ولمّا دخلَتْ عليهما همزةُ الاستفهام، وإنّما ذكرها مع همزةِ الاستفهام تقريبًا للمبتدئ.

ومثال (ألمّا)، نحو قول الشاعر(٢):

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلْتُ(٣) ألمّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

ومثالُ الجزم بـ(لامِ الأمر)، نحو قوله تعالى:(٤) ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(لامِ الدّعاء):(٥) ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

والفرقُ بينَ الجزم الأمر و الدّعاء: أنّ الأمرَ لمن هو دونَك، و الدُّعاء لمن هو أعلى منك.

ومثالُ الجزم بـ(لا في النّهي)، نحو قوله تعالى:(٦) ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(لا في الدّعاء)، نحو قوله تعالى:(٧) ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

---

(١) سورة الشرح الآية (١).

(٢) هو النابغة الذبياني قالها يمدح النعمان ويعتذر له، والبيت من الطويل انظر ديوانه ص٣٢، والأضداد ص١٥١، وجمهرة اللغة ص١٣١٥، وخزانة الأدب ٢/٤٥٦، ٣/٤٠٧، ٦/٥٥٠، ٥٥٣، والدرر ٣/١٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠، ٩/ ٧٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١، والإنصاف ١/٢٩٢، وأوضح المسالك ص٣٢، ورصف المباني ص ٣٤٩، وشرح الأشموني ٢/٣١٥، ٣/٥٧٨، وشرح شذور الذهب ص١٠٢، وشرح ابن عقيل ص٣٨٧، وشرح المفصل ٣/١٦، ٤/ ٥١٩، ٨/١٣٧، ومغني اللبيب ص٥١٧، والمقرب ١/٢٩٠، والمنصف ١/٥٨، وهمع الهوامع ١/٢١٨ .

(٣) الشاهد. (ألما أصح) حيث جزم الفعل المضارع (أصح) بـ(ألما)، وعلامة الجزم فيه حذف حرف العلة من آخره.

(٤) سورة الطلاق الآية (٧).

(٥) سورة الزخرف الآية (٧٧).

(٦) سورة العنكبوت الآية (٣٣).

(٧) سورة البقرة الآية (٢٨٦).

....

ومثالُ (الجزم بإنْ)، نحو قوله تعالى:(١) ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(ما)، نحو قوله تعالى:(٢) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(مَنْ)، نحو قوله تعالى:(٣) ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(مهما)، نحو قوله تعالى:(٤) ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

ومثالُ الجزم بـ(إذْمَا)، نحو قول القائل: إذْمَا تَقمْ أقمْ معك(٥).

ومثال الجزم بـ(أيّ)، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٦).

ومثالُ الجزم بـ(متى):(٧) متى تقمْ أقمْ معك.

ومثالُ(٨) (أيّانَ)، نحو قول الشاعر(٩):

أيّانَ(١٠) نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تدرِكِ الأمنَ منّا لم تزلْ حَذِرا

ومثالُ(١١) (أين)، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾(١٢).

---

(١) سورة محمد الآية (٣٦).

(٢) سورة البقرة الآية (١٠٦).

(٣) سورة النساء الآية (١٢٣).

(٤) سورة الأعراف الآية (١٣٢).

(٥) وهي موضوعة للدلالة على تعليق الخبر على الشرط، ولذا كانت حرفًا على الأصح، على قول سيبويه، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي [كفراوي ص٥٢].

(٦) سورة الإسراء الآية (١١٠).

(٧) في (ب) (متى تخرج أخرج معك).

(٨) المثال في (ب) (أيان تقم أقم معك).

(٩) لم أعثر على قائله، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٥٧٩/٣، وشرح شذور الذهب ص٤٣٦، وشرح ابن عقيل ص٥٨٢، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤.

(١٠) الشاهد (أيان نؤمنك تأمن) حيث جزم اسم الشرط (أيان) فعلين مضارعين .

(١١) المثال في (ب - ت - خ) قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة الآية (١١٥).

(١٢) سورة النساء الآية (٧٨).

....

ومثالُ (أنّى)، نحو قوله: أنّى تذهبْ أذهبْ معك.

ومثالُ (حيثُما)، نحو قولِ القائل: حيثُما تذهبْ أذهبْ معك.

ومثالُ (كيفَما)(١)، نحو قولِ القائل: كيفَما تجلسْ أجلسْ معك.

---

(١) وأصلها موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت عند الكوفيين، ومنع البصريون، ولم يوجد لها شرط من كلام العرب بعد الفحص الشديد، وإنما ذكروا لها مثالاً بطريق القياس [كفراوي ص٥٥].

وقال البصريون بالمنع، لمخالفتها لغيرها من أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها فهي لمجازاة معنى الشرط لا عملاً، فلا يصح (كيفما أجلس أذهب) [من حاشية الشيخ إسماعيل على الكفراوي ص٥٥].

فائدة:

والجملة تكونُ لها عدة صور هي: ١-إذا كانَ فعلُ الشرطِ وجوابُ الشرطِ مضارعًا، يجزم الشرط والجواب.

١ـ أن يكون فعلَ الشرطِ وجوابُ الشرطِ فعلًا ماضيًا، فإنه يبقَى على بنائِهِ ما يتغيّرُ، إمّا على الفتحِ أوِ السكونِ أوِ الضمِّ، ويكونُ مبنيًا عَلَى كذا في محلِّ جزم. مثالُه: «إنِ اجْتَهَدَ زيدٌ نَجَحَ»، فتقولُ في الإعرابِ:إنْ: حرفُ شرطٍ جازمٍ يجزمُ فعلينِ: الأولُ: فعلُ الشرطِ، والثاني: جوابُ الشرطِ، اجْتَهَدَ: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمِ فعلِ الشرطِ، زيدٌ: فاعلٌ، نَجَحَ: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ.

ونحوُ: «إنِ اجتهدتَ نجحْتَ» فتقولُ: إنْ: حرفُ شرطٍ جازمٍ يجزمُ فعلينِ: الأولُ فعلُ الشرطِ، والثاني: جوابُهُ، اجتهدتَ: فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جزمٍ، ما تقولُ: مجزومٌ، لأنَّ السكونَ ما هي علامةُ إعرابٍ هذا بناءٌ.

٢ـ أن يكونَ الأولُ مضارعًا والثاني ماضيًا مثلُ: «إنْ تجتهِدْ نجحْتَ» نجزِمُ الأولَ، والثاني مبنيٌّ على ما هو عليه في محلِّ جزمٍ.

٤ـ أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا مثلُ: «إنِ اجتهدَ زيدٌ ينجَحْ» فتقول: اجتَهَد: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح في محلِّ جزمٍ، زيدٌ: فاعلٌ، ينجَحْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بإنْ جوابُ الشرطِ، وفي هذه الصورةِ يجوزُ أنْ ترفَعَ الفعلَ المضارعَ فتقولُ: «إنِ اجتهدَ زيدٌ ينجَحُ» كما قال ابنُ مالكٍ:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ.

حسنٌ أي: ليسَ ممنوعًا، فالأصلُ: «إنِ اجتهدَ زيدٌ ينجَحْ»، فنقولُ: ينجَحُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، والجملةُ في محلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ،

لأنَّ الأداةَ هنا لمْ تتسلّطْ على الفعلِ، تسلَّطَتْ على الجملةِ، ولهذا بقِيَ الفعلُ مرفوعًا. =

....

....

= الحكم إذا كانَ جوابُ الشرطِ جملةً لا يصِحُّ أنْ تباشِرَ أداةَ الشرطِ:
فإنَّهُ في هذه الحالة يجبُ اقترانُها بالفاءِ، قال ابنُ مالكٍ:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وقد جُمعت في قول القائل:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيس

أي:إذا كانَ جوابُ الشرطِ:

١- جملةً اسميةً: وَجَبَ اقترانُها بالفاءِ، مثالُهُ: «إنْ تجتهدْ فأنتَ ناجحٌ» إنْ: حرفُ شرطٍ جازم يجزمُ فعلين: الأولُ فعلُ الشرطِ والثاني جوابُهُ، تجتهِدْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بإنْ وعلامةُ جزمِهِ السكونُ وفاعلُهُ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «أنتَ» فأنتَ ناجحٌ: الفاءُ رابطةٌ للجوابِ، يعني: تربطُ ما قبلَها بما بعدَهَا، وأنتَ: مبتدأٌ، ناجحٌ خبرٌ، فالجملةُ الآنَ اسميةٌ، فنقولُ: الجملةُ مِنَ المبتدأ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جوابِ الشرطِ.

٢- طلبيةٌ: كلُّ ما دلَّ على طلبٍ، مثلُ: الأمرِ والنهيِ والاستفهام.

ومثال الأمر نحو: «إن جاءَكَ ضيفٌ فأكرِمْهُ»، جاءَكَ ضيفٌ: فعلُ الشرطِ، فأكرِمْهُ: جوابُ الشرطِ، واقترنَ بالفاءِ لأنَّ الجوابَ طلبيٌّ.

ومثال النهي نحو: «إنْ نَمَّ إليك النَّمّامُ فلا تصدِّقْهُ».

ومثال الاستفهامُ نحو: «إن حدَّثَكَ الكذابُ فهلْ تصدِّقُهُ؟»

٣- بجامدٍ: يعني: إذا كانَ جوابُ الشرطِ فعلًا جامدًا و الجامدُ: هُوَ الذي لا يتصرَّفُ نحو: «إنْ تعدَّى عليكَ المجرمُ فلَيْسَ بضارِّكَ إلا بإذنِ اللَّهِ».

ونحو: «إنْ صاحبْتَ فلانًا فنِعْمَ الصديقُ هُوَ» لأن «نِعْمَ» فعل جامدٌ.

٤- «وَبِمَا»: إذا كانَ جوابَ الشرطِ مقرونًا «بما» وَجَبَ اقترانُهُ بالفاءِ، مثالُهُ: «إنْ يكثُرْ هؤلاءِ فما هم بمعجزِينَ» .

٥- «وقَدْ»: إذا كانَ الجوابُ مصدَّرًا بقد وَجَبَ اقترانُهُ بالفاءِ، مثلُ: «إنْ ذهبتَ تطلُبُ بعيرَكَ الشّارِدَ فقدْ تُدْرِكُهُ».

وكقوله - تعالى -: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ سورة الأنعام الآية (٨٩).، والشاهدُ: أنّ الجوابَ اقترنَ بالفاءِ، لأنه مصدَّرٌ بقَدْ.

٦- «وبلَنْ» إذا صدِّرَ الجوابُ بلَنْ وَجَبَ اقترانُهُ بالفاءِ.

كقوله - تعالى -: ﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾ سورة المائدة الآية (٤٢).

٧- «وبالتنفيسِ»: أنْ يكونَ الجوابُ مصدَّرًا «بالسينِ» أو «سَوْفَ». =

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، والْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَواتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

لمّا فرغ من مرفوعات الأفعال ومنصوباتِها ومجزوماتِها، شرع في الأسماء وبدأ بالمرفوعات لأنها عمدة الباب[١].

وقولُه: (**الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، والْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَواتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ**). فهذه عشرة والتوابع منها أربعة:[٢].

وقد أفرد لكلٍ منها بابًا، وبدأ بباب الفاعل، فقال:

= وكقوله - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة الآية (٥٤).،

ونحو: «إن اجتهَدَ زيدٌ فسينجَحُ».

واعلَمْ، أنَّ كلَّ جوابٍ اقترَنَ بالفاءِ، فإنَّ الجزمَ يكونُ محليًّا.

أيْ: إنّكَ تقولُ: الجملةُ في محلِّ جزمٍ، وذلك لأنَّ العاملَ لا يتسلَّطُ على لفظِهِ إنّما يتسلَّطُ على محلِّهِ وموضعِهِ. فتقولُ: الجملةُ في محلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ.[ابن عثيمين]

(١) قوله: (الباب) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٢) قوله: (فهذه عشرة والتوابع منها أربعة) سقط من (أ - ت - خ - ح).

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ.

بَابُ الفَاعِلِ

أيْ هذا بابٌ ذكرَ فيه بعضَ أحكام الفاعل.

وقولُه: (**الْفَاعِلُ: هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ**).

فُهم منه أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمًا، ولا يكونُ فعلًا، ولا حرفًا.

وفُهم من قوله (**المذكور قبلَه فعلُه**): أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلا متأخرًا عن فعله، ولا يتقدّمُ عليه.

وقولُه: (**وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ**).

يعني: أنَّ الفاعلَ منحصرٌ في قسمين: ظاهرٍ، ومضمرٍ.

ثم مثَّلَ الظاهرَ بأربعة مُثُل:

الأول: قامَ زيدٌ، ويقومُ زيدٌ. فأتى بالفاعل مفردًا، ونوَّع الفعلَ إلى نوعين: ماضٍ وهو قامَ، ومضارعٍ وهو يقومُ.

الثاني: قامَ الزّيدانِ، ويقومُ الزَّيدانِ، فأتى بالفاعل مثنى، ونوّع الفعلَ أيضًا إلى ماضٍ ومضارع.

والثالث: قامَ الزَّيدونَ، ويقومُ الزَّيدونَ، فأتى بالفاعل جمعًا، ونوّع الفعلَ أيضًا إلى نوعين: ماضٍ ومضارع.

أَنْوَاعُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ

وَالْمُضْمَرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ؛ وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

الرّابع: قامَ أخوكَ، ويقومُ أخوكَ، فأتى بالفاعل من الأسماء الخمسة، فهذا كلُّه تقريبٌ[١] منه للمبتدئ.

أَنْوَاعُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ

وقولُه: (**وَالْمُضْمَرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ؛ وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ**).

فالفاعلُ في هذه المُثُلِ كلِّها ضميرٌ، وهو مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب[٢]، فالتّاءُ في (ضربتُ)، ضميرُ المتكلّم[٣] وحده، ونا في (ضربْنا)، ضميرُ المتكلّم ومعه غيرهُ، أو المتكلّم المعظّم نفسَه، والتّاءُ المفتوحةُ في (ضربْتَ) للمخاطب المفرد المذكر، والتّاءُ المكسورةُ في (ضربْتِ)، للمخاطبة المفردة المؤنّثة، والضمير في (ضربتُما) للمثنى المخاطب[٤] ، مذكرًا كان أو مؤنثًا، والضمير في (ضربتم)، للجمع المذكر، والضمير في (ضربْتُنَّ) لجمْع المخاطبات المؤنّثات.

والضمير في (ضربَ)، للواحد الغائب المذكر، و الضميرُ فيه[٥] مستتر؛ فإذا قلتَ: زيدٌ ضربَ، ففي ضرب ضميرٌ مستتر تقديرُه هو، ولا يُتكلَّمُ به؛ فلو قلتَ: زيد[٦] ضربَ هو، لم يكنْ هو فاعلًا بضرب، بل هو توكيدٌ لذلك الضمير المستتر، الذي هو فاعل. وكذلك ضربَتْ. إذا قلْتَ: هنْدُ ضربَتْ، ففي ضربَتْ ضميرٌ مستترٌ هو الفاعل، ولا يجوزُ إظهارُه.

---

(١) في (أ - ت - ح - خ) (تدريب).
(٢) في (ب) (الإعراب).
(٣) قوله: (المتكلم) سقط من (أ - خ).
(٤) قوله: (المخاطب) سقط من (أ - ت - خ - ح).
(٥) ويكون الضمير مستترًا وجوبًا، لأنه لايصح ظهوره .
(٦) قوله: (زيد) سقط من (أ - ت - ح - خ).

بَابُ
الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، ....

والألفُ في (ضرَبا)، للمثنّى الغائبَين. والواو في (ضربوا)، للجمع الغائب. والنّونُ في (ضربْنَ)، للجمع الغائب المؤنث. وكان حقّهُ أنْ يقولَ بعد ضربَا، ضربَتَا، كما قال بعد ضربَ، ضربَتْ، لأنّ الفعلَ إذا أُسندَ[١] إلى ضمير التّثنية المؤنث لحقته التاء. نحو: الهنْداتُ ضربَتَا.

قوله:

بَابُ
الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٢]

إنما أتى بهذا البابِ عَقِيبَ[٣] بابِ الفاعلِ، لأنَّ حكمه حكمُ الفاعلِ في وجوه كثيرة.

وقوله: **(وَهُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)** .

يعني: أنّ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، إنّما يكونُ مرفوعًا إذا لم يكنْ معه فاعله، ولذلك قيل فيه[٤]: المفعولُ الذي لم يسمَّ فاعلُه، أي لم يذكرْ فيه[٥] فاعلُه، فلو ذُكر الفاعلُ لكانَ المفعولُ منصوبًا.

(١) في (ب) (إذا أسند لضمير تثنية لحقته التاء نحو: الهندان ضربتا).

(٢) هذه عبارة المتقدمين، واعترض عليها من وجهين الوجه الأول: أنها لاتشمل إنابة المصدر والظرف والجار والمجرور .

والثاني: أنها تقتضي جوازًا إقامة المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) مقام الفاعل، ولا يصح أن يقال (كسى زيد جبة) فلا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول الأول، ولأجل ذلك اعترض ابن مالك على هذه العبارة، وترجم لها بقوله: (النائب عن الفاعل) وهي أحسن من عبارة المتقدمين لوجهين، الأول: أنها شاملة لما تقدم .

والثاني: أنها أخصر من عبارة المتقدمين .

(٣) في (ب) (عقب).

(٤) قوله: (ولذلك قيل فيه: المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، أي: لم يذكر فيه فاعله)سقط من(أ).

(٥) قوله: (فيه) سقط من (ب).

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ. فَالظَّاهِرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وقولُه: (**فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**).

يعني أنّك إذا أردْتَ أن تبنيَ الفعلَ لما لم يُسمَّ فاعلُه، فلا بدّ أنْ تغيّر أوله والذي قبلَ آخره. فإنْ كان الفعلُ ماضيًا، ضَممتَ أوله وكسرْتَ ما قبلَ آخره، فتقولُ في ضرَبَ: ضُرِبَ. وفي استخرَجَ: استُخْرِجَ. وفي شَرِبَ: شُرِبَ. فالكسرةُ التي في الراءِ في شَرِبَ، غيرُ الكسرةِ التي في شُرِبَ.

قولُه: (**وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**).

فنقولُ في يَضرِبُ: يُضرَب، وفي يَستخرِجُ: يُستخرَج، وفي يَشرَب: يُشرَبُ. فالفتحة التي في يَشرَب، غيرُ الفتحةِ التي في يُشرَب.

قولُه: (**وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ**).

هذا مثالُ ما تقدّم في الفاعلِ.

وقولُه: (**فَالظَّاهِرُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو**).

فضُرِبَ: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، فضُمّ أولُه وكُسِرِ ما قبلِ آخره، وزيدٌ: مفعولٌ[١] لما لم يُسمَّ فاعلُه، ويُضرَبُ[٢]: فعلٌ مضارعٌ لم يُسمَّ فاعلُه لانضمام أوله وفتح ما قبلَ آخره، وعمرٌو: مفعولٌ [لما[٣]] لم يُسمَّ فاعلُه. ونحو ذلك: ضُرِبَ الزّيدانِ، ويُضرَبُ الزّيدانِ، وضُرِبَ الزّيدونَ، ويُضرَبُ الزّيدونَ، وأُكرِم أخوكَ، ويُكرَمُ أخوك.

---

(١) قوله: (لما) سقط من (ب).

(٢) في (ب) (ويكرم) بدل من (يضرب).

(٣) سقط من جميع الأصول، وهي زيادة مني اقتضاها السياق.

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقوله: (**وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ،**[1] **وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**)[2].

وبقية المثل[3] : ضُرِبْتِ، وضُرِبتما، وضُربتم، وضُرِبْتُنّ، وضُرِبَ، وضُرِبتْ، وضُرِبا، وضُربَتا، وضُربوا، وضُرِبْن. وإنّما اقتصر على الأمثلة الثلاثة دونَ ما بقي، لتقدّمها في باب الفاعل[4].

ولا يظهر في المضمرات إعرابٌ لأنّها مبنيةٌ كما تقدّم في الفاعل.

---

(١) قوله: (وما أشبه ذلك) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٢) وجدت في بعض شروح الآجرومية مثل شرح الشيخ خالد الأزهري، وشرح الكفراوي، وشرح محمد الهاشمي، زيادة في المتن وهي: (وضربتِ؛ وضربتُما؛ وضربتم؛ وضربتُن؛ وضرب؛ وضربت؛ وضربا؛ وضربوا؛ وضربن).

(٣) في (أ - ت - ح - خ) ومثله بدل من (بقية المثل).

(٤) قوله: (إنما اقتصر) إلى قوله: (لتقدمها) سقط من (أ - خ).

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْخَبَرُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

بَابُ الْمُبْتَدَأ وَ الْخَبَرِ

قوله: (**الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**)[١].

يعني[٢] بالعوامل: نواسخَ الابتداء، وغيرها من العوامل، كقولك: قامَ زيدٌ، فزيدٌ: اسمٌ مرفوع، لكنّه غيرُ عارٍ من العوامل، لأنّ (قام) عامل، وكذلك: كانَ زيدٌ قائمًا، فزيدٌ ليس بمبتدأ، لأنّه ليس عاريًا من العوامل.

وقولُه: (**وَالْخَبَرُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**).

يعني: أنّ الخبرَ مرفوعٌ أيضًا[٣]، وهو مُسنَدٌ إلى المبتدأ، أيْ مُخبرٌ به عنه. ثمّ مثّل ذلك فقال: (**نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ**).

فزيدٌ مبتدأ، لأنّه اسمٌ مرفوع عارٍ من العوامل اللفظيّة.[٤] وقائمٌ خبره، لأنّه اسمٌ مرفوعٌ مُسْندٌ إلى المبتدأ. ومَثّل ذلك أيضًا بالمثنى والمجموع[٥] فقال: (**وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ**).

فالزّيدان: مبتدأ لأنه اسمٌ مرفوع عارٍ من العوامل، وقائمان: خبرُه لأنه اسمٌ[٦] مرفوع مُسنَد إليه، وكذلك (الزّيدون قائمون).

---

(١) قوله: (اللفظية) سقط من (ب - ت - ح - خ).

(٢) في (ب) (عنى).

(٣) في (ب) (أيضًا مرفوع).

(٤) قوله: (اللفظية) سقط من (ب - ت - ح - خ).

(٥) قوله: (المجموع) سقط من (أ - خ).

(٦) قوله: (اسم مرفوع) سقط من (ب).

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ اسمًا، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقولُه: (**وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**).

يعني: المُثُلُ المتقدمةُ ظاهرة، لأنّ المسنَد إليه ظاهر.

وقولُه: (**وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ اسمًا**[1]، **وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ**).

واعلم[2] أنَّ المبتدأَ إذا كان مضمرًا، يكون محصورًا فيما ذُكر. فأنا: ضميرُ المتكلم وحدَه. ونحن: ضميرُ المتكلم ومعه غيرُه، أو المعظِّم نفسَه. وأنت: ضميرُ الواحد المُخاطبِ المذكّر[3]. وأنتِ: ضمير الواحدة المخاطبة المؤنثة[4] . وأنتما: ضمير المخاطب المثنى، ويشترك فيه المذكرُ والمؤنّث. وأنتم: للمخاطبينَ المذكرينَ. وأنتنّ: للمخاطبات المؤنّثات. وهو: للواحد الغائب. وهي: للواحدة الغائبة. وهما: للاثنين الغائبين، ويشترك فيه أيضًا المذّكر و المؤنث. وهم: للغائبين المذكرين. وهنّ: للغائبات المؤنثات.

وقولُه: (**نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ**).

فأنا: مبتدأٌ، وقائمٌ: خبرُه.

وكذلك: نحن قائمون[5]، فنحن: مبتدأ، و قائمون: خبرُه.

وقوله: (**وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**).

استغنى بتمثيل المتكلّم عن تمثيل ما بقي، ومثالُه: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ[6]، وأنتما

---

(١) قوله: (اسمًا) سقط من (ب).
(٢) قوله: (واعلم أن) سقط من (ب).
(٣) قوله: (المذكر) سقط من (ب).
(٤) قوله: (المؤنثة) سقط من (ب).
(٥) قوله: (نحن قائمون) سقط من (ب).
(٦) قوله: (وأنت قائمة) سقط من (أح - خ).

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ؛ فَالْمُفْرَدُ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ. وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ؛ ...

قائمان ويشترك[1] فيه المذكرُ و المؤنث، نحو[2] أنتما قائمتان إذا خاطبت المؤنثين، وأنتم قائمون،[3] وأنتنّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمان في المذكر، وقائمتان في المؤنّث، وهم قائمونَ، وهنّ قائماتٌ. و المبتدأ في هذه الوجوه كلِّها مبني، لا يظهرُ فيه إعراب، لأنّ الضمائرَ كلَّها مبنية.

قولُه: **(وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ).**

فالمفردُ[4] في هذا الباب: ما ليس بجملة ولا شبيهٍ بها. وغيرُ المفرد: الجملةُ وشِبْهُها، وهو الظّرف والجارُّ والمجرور.

وقوله: **(فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ).**

فزيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبره. وهو مفردٌ، لأنه ليس بجملة.

وكذلك: الزّيدانِ قائمان، و الزّيدون قائمون، و الهنداتُ قائماتٌ. فالخبر في هذه المُثُل كلِّها مفرد، وإنْ كان مثنّى أو مجموعًا، لأنه ليس بجملة.

وقولُه: **(وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الظَّرفُ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُور، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِه، وَالْمُبْتَدَأ مَعَ خَبَرِه).**

فالظرفُ والجارُّ والمجرور شبيهان بالجملة وهما متعلقان[5] بمحذوف، وتقديره كائن[6]، أو مستقرّ، أو كان، أو استقرّ. ويرجعان في التقدير إلي المفرد إنْ قُدّر كائن أو

---

(١) في (ب) (ويشارك المذكر في ذلك المؤنث).

(٢) قوله: (نحو أنتما قائمتان إذا خاطب المؤنثين) سقط من (أ-ت-ح-خ).

(٣) من قوله (وأنتن قائمات) إلى قوله: (وهم قائمون) سقط من (ب).

(٤) في (ب) فالمفرد).

(٥) في (ب) (يتعلقان).

(٦) ولهذا قال ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر

نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

مستقر، إلي الجملة إن قُدّر كان أو استقرّ. فكان و استقرّ فعلٌ و فاعلُه ضميرٌ مستتر يعود علي المبتدأ، فهي جملةٌ فعلية.

وقولُه: (**والفعلُ مع فاعله**) هذه هي الجملةُ الفعلية.

و قولُه: (**و المبتدأ مع خبره**) هذه هي الجملة الاسمية.

ثمّ مثّلَ الأربعة التي ذكرها، فقال:

(**نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ**): هذا مثالٌ لوقوع الخبر في الجارِّ و المجرور.

(**وَزَيْدٌ عِنْدَكَ**): هذا مثالٌ لوقوعه في الظرف.

(**وَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوه**): فهذا مثال لوقوعه في الفعل مع فاعله، وقد تقدّم أنّ تلك[١] تسمّى الجملة الفعلية[٢].

(**وَزَيْدٌ جارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ**): هذا مثالٌ لوقوعه بالمبتدأ مع خبره،[٣] وتسمّى أيضًا الجملة الاسمية، فزيدٌ: مبتدأٌ أولٌ[٤]، وجاريتُه: مبتدأ ثانٍ، وذاهبةٌ: خبرٌ للمبتدأ[٥] الثاني، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره، في موضع رفع خبر المبتدأ الأول[٦]. و لابدَّ في الجملة إذا وقعت خبرًا للمبتدأ، اسمية كانت أو فعلية، من ضمير[٧] فيها يعودُ على المبتدأ. فالضميرُ في الجملة الفعلية: الهاءُ من (أبوه). وفي الجملة الاسمية: الهاءُ من جاريته.

(١) في (ب) (فإن كان أو استقر فعلان وفاعلهما ضمير مستتر يعود على المبتدأ، فهي جملة فعلية).
(٢) في (ب) (وقد تقدم أن ذلك يسمى).
(٣) قوله: (وقد تقدم أن تلك تسمى الجملة الفعلية) سقط من (ت - ح).
(٤) في (ب) (ويسمى).
(٥) قوله: (أول) سقط من (ب).
(٦) في (ب) المبتدأ.
(٧) وإما اسم إشارة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ سورة الأعراف الآية (٢٦)، فإن اسم الإشارة مبتدأ ثان، و(خير) خبره، وجملة (ذلك خير) في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (لباس).
وقد يكون الرابط العموم كقولك: (زيد نعم الرجل) لأن المبتدأ فرد من أفراد (الرجل).
وقد يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ سورة الحاقة الآية (٢،١) فالحاقة مبتدأ أوّل، و(ما) مبتدأ ثان، والحاقة:خبره، والجملة في محل رفع خبر عن المبتدأ الأوّل،=

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

نَوَاسِخُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

هِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.

فأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، ....

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

لمّا فرغ من المبتدأ والخبر، شرع[1] في العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر،[2] فقال **(وَهِيَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ، كَانَ وَأَخَوَاتُهَا وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)** وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: كانَ وأخواتِها، وإنَّ وأخواتِها، وظننتُ وأخواتِها. وبدأ بـ (كانَ وأخواتِها) فقال:

(فَأَمّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإنّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ).

يعني: أنّها ترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمُها، و تنصِب خبرَه على أنه خبرُها.

ومثالُ ذلك نحوُ قولك: كان زيدٌ قائمًا. وأصله: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مبتدأٌ، وقائمٌ خبرُه. فلمّا دخلَتْ عليه كان، رفعَتْ ما كان مبتدأ ونصبَتْ ما كان خبرًا.

= فالرابط إعادة المبتدأ بلفظه .

وهذا كله إذا لم تكن الجملة (عين) المبتدأ في المعنى، فإن كانت كذلك فلا تحتاج لرابط كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ سورة الإخلاص الآية (١) فقوله: (هو) مبتدأ أوّل (واللّه) مبتدأ ثان، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل، فجملة الأوّل في المثالين هي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط .[عشماوي ص٣١].

(١) في (ب) (تكلم).

(٢) من قوله: (فقال) إلى قوله: (وأخواتها) سقط من (أ - ت - ح - خ).

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ. وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا؛ نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ، ....

وقولُه : (**وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ**).

فهذه ثلاثةَ عشرَ فعلًا كلُّها ترفع الاسم وتنصب الخبر. وهي علي ثلاثة أقسام:

قسمٍ يعمل العمل المذكور بلا شروط، وهي ثمانية: كان، و ليس، وما بينهما.

وقسمٍ يعمل بشرط تقدّمِ النّفي[(١)] أو النّهي، وهي: زالَ، وبَرِحَ، وما بينهما، ولذلك أتى بها مقرونةً بما النّافية.

وقسمٍ يعمل بشرط تقدّم ما المصدريّة الظرفيّة[(٢)]، وهي: دامَ، ولذلك مثّل بها مقرونةً بما.

مثال[(٣)] ذلك: كان زيدٌ قائمًا، وأمسى عمرٌو منطلقًا، وأصبح عبدُاللّه ضاحكًا، وما زال زيدٌ قائمًا، وما برح عمرٌو منطلقًا، ولن ينفكّ زيدٌ منطلقًا، ولا أكلمُك ما دامَ زيدٌ قائما فيها[(٤)].

وقولُه: (**وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا؛ نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ**).

لمّا ذكر هذه الأفعالَ بلفظ الماضي، فقال: كان وأمسى وأصبح إلى آخره. نبّه ها هنا على أن ما تصرّفَ منها كالمضارع والأمر، يعمل عمل الماضي، فيرفعُ الاسم و ينصِبُ الخبر، نحو: يكونُ زيدٌ قائمًا، وكنْ منطلقًا. ففي (كن) ضميرٌ مستتر هو الاسم، (ومنطلقًا)

(١) وهكذا قال ابن مالك في الخلاصة

فتئ وانفك وهذي الأربعة ... لشبه النفي أو لنفي متبعه

(٢) وإذا لم تتقدم عليها (ما) المصدرية تكون تامة؛ والمنصوب بعدها يكون حالًا كقولك: (دمت غنيًا)؛ وكذلك إذا قدمت عليها ما المصدرية فقط أي: التي ليست ظرفية كقولك: (لا أصحبك ما دمت قائمًا) أي: في حال قيامك . [عشماوي ص٣٣].

(٣) قوله: (ومثال ذلك) إلى قوله: (لا أكلمك) ساقط من (خ - ب).

(٤) في (أ - ت - ح - خ) (فيها) بدل من (منها).

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

خبرُه. وتقول أيضًا: يصبح زيدٌ منطلقًا. ومنه قول اللّه تبارك وتعالى[١]: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٢]. وأصبح قائمًا. ففي (أصبحْ) ضميرٌ مستتر هو اسمه، و(قائمًا) خبرُه.

وفهم من قوله: (وَمَا تَصَرَّفَ منها): أنّ منها متصرفًا وغيرُ متصرف، وكلُّها متصرف إلا (ليس، ودام)، فإنّهما لازمان لفظ الماضي ولا يتصرفان[٣].

فالمتصرف:[٤] هو الذي يُستعمل منه المضارع، والأمرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والمصدر. وغيرُ المتصرّف: هو الذي لا يُستعمل منه إلا الماضي.

قولُه: (**تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**).

وكذلك تقول[٥]: يكون زيدٌ قائمًا، وكنْ منطلقًا. ففي[٦] (كن) ضميرٌ مستتر هو اسمه، و(منطلقًا) خبرُه. وكذلك: أصبِحْ قائمًا. ففي (أصبِحْ) ضميرٌ مستتر هو اسمه. وخبرُه قائمًا. ومثال ذلك أيضًا: ما زالَ زيدٌ قائمًا[٧]، ولم يزلْ عمرٌو منطلقًا،[٨] ولن ينفكَّ عمرٌو قائمًا،

---

(١) في (ب) قوله تعالى.

(٢) سورة الحج الآية (٦٣).

(٣) قوله: (ولايتصرفان) سقط من (ب).

(٤) في (ب) (ومعنى التصرف)، والجملة من قوله: (فالمتصرف) إلى قوله: (إلا الماضي) متقدمة في ترتيب الكلام عن قوله (وكلها متصرف إلا ليس، ودام، فإنهما لازمان لفظ الماضي ولايتصرفان)

(٥) قوله: (تقول) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٦) قوله: (ففي كن) إلى قوله: (ولم يزل عمرو) سقط من (ب)

(٧) في (ب) (ولم يزل زيد قائمًا).

(٨) في (ب) ولم ينفك بكر منطلقًا.

فائدة: يجوزُ أنْ يؤخَّرَ اسمُ كَانَ واسمُ إنَّ. إذا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، كقولِهِ ـ تعالَى ـ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم الآية (٤٧).

«حقًّا» خبرُ كانَ مقدّمٌ ونصرُ اسمُها.

وكقوله ـ تعالَى ـ : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ سورة النور الآية (٤٤).

إنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لَهُ من الإعرابِ. في ذلكَ: خبرُ إنّ مقدّمٌ، «جارٌّ ومجرورٌ». لعبرةً: اسمُ إنَّ مؤخرٌ. [ابن عثيمين].

إِنَّ وَأَخَوَاتُها

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ولن يبرحَ عبدُ اللَّه ضاحكًا، ولا أكلمُك ما دام زيدٌ قائمًا، أي: مدةَ دوام قيام زيد.

ولمّا فرغ من كان وأخواتِها، شرع في إنّ وأخواتِها. فقال:

إِنَّ وَأَخَوَاتُها

(**وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ**).

يعني أنّ (إنّ) هي العكس من كان[١]، لأنّ كان ترفع الاسمَ وتنصب الخبر، وإنّ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر[٢].

وأصلُ ما دخلت عليه إنّ: المبتدأ والخبر، كقولك: زيدٌ قائمٌ. فإذا أدخلت عليه[٣] إنّ، نصبَتْ ما كان مبتدأ على أنّه اسمُها، ورفعَتْ ما كان خبرًا على أنّه خبرُها.

وقوله: (**وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ**).

فهذه ستةُ أحرفٍ لا زائدَ عليها، وهي كلُّها مستويةٌ في نصب الاسم ورفعِ الخبر.

وقولُه (**تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ**[٤])‏.

ومثال[٥] ذلك: أعجبني أنّ زيدًا منطلقٌ، وكأن زيدًا أسدٌ[٦]، وقام[٧] زيدٌ لكنّ عمرًا قاعدٌ، ولعلّ بكرًا قادمٌ[٨].

---

(١) في (ب) (تعمل عكس كان).

(٢) قوله: (يعني أن) إلى قوله: (ترفع الخبر) سقط من (أ - خ)

(٣) قوله: (عليه) سقط من (ب).

(٤) قوله: (وما أشبه ذلك) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٥) في (ب) (من بقية المثل).

(٦) في (ب) (البدر) بدل من (أسد).

(٧) قوله: (وما) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٨) قوله: لعل بكرًا قادم، سقط من (أ - خ).

مَعَانِي إِنَّ وَأَخوَاتِهَا

وَمَعْنَى إِنَّ، وَأَنَّ: لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ: للاِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ: لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ: لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ: لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

مَعَانِي إِنَّ وَأَخوَاتِهَا

وقولُه: (**وَمَعْنَى إِنَّ، وَأَنَّ: لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ: للاِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ: لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ: لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ: لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ**).

ذكر في هذا الفصل معانيَ هذه الأحرف(١).

فذكر أن(٢) معنى إنّ المكسورةِ الهمزة، وأنّ المفتوحة الهمزة: للتّوكيد.

والفرق بينهما: أنّ إنَّ(٣) المكسورةَ الهمزةِ مع اسمِها وخبرها: في موضع الجملة، وأنّ المفتوحةَ الهمزة(٤): في موضع المفرد، تُقدر مع اسمها وخبرها بالمصدر. نحو: أعجبني(٥)

(١) في (ب) (الحروف).

(٢) قوله: (أن) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٣) اعلم أن همزة (إنّ) تكسر في ست حالات.

١ - إن وقعت في الابتداء كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ سورة الفتح الآية (١).

٢ - أو حكيت بالقول كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ سورة مريم الآية (٣٠).

٣ - أو وقعت في صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة أو حالًا نحو:

١- (جاء الذي إنه قائم)، ٢- (جاء رجل إنه قائم)، ٣- نحو(جاء زيد إنه ضاحك).

٤- بعد ألا الاستفتاحية كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ سورة يونس (٦٢).

٥- وبعد القسم نحو: (والله إن زيدًا لقائم).

٦- وبعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام نحو: (علمت إن زيدًا لقائم)

(٤) وتفتح همزة (أن) في أربعة مواضع:

١- إذا جاءت محل الفاعل نحو (يعجبني أن زيدًا فاضل).

٢- أو نائب فاعل كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ سورة الجن الآية (١).

٣- أو محل المفعول كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ سورة الأنعام الآية (٨١).

٤- أو وقعت بعد الجار نحو: (أكرمت زيدًا لأنه فاعل).

(٥) في (ب) (عجبت).

....

أنَّ زيدًا منطلقٌ. أيْ: عجبتُ من انطلاق زيد.

وذكر أنّ لكنّ: للاستدراك. ولذلك لا بدّ لها أنْ يتقدّمَها كلامٌ يُستدرك عليه[١]، ويكونَ ما بعدها مخالفًا لما قبلها. نحو: ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عمرًا قائمٌ.

وكأنّ: للتشبيه. نحو: كأنَّ زيدًا الأسدُ. و الأصل في[٢] الكلام قبلَ ذكر الكاف: إنّ زيدًا كالأسد؛ فقدّم كافَ التشبيه للاعتناء به، [فدخلَتْ][٣] على إنّ، وفُتِحَتْ همزتُها إصلاحًا للفظ.

وليتَ: للتمني. كقوله تعالى:[٤] ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾.

ولعلَّ: للترجي. نحو: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[٥]، وللتوقع: نحو قوله: لعلّ المحبَّ قادمٌ.

والفرق بين ليتَ ولعلّ[٦]: أنّ ليتَ يُتمنّى بها ما يمكن وقوعُه، وما لا يمكن وقوعه. نحو قوله[٧]:[٨]

ألا ليتَ[٩] الشبابَ يعود يومًا ... فأخبرَه بما فعل المشيبُ

ولعلَّ، لا يُترجّى بها إلا ما يمكن و قوعه، ولا يجوز أن يقال: لعلّ الشبابَ يعود يومًا.

---

(١) في (ب) (بها غير) بدل من (عليه).

(٢) في (ب) (وأصل الكلام قبل دخولها).

(٣) في (أ - ت - خ - ح) (دخل).

(٤) سورة النساء الآية (٧٣).

(٥) سورة البقرة الآية (١٨٩).

(٦) وتكون (لعل) للتعليل أيضًا كقوله تعالى:﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ سورة طه الآية (٢٣)، قال بذلك الأخفش، من قطر الندى (ص٢٧).

(٧) هو أبو العتاهية، عباسي - والبيت من الوافر انظر ديوانه ص٣٢، وهو بلانسبة في شرح قطر الندى ص١٤٨، ومغني اللبيب ٢/٢٨٥،

(٨) في (ب) سقط عجز البيت .

(٩) الشاهد (ليت الشباب يعود) حيث جاءت (ليت) حرفًا مشبهًا بالفعل يفيد التمني، وطلب ما لا يطمع فيه، إما لأنه مستحيل، وإما لأنه متعسر.

ظَنَّ وَأخَوَاتُهَا

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ، ....

ولمّا فرغ من إنّ و أخواتِها، شرع(١) في ظننْتُ و أخواتها، فقال:

ظَنَّ وَأخَوَاتُهَا

(وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ).

يعني: أنّ ظننْتُ وأخواتِها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبُهما معًا، فأصلُ الكلام قبل دخولها: زيدٌ قائمٌ، فتقول(٢) إذا أدخلتَها: ظننْتُ زيدًا قائمًا.

فإنْ قلتَ: إنّ هذا الفصلَ(٣) إنّما تعرّض فيه للمرفوعات، وإنّما ذكر فيه بابَ كانَ وأخواتها، وإنّ وأخواتها، لأنّ اسمَ كان مرفوع، وخبرَ إنّ مرفوعٌ كذلك فبأيِّ وجه ذكر معها بابَ ظننْتُ وأخواتِها، وليس في الجُزْأينِ بعدَها مرفوع؟

قلت: هو كذلك، لكنّه لمّا ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وكان بابُ ظننْتُ فيها ذكرها كذلك، وإنْ كان الجزءانِ بعدها منصوبَيْنِ.

(وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ).

ذكر في هذا الباب عشرةَ أفعال. وهي على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يُفيد رجحانَ وقوع المفعول الثاني. وهو: ظننْتُ، وحسبْتُ، وخلْتُ، وزعمْتُ. وكلُّها بمعنى ظننْتُ.

---

(١) في (ب) (انتقل إلى) بدل من (شرع في).

(٢) في (ب) (فإذا أدخلت عليهما ظنت تقول ظنت زيدا قائمًا).

(٣) قوله: (إن) سقط من (ب)

تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقسمٍ يفيد تحقيقَ وقوعه. وهو: رأيْتُ، وعلمْتُ، ووجدْتُ.

وقسمٍ يفيد التغيرَ[١] والتحويل. وهي: اتخذْتُ، وجعلْتُ[٢].

وهو[٣] ما بقي إلا سمِعْتُ. وقد أغرب المؤلفُ بذكرها في هذا الباب. وهو في ذلك تابعٌ لأبي عليٍّ الفارسيّ[٤]، فإنه قال: إذا دخلَتْ على ما يُسمع تعدت إلى واحد، نحو: سمعْتُ كلامَ زيدٍ. وإذا دخلَتْ على ما لا يُسمع، تعدت إلى مفعولَين، نحو: سمعْتُ زيدًا يتكلم.[٥] ونُوزع الفارسيُّ في ذلك. وممّن ردّ عليه: أبو محمدِ بنُ السّيد[٦].

وكلُّها مستوية في الدّخول على المبتدأ و الخبر، و نصبِهما على المفعولين.

قولُه: (**تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ**).

فأتي بمثالين، ومثال[٧] ذلك: علمْتُ عَمْرًا أخاك، وخلْتُ زيدًا غلامَك . ومثالُ[٨] ذلك قولُه تعالي: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[٩]. وتمثيلُ[١٠] باقيها سهل.

(١) في (ب) (التصيير) بدلًا من (التغيير)

(٢) قوله: (وهي): (اتخذت وجعلت) سقط من (ب)

(٣) قوله: (هو) سقط من (أ - ت - ح - خ)

(٤) هو الحسن بن أحمد ـ عالم بالعربية والقراءات، أخذ النحو عن الزجاج و ابن السراج، وأخذ عنه (ابن جني) توفي عام ٣٧٧ من الهجرة
من سير أعلام النبلاء (١٦٠: ٣٧٩)

(٥) وهو بذلك موافق للأخفش، وممن وافق هذا الأخير من النحويين:ابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك
من همع الهوامع (٢٠:٢١٩)

(٦) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ـ متبحر في اللغات والآداب، توفي عام ٥٢١ من الهجرة
من (وفيات الأعيان١:٣٣٢)

(٧) في(ب) (ومثل).

(٨) في (ب) (ومثل).

(٩) (سورة النساء) ١٢٥.

(١٠) في (ب) (وأمثلة).

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ......

بَابُ النّعْتِ

لمّا فرغ من المرفوعات، شرع في توابعها وبدأ بالنّعت فقال: (**النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ**).

اعلم أنّ النعتَ على قسمين: حقيقيٍّ، وسببيٍّ.

فالحقيقيُّ: يتبع منعوتهَ في أربعة من عشرة، وهي: واحدٌ من الرّفع والنّصب والخفض، وواحدٌ من التّعريف والتّنكير، وواحدٌ من التّذكير والتأنيث، وواحدٌ من الإفراد والتّثنية والجمع.

فتقول: قامَ رجلٌ عاقلٌ. فعاقلٌ تابعٌ للرجل[1] في الرّفع، وهو واحدٌ من الرّفع والنّصب والخفض، وتابعٌ له في التّنكير، وهو واحدٌ من التّنكير والتّعريف، وتابعٌ له في التّذكير، وهو واحدٌ من التّذكير والتأنيث، وتابعٌ له في الإفراد، وهو واحد من الإفراد والتّثنية والجمع.

و السّببيُ[2]: يتبع منعوتهَ في اثنين من خمسة: في واحد من الرفع والنّصب والجرّ، وفي واحدٍ من التّعريف والتّنكير. ولا يلزمُه أنْ يتبعَه فيما بقي.

تقول: مررْتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّه. فقد تبعه في الخفض، وهو واحد من الرفع والنّصب والجرّ، وفي التّنكير، وهو واحد من التّعريف والتّنكير. ولم يتبعْه في التذكير، لأنّ (رجل) مذكرٌ، و(قائمةٍ) مؤنث.

وكذلك تقول[3]: مررْتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها. فهو تابعٌ له أيضًا فيما ذُكر، و لم يتبعْه في التأنيث.

---

(١) في (ب) (فعاقل نعت لرجل وهو تابع له في الرفع).

(٢) هو: الذى يرفع اسمًا ظاهرًا يشتمل على ضمير يعود على المنعوت [كفراوي ص٧٩].

(٣) قوله: (وكذلك) إلي قوله: (التأنيث) سقط من (ب).

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ الْمُضْمَرُ؛نحو: أَنَا، وَأَنْتَ. وَالاسْمُ العَلَمُ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ. وَالاسُمُ الْمُبْهَمُ؛ نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ. وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْغُلَامِ. وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ.

وكذلك تقول: مررْتُ برجلينِ قائمٍ أبوهما. فهو تابعٌ له أيضًا فيما ذُكر، ولم يتبعْه في التّثنية[1].

وهذا الذي ذكره[2] المصنّفُ[3]- في قوله: (تابعٌ لمنعوته في رفعه ونصبه) إلى آخره[4]-، لازمٌ[5] في كل نعت حقيقيًا كان أو سببيًا، ولذلك اقتصر عليه المؤلف ليشمَل قسمي النّعت.

ثمّ مثّل بالحقيقي[6] لأنّه الأصلُ في النّعت، فقال:

(تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ).

ولمّا ذكر أنّ النّعتَ تابعٌ للمنعوت في تعريفه و تنكيره، احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة. وبدأ بالمعرفة فقال:

(وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ الْمُضْمَرُ؛نحو: أَنَا، وَأَنْتَ. وَالاسْمُ العَلَمُ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ. وَالاسُمُ الْمُبْهَمُ؛ نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ. وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْغُلَامِ. وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ).

وبدأ بالمضمر لأنّه أعرفُ المعارف. وهو محصورٌ في واحد وستين ضميرًا. وقد ذكر

---

(١) قوله: (وكذلك) إلي قوله (في التثنية) سقط من (أ - خ).

(٢) في (ب) (ذكر).

(٣) في (ب) (المؤلف).

(٤) في (ب) (الخ).

(٥) في (ب) (يلزم).

(٦) النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة في الرفع مع الإفراد والتعريف، والتنكير [كفراوي ص٧٩].

....

بعضَها في باب الفاعل، وبابِ المبتدأ والخبر، وسيذكر بعضَها أيضًا في باب المفعول به.

الثاني[١]: الاسمُ العلمُ، وهو ما عُيِّنَ مسماه مطلقًا، وهو على ثلاثة أقسام:

علَمِ الأشخاص، نحوُ: زيدٍ، وعمرو.

وعلمِ الأماكن، نحوُ: مكةَ، و فاس.

وعلمِ الأجناس، نحو: أسامةَ، لجنس الأسد. و ذؤالةَ، لجنس الذئب. و ثُعالةَ، لجنس الثعلب. وأمِّ عِرْيَطٍ، لجنس العقرب. وبنتِ طَبَقٍ، ضربٌ من الحيّات[٢].

الثالث[٣]: المبهم، ويعني به[٤]: اسمَ الإشارة، وهو على ثلاثة أقسام:

قريبٍ، نحوُ: هذا.

ومتوسطٍ، نحوُ: ذاك.

وبعيدٍ، نحوُ:ذلك.

الرّابع[٥]: الاسمُ[٦] الذي فيه الألفُ واللام، وهو أيضًا على ثلاثة أقسام:

ما فيه الألفُ واللام للحضور[٧]، ....

(١) في (ب) (وثني).

(٢) من قوله: (وثعالة) إلي قوله: (الحيات) سقط من (ب ـ ذ ـ أ).

(٣) في (ب) (وثلث).

(٤) في (ب) (وعني به).

(٥) في (ب) (وربع).

(٦) في (ب) (بالاسم).

(٧) (أل) الحضورية قسم من أقسام (أل) العهدية، وبيانها علي النحو الآتي:

(أل) العهدية: وهي ثلاثة أقسام:

١ ـ العهد الذكري: نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾سورة النور الآية (٣٥).

٢ ـ العهد الذهني: نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ سورة التوبة الآية (٤٠).

٣ ـ العهد الحضوري:

فالمصباح في الآية الكريمة الأول، هو مصحوب (أل) وتقدم ذكره، والغار وهو مصحوب (أل) وقد تقدم علمه، لذلك يسمى أيضًا بالعلمي، واليوم في الآية الكريمة هو مصحوب (أل) ويقصد به اليوم الحاضر يوم عرفة.

وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، ..

نحوُ: خرجْتُ فإذا الأسدُ. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[1].

وما فيه الألفُ واللام للعَهْد. كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2].

وما فيه الألفُ واللام للجنس[3]. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[4]. أي جنس الإنسان.

الخامس: وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

وهذا التّرتيبُ الذي ذكره المؤلف[5] مقصود، لأنّه رتّبها على تقدّم الأعرف فالأعرف. فالمضمر أعرفُ المعارف، ثمّ العلمُ، ثم اسمُ الإشارة، ثمّ ذو الألف واللّام. وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة فهو في مرتبته من التعريف، إلا المضافَ إلى المضمر، فإنّه في مرتبة العلم. فغلامُكَ، في مرتبة العلم، وغلامُ زيد، في مرتبة العلم أيضًا، وغلامُ هذا، في مرتبة اسم الإشارة، وغلامُ الرجل، في مرتبة ذي الألف واللام.

ثمّ ذكر النكرة[6] فقال: (**وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِه، لاَ يَخْتَصُّ بِهَ وَاحِد دُونَ آخَرَ**).

يعني أن النّكرةَ عامّةٌ بخلاف المعرفة، فإنّها تعيّن مسماها.

ومعنى (شائع في جنسه): أنّ قولك (رجلٌ) لا يختصّ[7] به واحدٌ دونَ آخرَ[8] من الرّجال، بل هو صادقٌ على كل فرد من أفراد الرّجال. وهو معنى قوله: (لا يختصُّ به واحدٌ

(١) سورة المائدة الآية ٣ .
(٢) سورة المزمل الآيتين ١٥،١٦ .
(٣) أل الجنسية: يراد بها جنس الأفراد والأشياء لا عينها، وهي التي لبيان الحقيقة والماهية.
(٤) سورة العصر الآية ٢ .
(٥) في (ب) (مقصود تقديم الأعرف فالأعرف فإن الضمير).
(٦) في (ب) (ثم انتقل إلى النكرة) فقال.
(٧) في (ب) (يخص به).
(٨) قوله: (دون آخر) سقط من (ب).

وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيهِ؛ نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ.

دونَ آخر)[١].

وقولُه: (**وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيهِ؛ نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ**).

يعني تقريبَه على المبتدئ. فقولُك: رجلٌ، نكرةٌ، لأنّه يصلحُ لدخول الألف واللام[٢]. فتقول: الرّجلُ. وهندُ، وزيدٌ، وهذا، وأنا، ونحوُها من المعارف، ليس بنكرة، لأنّه لا يصلُح لدخول الألف واللام. فلا تقول: الهندُ، ولا الزّيد[٣].

(١) قوله: (بل هو صادق) إلى قوله: (لا يختص واحد دون آخر) سقط من (خ ـ أ).
(٢) في (ب) (يصلح معه دخول الألف).
(٣) في (ب) (ونحوها من المعارف، ليس بنكرة، لأنه لا يصلح لدخول الألف واللام، فلا تقول: الهند، ولا الزيد).

بَابَ الْعَطْفِ

الْعَطْفُ وَحُرُوفُهِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، ....

بابُ العطف

يعني عطف النَّسَق، وهو العطف بأحد الحروف التي وضعتْها العربُ لذلك. وهي عشرةٌ. وقد بيّنها بقوله:

(وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ).

أمَّا الواوُ، فإنّها تُشرك في اللفظ والمعنى، ولا تدّل على ترتيب. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، احتمل أنْ يكونَ زيدٌ قام قبلَ عمرٍو، وعمرو قام قبل زيد، أو قاما معًا في زمن[(١)] واحد.

و أمّا الفاءُ، فإنّها تُشرك ما قبلَها مع ما بعدها في الإعراب والمعنى، إلا أنّ فيها ترتيبًا وتعقيبًا، أيْ[(٢)] من غير مهلةٍ. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ فعمرٌو. فالمعطوفُ بها وهو عمرٌو، قامَ بعد زيد، وليس بينهما مهلة.

و أمّا ثمّ، فإنّها تُشرك في الإعراب والمعنى أيضًا وتدلّ على الترتيب والمهلة. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ ثمّ عمرٌو. فعمرٌو قامَ بعد زيد، و بينهما مهلة.

و أمّا أوْ، فإنّها لأحد الشيئينِ أو الأشياء. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو. فالقائم أحدُهما غيرُ معينّ.

و أما أمْ، فيُعطف بها بعد همزة التّسوية. كقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ

(١) في (ب) (زمان).
(٢) في (ب) (لكن) بدلًا من (أي).

....

تُنذِرْهُمْ﴾. أو بعدَ همزة يُقدَّر ما بعدَها وما قبلَها بكلام واحد. نحو: أزيدٌ قام أم عمرٌو؟ أيْ أيُّهما قام.

و أمّا إمّا(١)، فهي في المعنى(٢) بمنزلة أو.

و أمّا بَلْ(٣)، فيُعطف بها بعد الإيجاب. نحو(٤) قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم عمرٌو دون زيد. وبعد النفي. نحو: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم عمرٌو دونَ زيد(٥).

وأمّا لا(٦)، فيُعطف بها بعد الإيجاب. نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو. فالقائم زيد دون عمرو. وبعد الأمر. نحو: اضربْ زيدًا لا عمرًا. فزيدٌ هو المأمورُ بضربه دون عمرٍو. وبعد النّداء. نحو: يا زيدُ لا عمرُو. فالمنادى زيدٌ دون عمرو.

---

(١) الصحيح أنها ليست عاطفة، وأن العاطف الواو في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ سورة محمد الآية (٤). (فمنا وفداء) كل منهما مفعول مطلق عامله محذوف، والتقدير (فإما تمنون منا وإما تفدون فداء) [عشماوي ص٣٧].

(٢) قوله: (وأما إما، فهى في المعنى بمنزلة أو) سقط من (ب - خ - ح - أ).

(٣) وهي للاضراب الإبطالى والانتقالى، فمثال الإضراب الإبطالى لا تضرب زيدًا بل عمرًا وتقع بين جملتين حقيقة أو تقديرًا ومثال الإضراب الانتقالى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ سورة الأعلى [١٤ - ١٦].، ولا يعطف بها إلا بشروط: الشرط الأول: إفراد معطوفيها. الثانى: أن لا تقترن بالواو. الثالث: أن يتقدمها نفى أو شبهه أو إثبات، ففى مثال تقدم النفى ينتقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها؛ وكذا إذا وقعت بعد إثبات يصير الأول في حكم السكوت عنه. [عشماوي ص٣٧].

(٤) في (ب) (تقول) بدلًا من (نحو).

(٥) ومن الأخطاء الشائعة إدخال الواو على (بل) نحو (زيد شاعر بل وناقد) وهذا خطأ لسببين:

١ - لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، وأما قولهم: لم يقم زيد ولا عمرو، فحرف العطف هنا - (الواو)، و(لا) لتأكيد النفي انظر مختار الصحاح ص (٦٩٦)

٢ - التضاد بين ما تفيده (الواو) وما تفيده (بل) فالواو تفيد المشاركة، وبل تفيد الإضراب، فلا يصح أن تجتمعا على معنى واحد.

(٦) لصحة العطف بها شروط: الأول أن يتقدمها إثبات كقولك جاء زيد لا عمرو؛ والثانى: إفراد معطوفيها؛ والثالث: تعاندهما بمعنى أنه لا يصدق أحدهما على الآخر [عشماوى ص٣٧].

وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، ....

و أمّا لكنْ(١)، فيُعطف بها بعد النّفي. نحو: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو. فالقائم عمرٌو لا زيد. وبعد النّهي. نحو: لا تضربْ زيدًا لكنْ عمرًا. فزيد هو المنهيُّ عن ضربه دون عمرو.

وقوله: **(وَحتّى فِي بَعض الْمَوَاضِعِ)**:

يعني: أنّ العطفَ بحتّى(٢) قليلٌ. نحو: قامَ النّاسُ حتّى زيدٌ. و الأكثرُ فيها أنْ تكون حرفَ جر أو حرفَ ابتداء.

(١) ولا يعطف بها إلا بشروط ثلاثة: الأول إفراد معطوفيها فلو تاليا جملة فهي ابتدائية وليست عاطفة بل هي حرف ابتداء، كمافي قول الشاعر:

إنَّ ابْنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بَوادِره لِكنْ وقائعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

والشرط الثاني أن لا تقترن بالواو فإن اقترنت فالعاطف الواو كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ سورة الأحزاب الآية (٤٠)، فرسول خبر لكان المحذوفة والتقدير ولكن كان رسول الله فالعطف هنا بالواو ولا يصح أن يكون معطوفا على أبا في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ سورة الأحزاب الآية (٤٠)، لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب، الشرط الثالث ان تقع بعد نفى أو نهى فلو وقعت بعد إثبات لم تكن عاطفة كما في قولك (جاء زيد لكن عمرو لم يجيء) بل هي حرف ابتداء [عشماوي ص ٣٧].

وأقول: البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣٠٦، والجنى الداني ص٥٨٩، والدرر٦/١٤٤، وشرح التصريح ٢/١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٣، واللمع ص١٨٠، ومغني اللبيب ١/٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤/١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ص٣٠٨، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٧٣.

والشاهد: مجيء (لكن) حرف ابتداء لا حرف عطف، لكون ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

(٢) وشروط العطف بـ(حتى) ثلاثة:

١- أن يكون معطوفها ظاهرًا لا مضمرًا.

٢- أن يكون معطوفها بعضًا من جمع قبلها نحو (قدم الحاج حتى المشاةُ) أو يكون جزءًا من كل نحو(أكلت السمكة حتى رأسها).

٣- أن يكون معطوفها غاية لما قبلها نحو (مات الناس حتى الأنبياء).

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ. تَقُول: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، هذه زيادة لازمة.

وقولُه: (**فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ**).

فُهم من كونه لم يَشترطْ في المعطوف ما اشترطَ في النّعت، من كونه[1] موافقًا للمنعوت في التّعريف و التّنكير، أنه يجوز عطفُ المعرفة على النكرة، وعطفُ النّكرة على المعرفة. نحو: قام زيدٌ ورجلٌ، و قام رجلٌ و زيدٌ. وفُهم من قوله: (أو على مجزومٍ جزمْتَ): أنه يجوز عطفُ الفعل على الفعل، لأنّ الجزمَ لا يكون إلا في الأفعال[2].

وقولُه: (**تَقُول: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**).

فهذا[3] مثال عطف المرفوع على المرفوع.

(**وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا**).

وهذا مثالُ عطف المنصوب على المنصوب.

(**وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو**).

هذا مثالُ عطف المخفوض على المخفوض.

(و) مثال عطفِ المجزوم على المجزوم (**زيدٌ لم يقمْ ولم يخرج**). واللَّه أعلم[4].

---

(١) في (ب) (من موافقته لمنعوته في التعريف، والتنكير).

(٢) وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمنيهما، دون النظر إلى اتحاد نوعيهما نحو: قوله تعالى:﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ سورة محمد الآية (٣٦)، ونحو قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ سورة هود الآية (٩٨).

(٣) في (ب) (هذا).

(٤) قوله: واللَّه أعلم سقط من (ب - ت - خ - ح).

بَابُ التَّوكِيدِ

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِمُؤَكَّدْ فِي رَفْعِه، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِه، ....

بَابُ التَّوكِيدِ

التوكيدُ(١) على قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

ولم يذكر المؤلف التوكيد اللفظي، وهو: تكريرُ اللّفظ بعينه(٢). ومثالُه: قام زيدٌ زيدٌ، فزيدٌ توكيد لفظي(٣) بعينه. ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(٤). ومثالُه في الفعل: قام قام زيدٌ.

و أمّا المعنوي، فهو على قسمين: قسمٌ لإثبات الحقيقة ورفع المجاز، وهو: النّفس، والعين. وقسمٌ للإحاطة والشّمول، وهو: كلٌّ وأجمعُ وتوابعُه.

وقولُه: (**التّوكِيدُ هُو تَابع لِلْمؤكَّدِ فِي: رَفْعِه، وَنَصْبِه، وَخفْضِه، وتَعرِيفِه**(٥)).

---

(١) من قوله: (التوكيد على قسمين) إلى قوله: (وتوابعه) سقط من (ب).

(٢) قوله: (وهو تكرير اللفظ بعينه) سقط من (أ - خ).

(٣) قوله: (فزيد توكيد لفظي بعينه. ومنه) سقط من (أ).

(٤) سورة الفجر الآيتين ٢١، ٢٢.

(٥) يعنى أن التوكيد يكون تابعًا للمؤكد في تعريفه فلا يكون تابعًا لنكرة، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات، خلافًا للكوفيين، فما كان منها مضافًا نحو (كلهم) كان تعريفه، بالإضافة، وما لم يكن مضافًا، نحو: (أجمع) في قولك: (جاء القوم أجمع) كان تعريفه بالعلمية، لأن أجمع ونحوه علم على التوكيد. [كفراوي ص٨٧].

* **فائدة:**

قوله: خلافًا للكوفيين، أي القائلين، بأنها تتبع النكرات نحو قول عائشة - رضى اللَّه عنها (ما صام رسول اللَّه ﷺ شهرًا كله إلا رمضان) وقولها هذا شاذ عند البصريين [من حاشية الشيخ إسماعيل على كفراوي ص٨٧].

وأقول: الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب (صيام النبي ﷺ في غير رمضان، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الصيام من أبواب السحور تحت باب (ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين بخبر عائشة - رضى اللَّه عنها - وأخرجه أحمد في مسنده - في مسند الأنصار، والطبراني في المعجم الأوسط في باب (الألف)، وفي مستخرج أبي عوانة (باب مبتدأ كتاب الصيام - (باب الترغيب

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوابِعُ أَجْمَعَ.

فُهِم من اقتصاره على التّعريف، أنّ التوكيد لا يكون نكرةً، بخلاف النّعت.

وقولُه: (**وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْـنُ**).

هذا هو القسمُ[1] الذي يدلُّ على إثبات الحقيقة ورفع المجاز. فإذا قلْتَ: قامَ زيدٌ. احتمل أنْ تكونَ نسبةُ القيام إلى زيد حقيقةً، و أنْ تكونَ مجازًا، فيكونَ زيدٌ لم يقم هو[2]، وإنما قام أحد غيره بسببه أو من جهته. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ نفسُه، أو عينُه: تعيّن أن يكون هو القائمَ بنفسه.

وقوله: (**وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوابعُ أَجْمَعَ**).

هذا هو القسمُ الذي يدلُّ على الإحاطة والشّمول. فإذا قلْتَ: (جاء الجيش)، احتملَ أنْ يكونَ جاءَ الجيش[3] كلُّه أو جاء[4] بعضُه. فإذا قلْتَ: (أجمعُ)، أفاد الإحاطة والشّمول، وأنّ الجيشَ جاءَ كلُّه؛ ولذلك[5] تقول: جاء الجيشُ أجمعُ، أيْ كلُّه.

وقولُه: (**وَتَوَابعُ أُجْمَعَ وهي: أَكْتَعُ، و أَبْصَعُ، وأَبْتَعُ**).

فتقول: جاء الجيشُ أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ. وتقول[6]: جاء القومُ كلُّهم أجمعون

في صوم شعبان).

والحديث جاء بلفظ (صيام شهر إلا رمضان) في البخاري في كتاب الصيام من (باب صوم شعبان) وجاء بلفظ (صيام شهرًا قط إلا رمضان) في كتب حديثية كثيرة منها، مستخرج أبي عوانة في مبتدأ كتاب الصيام، وصحيح ابن حبان في كتاب (الصوم)، ومؤطا مالك، وغير ذلك كثير .

ومن هنا نعلم أن الحديث بهذا اللفظ صحيح، ولذلك يجوز الاحتجاج به لأ ن السيدة عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ من ضمن عصور الاحتجاج، مما يقوي مذهب القائلين بذلك، ولعل مراد البصريين أنه شاذ في القياس وليس في الاستعمال، وقد بسطت قضية الشاذ في أول الكتاب، فارجع إليها .

(١) قوله: (القسم) سقط من (ب).

(٢) قوله: (هو) سقط من (ب).

(٣) قوله: (الجيش) سقط من (أ ـ ت ـ ح ـ خ).

(٤) قوله: (جاء بعضه) سقط من (أ ـ ت ـ ح ـ خ).

(٥) في (ب) (وكذلك).

(٦) قوله: (وتقول) سقط من (ب).

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الاِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، ....

أكتعون أبصعون أبتعون. وتقول[١]: مررت بالقوم كلِّهم أجمعين أكتعينَ أبصعينَ أبتعين.

بَابُ الْبدلِ

وقولُه: (**إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ**).

وهو تصريح بأنّ البدل يكون في الاسمين، وفي الفعلين.

وقولّه: (**تَبِعَهُ فِي جَمِيع إِعْرَابِه**).

يعني: في الرّفع والنّصب والخفض والجزم. وفُهم من اقتصاره على الإعراب، أنّه يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة، وبدلُ النّكرة من النّكرة، وبدلُ المعرفة[٢] من النّكرة، وبدلُ النكرة من المعرفة.

وقولُه: (**وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الاِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ**).

يعني: أنّ البدلَ ينقسِمُ على أربعة أقسامٍ لا زائدَ عليها.

ثمَّ مثَّل[٣] لكل واحد منها بمثال.

فقال: (**نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ**).

فهذا مثالٌ: لبدل الشيء من الشيء[٤] . فإنّ زيدًا هو أخوك، و (أخوك) هو زيدٌ.

---

(١) قوله: (تقول) سقط من (ب)

(٢) في (ب) (بدل النكرة والمعرفة، وبدل المعرفة من النكرة) تغيير سياق مع سقط.

(٣) في (ب) (أتى) بدل من (مثل).

(٤) ويسمى البدل المطابق، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه.

وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ. أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

(وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ).

فهذا مثالٌ: لبدل البعض من الكل[١]، لأنّ ثلثَ الرّغيفِ بعضُه.

(وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلمُهُ).

فهذا[٢] مثالٌ: لبدل الاشتمال[٣]، لأنّ زيدًا مشتملٌ على العلم. و أكثرُ ما يكونُ في المصدر، كالمثال المذكور. وقد يكون في الاسم[٤] غير المصدر، نحو: سُرق زيدٌ ثوبُه. ثم قال: **(وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ)**.

هذا هو بدلُ الغلط، ولذلك قال: **(أَرَدْتَ أَنْ تقولَ: الفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأبدلْتَ زَيْدًا مِنْهُ)**.

يعني أنَّك أرَدْتَ أنْ تقولَ: رأيت[٥] الفرسَ، فغلِطَ لسانك فقلْتَ بدلًا منه: زيدًا[٦]. ثم رجعْتَ إلى ما كنت أردت من ذكر الفرس فقلت الفرس[٧] . و الأحسنُ في هذا، أن يُؤتى[٨] معه ببل. فتقول: رأيت[٩] زيدًا بل الفرسَ.

---

(١) في (ب) (بدل).

(٢) في (ب) (هذا).

(٣) يجب في بدل البعض، وبدل الاشتمال أن يتصلا بضمير يعود على المبدل منه كما رأيت في الأمثلة المتقدمة [توضيحات ص٤٥].

(٤) في (ب) (بالاسم).

(٥) قوله: (رأيت) سقط من (أ - ت - خ - ح).

(٦) في (ب) (فغلطت فأبدلت زيدا).

(٧) قوله: (فقلت الفرس) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٨) في (ب) (تأتي).

(٩) قوله: (رأيت) سقط من (أ - ت - خ - ح).

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، والْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، والتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

لما فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شرع في بيان منصوبات الأسماء[١].

وإنّما حصر[٢] ذلك بالأسماء دون الأفعال، لأنّ المرفوعَ والمنصوب من الأفعال، تقدّم في باب الأفعال. وقولُه: (**الْمَنْصُوبَاتُ خمسَة عَشَر**).

ذكر في التّرجمة، أنّ منصوباتِ الأسماء خمسةَ عشرَ. ثمّ لما ذكرها في الأبواب، ذكرها أربعةَ عشرَ. كذا[٣] ثبت في أصل المؤلف، و أظنه غلط. ويمكن أن يكونَ الخامسَ عشرَ الذي تركه: خبرَ ما الحجازيّة، نحو[٤]: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٥].

وقولُه: (**وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، والْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، والتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ**).

هذه الأربعةَ عشرَ التي ذكرها، تقدَّم منها خبرُ كانَ واسمُ إنّ في المرفوعات، وباقي[٦]

(١) قوله: (لما فرغ) إلى قوله: (منصوبات الأسماء) سقط من (خ - أ).
(٢) في (ب) (خص).
(٣) في (ب) (وهو مثبت).
(٤) سقطت من ب (الآية).
(٥) سورة يوسف الآية ٣١ .
(٦) في (ب) (وباقيها).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ذلك بَّوبَ لكل واحد منها بابًا، فبدأ[1] بالمفعول به فقال:

بَابُ الْمَفْعُولِ به

(وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ[2]).

يعني أنّ المفعولَ به: هو الاسم الذي فعلَ به الفاعل[3]. وفِعْلُ الفاعل: هو المصدرُ الصادر عنه. ثمّ مثَّلَ ذلك فقال:

(نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ).

فزيد: مفعول بضربْتُ، وقد وقع بعد الفعل الصادر عن الفاعل وهو الضرب. وكذلك: ركبْتُ الفرسَ. فالفرس: مفعول به، وقد وقع به الفعلُ الصادر من الفاعل وهو الرّكوب.

وقولُه: **(وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ).**

يعني المُثُلَ المتقدمة.

---

(١) في (ب) (وبدأ).

(٢) جاء في (أ) (وهو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل).

(٣) قوله: (يعنى أن) إلى قوله: (الفاعل) سقط من (أ - خ).

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ. فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وقوله: (**وَالْمُضْمَرُ**(١) **قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ. فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ**).

فهذه [اثنا عشر] كلُّها متصلة، وسمّيت بذلك(٢) لاتصالها بالفعل. فضَربَني: فعلٌ ماضٍ ومفعول، و هو ضمير المتكلم وحدَه. و(نا) في ضربَنا، ضميرُ المتكلم ومعه غيره، أو المعظَّم نفسَه. والكاف في ضربَكَ ضميرُ المخاطب المذكر(٣). و الكلام على باقيها سهل. فهذه(٤) المثلُ كلُّها منصوبة، على أنّها مفعولات، إلا أنّها مبنيةٌ لا يظهرُ فيها إعراب، وكذلك سائرُ الضمائر.

---

(١) يعني أن المفعول به المضمر ينقسم إلى ضمير متصل وضمير منفصل، فالمتصل: هو الذي لايقع بعد إلا في الاختيار نحو الكاف من (رأيتك) إذ لا يصح أن يقال (ما رأيت إلا ك) واحترزنا بالاختيار عن حالة ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

وما علينا إذا ماكُنْتِ جارتَنَا أنْ لا يُجاوِرَنا إلاك دَيَّارُ

فإن الكاف في إلاك ضمير متصل، وقد وقعت بعد إلا لكن في حالة ضرورة الشعر، إذ لو قيل إلا أنت بالضمير المنفصل بدل المتصل لانكسر البيت .

والمنفصل: هو الذي يقع بعد إلا في الاختيار نحو (ما رأيت إلا إياك) [كفراوي ص٩٢].

وأقول: البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٣٩/٢، وأمالي ابن الحاجب ص٢٧٨، وأوضح المسالك ص٤٢، وتخليص الشواهد ص١٠٠، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، والدرر ١٧٦/١، وشرح الأشموني ٤٨/١، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ص١٥٢، وشرح المفصل ١٠١/٣، ومغني اللبيب ٤٤١/٢، والمقاصد النحوية ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٥٧/١.

والشاهد: قوله (إلاك) حيث أوقع الضمير المتصل بعد إلا للضرورة الشعرية، والقياس (إلا إياك).

(٢) قوله: (بذلك) سقط من (ب).

(٣) قوله: (المذكر) سقط من (أ - ت - خ).

(٤) من قوله: (فهذه المثل) إلى (الضمائر) سقط من (ب).

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ.

وقولُه: (**وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ**).

يعني: أنّ هذه الضمائرَ أيضًا تكونُ مفعولة، وهي منفصلةٌ أي[1]: غيرُ متصلة بشيء. وكان حقُّه أنْ يأتيَ بها[2] في هذه المُثُلِ منصوبةً بالفعل الواقع بها. و مثاله[3] أن تقول: إيّايّ أكرمْتَ، وإيّانا رأيْتَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[4]. فإيّاك: مفعولٌ مقدَّم[5] بنعبد، وهو ضميرٌ منفصل.

فهذه الضمائر المذكورة في هذا البابِ كلُّها، متصلةً ومنفصلة[6]، منصوبةٌ إلا أنّها مبنية لا يظهر فيها إعرابٌ[7]، وكذلك سائر الضمائر.

وقد تقدّم أنّ الضمائرَ أحدٌ وستون ضميرا[8]؛ فذكر منها في باب المبتدأ والخبر اثني عشرَ، وفي باب الفاعل اثني عشر، وذكر في هذا الباب أربعةً وعشرين، وذكر في باب علامات الإعراب الياءَ من تفعلين. فهذه تسعةٌ وأربعون ضميرًا. والباقي من أحد وستين[9]: اثنا عشرَ ضميرًا من ضمائر[10] الخفض، نحو: مررْتَ بي، ومررْتَ بنا،

---

(١) قوله: (أي) سقط من (أ - ت - خ - ح).
(٢) في (ب) (بهذه المحل) بدلًا من (بها في هذه).
(٣) في (ب) (وبيانه).
(٤) (سورة الفاتحة).
(٥) في (ب) (على ناصبه).
(٦) في (ب) (متصلها ومنفصلها).
(٧) في (ب) (الإعراب).
(٨) قوله: (ضميرًا) سقط من (ب).
(٩) في (ب) (الأحد والستين).
(١٠) في (ب) (وهي ضمائر).

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يجيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٍّ، وَمَعْنَوِيٍّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ؛

ومررْتُ[١] بكَ، ومررْتُ بكِ، ومررْتُ بكما، ومررْتُ بكنّ، ومررْتُ به، ومررْتُ بها، ومررْتُ بهما، ومررْتُ بهم، ومررْتُ بهنّ.

وإنّما لم يذكرْ ضمائر الخفض المذكورة، لأنه استغنى[٢] عنها بضمائر النّصب المتصلة، فإنّ لفظها واحد.

بَابُ الْمَصْدَرِ

ويقال فيه[٣]: المصدرُ، والمفعولُ المطلق[٤]، وهو أحقّ[٥] به، فإن المصدرَ قد لا يكون منصوبًا على أنّه مفعولٌ مطلق، نحو[٦]: ضربت ضربًا وقد يكون غير مفعول مطلق أعجبني ضربُك. فضربك مصدرٌ، وليس بمفعول مطلق. فالمصدر: هو الحدث الذي يدلّ عليه الفعل.

وقوله: (**وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يجيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ**).

هذا تقريبٌ على المبتدئ، و كأنه أحال في ذلك على اصطلاحهم في تصريف الفعل. فإنّه إذا قيل لك: كيف تصرّف ضرب؟ قلت: ضرب يضرِب ضَرْبًا.

---

(١) قوله: (مررت) سقط من كل الأمثلة.

(٢) في (ب) (استغناء عنها).

(٣) قوله: (فيه) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٤) كقوله تعالى ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ سورة المائدة الآية (١٢).

(٥) في (ب) (وهذا أحق به).

(٦) قوله: (ضربت) إلي قوله (غير مفعول مطلق) سقط من (أ - ت - ح - خ).

نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ؛ نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقولُه: **(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٍّ، وَمَعْنَوِيّ. فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُه فِعْلَه، فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَ إِنْ وَافَقَ مَعْنى فِعلِه دُونَ لَفْظِه، فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا)**.

قسّم المصدر على قسمين: الأول: أن يكونَ المصدرُ موافقًا لفعله[١] الذي ينصبه لفظًا ومعنًى، فهذا هو الكثير. نحو: ضربْتُ ضربًا، وقعدْتُ قعودًا، وانطلقت انطلاقًا. والثاني: أن يوافقه في المعنى دون[٢] اللفظ. نحو: قعدتُ جلوسًا، ووقفْتُ قيامًا، [وفرحْتُ جَذَلًا] فهذا يسمّى معنويًا لموافقته الفعلَ الناصب له في المعنى فقط[٣]، فإنَّ معنى الوقوفِ والقيامِ واحدٌ، ويسمّى أيضًا نوعيًّا[٤].

---

(١) في (ب) لفعله قبله لفظًا ومعني وهذا).
(٢) في ب (لا اللفظ).
(٣) قوله: (فقط) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٤) في (ب - ح - ت) (مرادفًا).

فائدة:

(ما ينوب مناب المصدر).

١ـ: ما أُضِيفَ إلى المصدرِ مثلُ: كلٍّ، وبعضٍ، وأشدَّ، وأقوى، وما أشبَهَ ذلكَ،
نحو: ضربتُهُ كلَّ الضربِ، فـ«كلَّ» ليستَ مصدرًا، لأنَّها لا توافقُ ضربَ لا في المعنى، ولا في اللفظِ
فنقولُ: (كل) نائب منابَ المصدرِ و«كلَّ» مضافٌ و«الضربِ» مضافٌ إليه.
ونحو: (ضربتُهُ أشدَّ الضربِ).
كقولُ ابنِ مالكٍ: «كجِدَّ كُلَّ الجِدِّ» نائبُ منابَ المصدرِ «وَافْرَحِ الجَذَلْ» الجذلُ: يعني الفرحَ، فهذا مصدرٌ معنويٌّ، لأنَّه موافقٌ للفعلِ في المعنى دونَ اللفظِ. [ابن عثيمين].

بَابُ: ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي؛ نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ

قوله: (**ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي؛ نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**).

أتى باثنَي عشرَ اسمًا من أسماء الزّمان.

الأول: اليوم. ويُستعمل نكرةً، فتقول: صمت يومًا. ومعرّفًا بالألف واللام، فتقول: صمْتُ اليومَ. ومضافًا، فتقول: صمْتُ يومَ الجمعة.

والثاني: الليلة: ويُستعمل أيضًا نكرةً، فتقول: صليت ليلةً، ومعرّفًا بالألف واللام، فتقول: صليت الليلةَ، ومضافًا، فتقول: صليتُ ليلةَ الجمعة.

الثالث: غُدوةً. ويُستعمل أيضًا[1] منوّنًا على النكرة، فتقول: جئتك غدوةً. وغيرَ منوّنٍ، على أنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية، فتقول: جئتك غدوةَ، غير منوّن، وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

الرّابع: بُكرةً. ويُستعمل أيضًا منوّنًا وغيرَ منوّن كغدوة. وبكرةٌ: أولُ النّهار.

الخامس: سحرًا. ويُستعمل منوّنًا، نحو: جئتك سحرًا أي سحرًا من الأسحار. وغيرَ منوّن، إذا أُريد منه يومٌ بعينه، نحو: جئتك يومَ الجمعةِ سَحَر. ويقال: سَحَر وسُحْرَةً. وهو آخر الليل.

---

(١) قوله: (أيضًا) سقط من (ب).

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي؛ نَحْوُ: أَمَامَ، وخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَحِذَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ،

السادس: غدًا. وهو اسم اليوم الذي بعدَ يومك، و أصلُه غَدْوٌ[(١)]، كقولك: أقبِلْ غدًا.

السّابع: عَتَمة. وهو الثُلُث الأول من الليل. تقول: آتيكَ عَتَمةً، وعتَمةَ يوم الجمعة[(٢)].

الثامن: صباحًا؛ وهو أولُ النّهار. تقول: آتيك صباحًا، وصباحَ يوم الجمعة.

التاسع: مساءً. وهو خلاف الصباح. تقول: آتيك مساءً.

العاشر: أبدًا. وهو الزّمانُ المستقْبَلُ الذي لا نهايةَ له. تقول: لا أكلمُكَ أبدًا.

الحادي عشر: أمدًا. بمعنى غاية. تقول: لا أكلمُكَ أمدَ الدهر[(٣)].

الثاني عشر: حينًا. وهو اسم زمانٍ مبهم، يقع على كل زمان. تقول: قرأتُ حينًا، وجئتُك حين قام زيدٌ.

قولُه: (**وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ**).

من أسماءِ الزّمان، وهي كثيرةٌ، وفيما ذكر منها كفاية.

قولُه: (**وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ[(٤)] الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي؛ نَحْوُ: أَمَامَ، وخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَحِذَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ**).

ذكر أيضًا من ظروف المكان[(٥)] ثلاثَ عشرةَ كلمةً.

الأولى: أمام؛ وهي بمعنى قُدّام[(٦)]. تقولُ: جلسْتُ أمامَك. أيْ: قدامَك.

---

(١) قوله: (وأصله غد وكقولك) سقط من (ب).

(٢) في (ب) (الخميس).

(٣) في (ب) (قيامك).

(٤) أي: الاسم الدال على المكان ولايكون إلا مبهمًا كما في متن الخلاصة، وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا مبهمًا

والمبهم: هو الذي ليس له صورة ولاحدود محصورة. [عشماوي ص ٤٢].

(٥) في (ب) (فذكر أيضًا لظرف المكان).

(٦) في (ب) (نقضية).

....

والثانية: **خلف**. وهي ضدُّ قدام. تقول: جلسْتُ خلفَك.

والثالثة: **قدام**. بمعنى أمام. تقول: جلست قدّامَك.

والرابعة: **وراءَ** وهي بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قدّام، فهي من الأضداد. وقد قيل[١] في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾[٢]. أي: قُدّامَهم مَلِك[٣]. تقول: جلست وراءك.

الخامسة: **فوق**. وهي ضدّ[٤] تحت. تقول: زيدٌ فوقك.

السادسة: **تحت**. وهي ضدّ[٥] فوق. تقول: جلسْتُ تحتَك.

السّابعة: **عندَ**. ظرفٌ بمعنى التّقريب. تقولك جلسْتُ عندَك. أي[٦]: قربَك.

الثامنة: **معَ**. وهي كلمة[٧] تدلّ على المصاحبة. تقول: جلسْتُ مع زيدٍ. أي: مصاحبًا له.

التّاسعة: **إزاءَ**. بمعنى: حِذاء. تقول: جلسْتُ إزاءَه. أي: حِذاءَه.

العاشرة: **تلقاءَ** بمعنى حذاء[٨]. تقول: جلست تلقاءَه. أي: حذاءه.

الحادية عشرة[٩]: **حِذاءَ**. تقول: جلسْتُ حذاءَك. بمعنى: إزاءَك.

الثانية عشرة: **هنا**. إشارةٌ إلى ظرف[١٠] المكان القريب. تقول: جلسْتُ هنا. أيْ: قريبًا.

---

(١) في (ب) (فقيل).
(٢) سورة الكهف الآية ٧٩.
(٣) قوله: (ملك) سقط من (ب)، وفي (ج) (خلفهم ملك).
(٤) في (ب) (نقضية).
(٥) في (ب) (نقضية).
(٦) قوله: (أي: قربك) سقط من (ب).
(٧) قوله: (وهي كلمة) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٨) قوله: (بمعني حذاء) سقط من (أ - ت - ح - خ).
(٩) في (أ - ت - ح - خ) (الحادي عشر).
(١٠) قوله: (ظرف) سقط من (ب).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثالثة عشرة: ثَمّ. وهي[١] إشارةٌ للمكان البعيد تقول[٢] جلست ثم أي في ذلك المكان البعيد. وقد قيل في قوله تعالى:[٣] ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[٤]. أيْ: هناك.

وقولُه: **(وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ).**

أيْ مما ذُكر من أسماء المكان.

وكلُّها ـ أعني ظروفَ الزّمان والمكان ـ، منصوبةٌ[٥] بتقدير في.

---

(١) قوله: (وهي) سقط من (ب).

(٢) قوله: (تقول) إلي قوله (البعيد) سقط من (أ ـ ت ـ ح ـ خ).

(٣) في (ب) (قوله اللّه تعالي).

(٤) سورة الإنسان الآية ٢٠ .

(٥) قوله: (منصوبة) سقط من (ب).

بَابُ الْحَالِ

وَالْحَالُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِن الْهَيْئَاتِ؛ ....

بَابُ الْحَالِ(١)

قوله: (**وَالْحَالُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِن الْهَيْئَاتِ**).

يعني(٢): أنّ الحالَ مفسِّرٌ لما أُبهم من الهيئات. فإذا قلْتَ: (جاءَ زيدٌ)، فقد أُبهم(٣) الحالُ الذي جاء(٤) عليه زيدٌ، فتقول: (راكبًا)، فقد فسّر الحالةَ التي كان عليها زيدٌ(٥)، في حال مجيئه.

ثم مثَّل زيد ذلك بقوله:

(١) الحال: هو الاسم الصريح أو المؤول به، الفضلة المنصوب لفظًا أو تقديرًا أو محلًا بالفعل الصريح أو المؤول، فيشمل الجملة والظرف نحو (جاء زيد والشمس طالعة في قوة) وإعرابه: جاء: فعل ماض مبني على الفتح، وزيد: فاعل مرفوع، والواو: للحال، والشمس طالعة: مبتدأ وخبره، والجملة في محل نصب على الحال.

ونحو (جاء زيد عندك في قوة) فقولك: (عندك) منصوب على الحال.

والمراد بالفضلة: ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله، والمبتدأ خبره وإن توقف المعنى المقصود عليه كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ سورة الدخان الآية (٣٨).

والمراد بالمنصوب لفظًا أو تقديرًا أو محلًا، بالفعل الصريح أو المؤول، نحو ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ سورة هود الآية (٧٢)، فناصب الحال اسم الإشارة لأنه في معنى (أشير)،

ونحو: (أنا راكب الفرس مسرجًا) فناصب الحال (راكب) وهو اسم الفاعل،

ونحو: (أعجبني ضربك زيدًا مكتوفًا) فناصب الحال المصدر وهو الظرف،

ونحو: (زيد حسن الوجه صحيحًا) فناصب الحال (حسن) وهو صفة مشبهة،

فهذا كله منصوب بما أوِّل من الفعل، وليس بفعل صريح [كفراوي ص ٩٨-٩٩].

(٢) قوله: (يعني) إلي قوله (الهيئات) سقط من (ب - ت - خ).

(٣) في (ب) (انبهم).

(٤) في (ب) (التي جاء عليها زيد).

(٥) قوله: (زيد) سقط من (ب).

نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَاللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَ رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبدَ اللَّهِ رَاكِبًا).

فصاحبُ الحالِ في المثالِ الأول: فاعل، وقد أُبهم[١] حالُه في حال مجيئه، ففُسِّر براكب[٢].

وصاحبُ الحالِ في المثالِ الثاني: مفعولٌ به، وقد أبهم[٣] حالُه في حال ركوبه، ففُسِّر بمُسْرَج[٤].

و أمّا المثالُ الثالث، فيحتمل الحال فيه أن يكونَ من الفاعل ـ الذي هو التاءُ في لقِيتُ ـ، وأنْ يكونَ حالًا من المفعول ـ الذي هو عبداللَّه ـ.

قولُه:**(وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ[٥]).**

(١) في (ب) (انبهم).

(٢) في (ب) راكبًا).

(٣) في (ب) (انبهم).

(٤) في (ب) (بمسرجًا).

(٥) وهذه الأمثلة للحال المؤسسة وهي: التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها؛ وأما الحال المؤكدة فهي:ما يستفاد معناها بدون ذكرها؛ وهي إما مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى كما في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ سورة النمل الآية (١٩)، فضاحكًا: حال من تبسم وهو قليل،
وإما مؤكدة لعاملها معنى فقط وهو كثير كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة البقرة الآية (٦٠)،
وإما مؤكدة لصاحبها كما في قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ سورة يونس الآية (٩٩).، فجميعًا:حال مؤكدة لمن، وتأتي من المبتدأ والخبر على رأي سيبويه؛ والسبب على عدم مجيئه من المبتدأ على رأي الجمهور (أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل ضعيف فلا يكون عاملاً في شيئين وهو الحال وصاحبها).
وتأتي من المجرور بالحرف؛ كما في قولك: (مررت بهند جالسة) فجالسة:حال من هند، وتأتي من المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزأ منه كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ سورة الحجرات الآية (١٢)، فميتًا: حال من المضاف إليه؛ وهو الأخ لوجود الشرط وكون المضاف الذي هو (لحم) جزأ من المضاف إليه، وتارة يكون كالجزء منه كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ سورة النساء الآية (١٢٥)، فحنيفًا: حال من إبراهيم، ويصح أن=

وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، ....

أيْ: ما أشبه المُثُلَ المذكورة في كون الحال فيها مفسِّرًا لما أُبهم[1] من الهيئات.

وقولُه: (**وَلاَ تَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً**[2]).

يعني: نكرةً محضة، نحو المُثُل المتقدمة. أو نكرةً مختصَّة[3]، كقولك: جاءَ زيدٌ راكبَ فرسٍ. الحالُ في هذا اختصت[4] بالإضافة إلى النّكرة[5]. وكلامه[6] شامل لها لدخولها تحت النكرة، وقد تأتي الحال معرفة في اللفظ، لأنها مؤولة بالنكرة نحو: (جاء زيد وحده) أي: منفردًا.

قوله: (**وَلا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ**)

يعني أن الحال فضلة فلا تكون إلا بعد أن يتم الكلام دونها، ومعنى تمام الكلام أن يأخذ الفعل فاعله أو مفعوله وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيًا بدليل قول الشاعر[7]:

= يقال في غير القرآن (أن اتبع الملة حنفيًا) أو يكون المضاف صالحًا للعمل في الحال بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ سورة الأنعام الآية (٦٠)، جميعًا: حال من المضاف إليه وهو الكاف لصحة عمل المضاف في الحال [عشماوي ص ٤٤].

(١) في (ب) (انبهم).

(٢) يعني أن الأصل في الحال أن تكون نكرة دفعًا لتوهم أنها نصب صاحبها أو خفاء إعرابها، وقد تكون بلفظ المعرفة فتؤول بنكرةنحو (أدخلواالأول فالأول) أي: مترتبين، (وجاء زيد وحده) أي: منفردًا. وقد يجب تقديم الحال إذا كان لها صدر الكلام نحو (كيف جاء زيد) فكيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال من زيد مقدمة عليه .
والأصل: في الحال أن تكون مشتقة، وقد تكون جامدة فتؤول به نحو قوله تعالى: ﴿فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ سورة النساء الآية (٧١)، أي: متفرقين .
وتكون منتقلة، وقد تكون لازمة كما في قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ سورة فاطر الآية (٣١)، فمصدقًا ملازمًا للحق [كفراوي ص١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢].

(٣) في (ب) (مخصصة).

(٤) في (ب) (تخصصت).

(٥) في (ب) (نكرة).

(٦) قوله: (وكلامه) إلي قوله (من يعيش) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٧) البيت من الخفيف، ولعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص١٥٢، والحماسة الشجرية=

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا[١] كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

إذ لا يصح الاستغناء بما قبل الحال فتقول (إنما الميت من يعيش).

وقولُه: (**وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً**).

يعني: أنّ الاسمَ الذي يأتي منه الحال، لا يكون إلا معرفة.

وقد يكونُ نكرةً إذا اختصَّ[٢] بالوصف. كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[٣]. فصاحبُ الحال: (أمرٍ)، وهو نكرة، إلا أنه خصص بوصفه حكيم[٤].

وقد يكون صاحب الحال نكرةً غيرَ مختصٍّ، إذا دخل عليه حرف النّفي أو النّهي. نحو: ما قامَ أحدٌ[٥] ضاحكًا، ولا يقمْ أحدٌ ضاحكًا[٦].

= ١٩٥/١، وخزانة الأدب ٥٨٣/٩، وسمط اللآلي ص٨ - ٦٠٣، ولسان العرب٩١/٢، ومعجم الشعراء ص٢٥٢، ولصالح بن عبدالقدوس في حماسة البحتري ص٢١٤، ومعجم الأدباء ٩/٢١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٢/١، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، وشرح قطر الندى ص٢٣٥، ومغني اللبيب ص٤٦١.

(١) والشاهد: (كئيبًا - كاسفًا - باله - قليل الرجاء) فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها، لأنها إذا أسقطت صار الكلام (إنما الميت من يعيش) وفي هذا تناقض.

(٢) في (ب) (خصص).

(٣) الدخان: ٤،٥

(٤) في (أ - ت - ح - خ) (مختص بوصف) وقوله (حكيم) سقط منهما.

(٥) في (ب) (رجلٍ).

(٦) في (ب) (ضاحكًا).

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ؛ نَحْوُ زيادة لازمة: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، ....
....

بَابُ التَّمْيِيزِ

قولُه: (**التَّمْيِيزُ: هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ**).

اعلم أن التمييزَ على ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ يكونَ منقولًا من الفاعل(١). نحو: طابَ زيدٌ نفسًا. تقديرُه: طابتْ نفسُ زيد.

الثاني: أن يكونَ مفسِّرًا للعدد. نحو: عندي عشرونَ درهمًا.

الثالث: أنْ يكون مفسِّرًا(٢) للمقادير. نحو: عندي رِطلٌ زيتًا، أو مَنَوَانِ(٣) تمرًا.

وقد مثّل بثلاثة مُثُل من المنقول من الفاعل، وهو قوله:

(**تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا**).

فزيدٌ: فاعل، وعرقًا: تمييز. و التقدير: تصبَّبَ عرقُ زيد. فلمّا أسند الفعلَ إلى زيد،

---

(١) ومنه ما هو محول عن المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ سورة القمر الآية (١٢)، فعيونًا: تمييزًا منصوب محول عن المفعول المضاف مبين لإبهام نسبة التفجير، والأصل: (فجرنا عيون الأرض) فحذف المضاف؛ وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمحذوف وجعل تمييزًا .

ومنه ما هو محول عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ سورة الكهف الآية (٣٤)، (فمالًا) تمييز منصوب محول عن المبتدأ مبين لإبهام نسبة الأكثرية، والأصل (مالي أكثر من مالك) فحذف المبتدأ بالمضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وانفصل فحصل إبهام في النسبة، فأتى بالمحذوف وجُعل تمييزًا [كفراوي ص١٠٣] .

(٢) في (ب) (تفسيرًا).

(٣) المنوان: هو معيار قديم كان يكال به أو يوزن ويجمع على أَمْناء، الوسيط (٢٠: ٨٨٩).

وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا، ....

أُبهمت النسبةُ ففسَّرها بعرق[1].

وقولُه: (**وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا**). أصله[2] : تفقّأ شحمُ بكر.

وقولُه: (**طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا**). أصله طابتْ نفسُ محمد.

وذكر أيضًا مثالين من تمييز العدد، وهما قولُه:

(**وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً[3]**).

فغلامًا: تمييزٌ لما وقعت عليه عشرون. ونعجةً: تمييز لما وقعتْ عليه تسعون.

ثم ذكر أيضًا مثالين من المنقول من الفاعل بعد أفعل التفضيل، وهما:

(**وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا**).

---

(١) في (ب) (بعرقًا).

(٢) في (أ - ت - ح - خ) يعني.

(٣) (فغلاما - ونعجة) تمييزًا منصوب مبين لإبهام ذات عشرين وتسعين، لأن أسماء العدد مبهمة لصلاحيتها لكل معدود، وناصب التمييز في هذين المثالين العدد لشبهه (بضاربين زيدًا) في طلبه ما بعده، وإن كان جامدًا، ومنه تمييز المقادير (كرطل زيتًا، وشبر أرضًا، وقفيز برًا) فناصب التمييز فيه المقدار [كفراوي ص١٠٢].

فائدة: تمييزُ العددِ، نحو: «اشتريتُ عِشرينَ غلامًا»، «ملكتُ تسعينَ نعجةً» فـ«غلامًا» تمييزٌ للعددِ، وقد بين المؤلفُ في الأمثلة التي ذكررها للعدد، أن مابين (العشرين والتسعين) نسمِّيه تمييزَ عددي، فيطلق عليه عشرين وأخواتها،

وكذلك تمييز العددُ المركب مِنْ أحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، فتمييزُهُ منصوبٌ نحو: «أحدَ عشرَ رجلًا»، «تسعةَ عشرَ رجلًا». «إحدَى عشرةَ امرأةً»، «تسع عشرةَ امرأةً».

وما سِواهما يكونُ تمييزُهُ مجرورًانحو: «ثلاثةُ رجالٍ»، «تسعةُ رجالٍ»، إلى باقي الأعدادِ المعرفةِ، هذه تمييزُها مجرورٌ.

وكقوله - تعالى - : ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ سورة النمل الآية (٤٨).

﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ سورة يوسف الآية (٤).

﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ سورة ص الآية (٢٣).

﴿وَلَبِثُوا۟ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ سورة الكهف الآية (٢٥).

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نِكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

فزيدٌ: مبتدأ. وأكرمُ: خبره. ومنك: جارٌّ ومجرور متعلق بأكرم. و أبًا: تمييزٌ، أصلُه الفاعل. و تقديره[١]: زيدٌ كَرُم أبوه. و كذلك: أجمل منك وجهًا. أصله جَمُل وجهُه.
قولُه: (**وَلاَ يَكُونُ إِلَّا نَكِرةً،**[٢] **وَلاَ يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ**).

(١) قوله (وتقديره: زيد) سقط من (ب).
(٢) يعني أن التمييز كالحال لا يكون إلا نكرة، ولا حجة في قول النحاة: (فطبت النفس) لاحتمال زيادة (أل) [كفراوي ص١٠٣].
أقول: مراد الشارح قول: راشد بن شهاب اليشكري وهو

رَأيتُكَ لما أنْ عَرفت وُجُوهَنا ... صَددْتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عَنْ عَمْرِو

والبيت من الطويل، انظر الدرر٢٤٩/١، شرح اختيارات المفصل ص ٣٢٥، والتصريح ١٥١/١، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣،
وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى الداني ص٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٨٠ .
والشاهد: (طبت النفس) بإدخال (أل) على التمييز، وهو في نظر البصريين مخالف لحكم التمييز، الذي يتعين فيه التنكير، وهكذا فـ(أل) اضطرارًا، وخالف ذلك الكوفيون وابن مالك؛ فقالوا بجواز وقوع التمييز معرفة، وهكذا فالألف واللام عندهم غير زائدة بل معرفة، وكان من الأفضل أن يبين الشارح ذلك، لأن صاحب الآجرومية كوفي المذهب، فهو عكس مذهب الشارح .
فائدة: والأصل في التمييز أن يكون جامدًا، وقد يكون مشتقًا نحو(لله دره فارسًا).
وأنه لايكون جملة ولا شبهها، ولا يتقدم على عامله إلا إذا كان متصرفًا نحو (وما ارعويت وشيبًا رأسي اشتعلا) فشيبًا: مقدم على عامله لتصرفه [كفراوي ص ١٠٤].
وأقول: لم أعثر على قائله، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، وشرح شواهد المغني ٨٦١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٨، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٤/٣، وصدره (ضيعت حزمي في إبعادي الأملا) وهذا التقدم جائز عند الكسائي والمازني والمبرد وابن مالك، وقال ابن خروف والفارسي؛ أنه ضرورة.
فائدة: ولا يكون مؤكدًا ويؤول قوله:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينًا

ولا يتقدم على مميزه كما أشار إلى ذلك بقوله (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام). [كفراوي ص١٠٣).
وأقول:
=

....

هذا الذي ذَكر من أنّه لا يكونُ إلا بعد تمام الكلام صحيحٌ في المنقول من الفاعل، و أمّا المفسّر للعدد و المقدار، فقد يأتي قبلَ تمام الكلام. نحو: عشرونَ درهمًا عندي، و مَنَوانِ عسلًا[١] في الدّار.

وسُمّي[٢] في المثالين قبل تمام الكلام.

البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢، ٣٩٧/٩، وشرح التصريح ٩٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦٧/٢، وشرح عمدة الحافظ، وشرح قطر الندي ١٤٤/٥، والمقاصد النحوية ٨/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧٦/٢،

والشاهد: (دينًا) حيث جاء تمييزًا مؤكدًا لما سبقه، وهذا على مذهب ابن مالك والكوفيين، ومنع ذلك البصريون وهو يؤول عندهم على أنه مفعول لمحذوف أي: (فيبنغي اتخاذه دينًا) ويقوي رأي الكوفيين قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ سورة التوبة الآية ٣٦ .

(١) في (ب) (تمرًا).

(٢) في (ب) (فانتصب درهم وتمر في المثالين قبل تمام الكلام).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا. فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا؛ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ(١)

قولُه: (**وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا**).

هذه الأدوات ـ التي ذكرها ـ فيها(٢) حرفٌ، وهو: إلاّ. ومنها أسماءٌ، وهي: غيرُ، سِوى، وسُوى، وسَواء. ومنها ما يُستعمل تارةً فعلًا، وتارةً حرفًا. وهي: خلا، وعدا، وحاشا. وإطلاقه على الجميع(٣) حروفًا، مجازٌ.

وقولُه: (**فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا؛ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا**).

إنما بدأ بـ (إلاّ)، لأنّها أصلُ أدوات الاستثناء؛ إذ كلُّ(٤) الأدوات سواها تُقدّر بها، والمستثنى بها منصوبٌ، وناصبه (إلا)(٥) على قول(٦). والكلام المُوجَب: هو غيرُ المنفي. وقد أتى بمثالين:

---

(١) في (خ) باب المستثني).
(٢) في (ب) (منهما).
(٣) في (ب) (جميعها).
(٤) في (ب) (أداءة).
(٥) قوله: (ناصبه) (إلا على قول) سقط من (ب).
(٦) أي: قول الكوفيين، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، والراجح قول البصريون كما بين صاحب كتاب الإنصاف [انظر الإنصاف ص٢٦٣].

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، زيادة للتوضيح.

الأول: قام القوم إلا زيدًا. فزيدًا: مستثنى من القوم، وهو منصوبٌ[١] بـ (إلاّ). **والمثال الثاني**: خرج الناس إلا عمرًا. فعمرًا: أيضًا مستثنى من الناس، و هو منصوبٌ بـ (إلا) على أصل[٢] الاستثناء.

قولُه: (**وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا[٣] تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ**).

هذا قسمُ غيرِ الموجَب، وهو المنفي. و المرادُ به: ما تقدَّم فيه نفيٌ. والمراد بالتّام: أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله. وقد مثّل ذلك بقوله: (**مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ**).

فزيد، يجوز فيه البدلُ، يعني[٤]: أنْ يكونَ بدلًا من المستثنى منه. فإعرابه[٥] ما: حرفُ نفي[٦]، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، وأحدٌ فاعله[٧]. فهو كلامٌ منفي تامّ. و زيدٌ: بدلٌ من أحد، ولذلك كان مرفوعًا. ويجوز[٨] فيه أيضًا النّصبُ على أصل الاستثناء، والأوَّل أجود.

---

(١) قوله: (ب إلا) سقط من (ب).

(٢) قوله: (أصل) سقط من (ب).

(٣) ومثال: شبه النفي من نهي أو استفهام قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ سورة هود الآية (٨١)، (فامرأتك) بالرفع على البدلية من (أحد) كما قرأ به ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون على الاستثناء .

وكقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ سورة الأحقاف الآية (٣٥)، وهذا في الاستثناء المتصل، وإلا تعين النصب عند الحجازيين، وجاز بمرجوحية إبداله إن أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو: (ما قام القوم إلا حمار) وإلا وجب النصب اتفاقاً نحو: (مازاد هذا المال إلا النقص) فالنقص: منصوب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه إذ لا يصح أن يقال مازاد النقص [كفراوي ص ١٠٥].

(٤) في (ب) (أعني).

(٥) في (أ - ت - ح - خ) فإعراب.

(٦) في (ب) (نافية).

(٧) في (ب) (فاعل فهذا كلام).

(٨) في (ب) (ويجوز أيضًا النصب على الاستثناء والأول أجود).

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ؛ نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

قولُه: (**وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ**).

يعني: مع النفي. والنّاقص(١) هو: الذي يكون ما قبلَ (إلا) طالبًا لما بعدَها.

وقولُه: (**كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ**).

يعنى: أنّ (إلا) تكون ملغاةً لا تنصِب، ويكون ما قبلها عاملًا فيما بعدها على حسب طلبه(٢). وقد مثل ذلك بقوله:

(**مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ**).

فما: حرف(٣) نفي، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، و (إلا): إيجابٌ للنفي، و زيدٌ: فاعلُ الفعل الذي قبل (إلا).

وما ضربْتُ إلا زيدًا. فما حرف(٤) نفي، وضربْتُ: فعل ماضٍ وفاعلٌ، و (إلا): إيجابٌ بعد النفي، وزيدًا: مفعولٌ بضربت(٥).

وما مررْتُ إلا بزيدٍ. فما: حرف(٦) نفي، ومررت: فعل ماضٍ وفاعل، و(إلا) إيجاب بعد النفي، و بزيد: جارٌّ ومجرور، متعلق(٧) بمررْتُ.

فهذه المُثُلُ(٨) كلُّها للاستثناء النّاقص، ويُقال فيه أيضًا المُفرَّغ.

---

(١) قوله: (والناقص) سقط من (ب).

(٢) في (ب) (حسب ما طلب له).

(٣) قوله: (حرف) سقط من (ب).

(٤) قوله: (حرف) سقط من (ب).

(٥) في (ب) (بالفعل الذي قبل إلا).

(٦) قوله: (حرف) سقط من (ب).

(٧) في (ب) (يتعلق).

(٨) قوله: (المثل) سقط من (ب).

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا، وَعَمْرٍو، وَحَاشَا زَيْدًا، وزَيْدٍ.

وقولُه: (**وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ**).

يعني: أنّ المستثنى بهذه الأربعة، لا يكونُ إلا مخفوضًا، وهو مخفوضٌ بالإضافة إليه[١].

ولم يتكلمْ[٢] على إعراب هذه الأدوات في نفسها، وإعرابها بما يستحقّه المستثنى بـ (إلا) من نصبه وغيره.

وقولُه: (**وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا، وَعَمْرٍو، وَحَاشَا زَيْدًا، وزَيْدٍ**).

والنّصبُ بعد عدا وخلا أكثر من الجر[٣]، وحاشا بالعكس. فأمّا النّصبُ، فعلى أنّ هذه الأدوات أفعالٌ، والمستثنى مفعولٌ بها. وأمّا الجرُّ، فعلى أنّها حروفُ جرٍ، وما بعدها مخفوضٌ بها والله أعلم[٤].

---

(١) في (ب) (باضإفتها).

(٢) في (ب) (ولم ينبه).

(٣) قوله: (من الجر) سقط من (ب)، هذا عند عدم الاقتران (بما) ولايكون إلا في(خلا، وعدا) دون (حاشا)، فإن اقترنت بها وجب النصب لتعين الفعلية، فإن (ما) الداخلة عليهما مصدرية فلا تدخل إلا على الجملة الفعلية [كفراوي ص ١٠٧].

(٤) قوله: (والله أعلم) سقط من (ب - ت - خ - ح).

فائدة: [**فوائدُ هامةٌ**] ولم يذكر المؤلف الاستثناء المنقطع: هو الذي يكونُ فيه ما بعدَ «إلَّا» مِنْ غيرِ جنسِ ما قبلَها، فحكمه أنه واجبَ النصبُ، فلا يجوز الوجهانِ.

نحو: «قَدِمَ القَوْمُ إلَّا حِمَارًا» فالحمارُ ليس مِنَ القومِ، و لكنْ قد يعبِّرُ العربُ بمثلِ هذا. في هذا الحالِ يجبُ النصبُ.

كما قال: ابنُ مالكٍ: وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ.

ثُمَّ قالَ: وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ.

أي: أن لغة بني تميم يقولون: بجواز الوجهانِ سواءٌ إنْ كانَ منقطعًا أو متصلًا، والقرشيون يقولون: إذا كانَ الاستثناءُ منقطعًا يجبُ أن نقطعَهُ في الإعرابِ، وأنْ لا نجعلَ بينَهُ وبينَ ما قبلَ «إلا» صلةٌ، =

بَابُ لَا

لا النَّافِيةُ لِلْجِنْسِ

اعْلَمْ أَنَّ لا تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بَغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا؛ نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، ....

بَابُ (لَا)

قوله: (**اعْلَمْ أَنَّ (لاَ) تَنْصِبُ النَّكِرَةَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَة، وَلَمْ تَتَكَرَّر (لاَ). نَحْوُ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ**).

فهم من قوله: (تنصِبُ النكرةَ)، أنّها لا تنصب المعرفة(١)، بل تكونُ المعرفة بعدها مرفوعةً بالابتداء، ويجب العطفُ عليها. نحو: لا زيدٌ عندك ولا عمرو.

واسمُ (لا) إذا كان نكرةً له(٢) فيها ثلاثةُ أحوال:

= والفرقَ بين الاستثناءِ المنقطعِ والمتصلِ.

أن الاستثناءُ المتصلُ ما كان من جنسِ المستثنى منه، والمنقطعُ ما لم يكنْ من جنسِهِ، والجنسيةُ قد تكونُ عينيةً، وقد تكونُ معنويةً، عينيةً مثلَ: قامَ القومُ إلا فرسًا. فالقومُ أعيانٌ والفرسُ أعيانٌ، والفرسُ من غيرِ الجنس.

وقد تكونُ معنويةً مثلَ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَـٰوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ سورة الحجر الآية (٤٢)، على قولِ مَنْ يقولُ: إنّ المرادَ بالعبادِ هنا بالعبوديةِ بالمعنى الخاص، يعني: إنَّ عبادي المؤمنين ليسَ لكَ عليهم سلطانٌ، فإذا قيلَ: إلا مَنِ اتبعكَ. صارَ مَنِ اتبعكَ من غيرِ جنسِ المؤمنين، ما هو من حيثُ العين، بل مِن حيثُ الوصفُ، هؤلاءِ مؤمنون، وهؤلاءِ غيرُ مؤمنين. فهذا استثناءٌ منقطعٌ.

لم يذكر المؤلف: «ليسَ»، و«ما يكونُ» وهي تأخذُ أحكامَ «خلا وعدا»، لأنها أفعالٌ، فالضميرُ بها مستترٌ وجوبًا، وما بعدها خبرٌ لها، لكن هي بمعنى الاستثناءِ

نحو: قامَ القومُ ليسَ زيدًا. ليسَ فعلٌ ماضٍ، واسمها مستترٌ وجوبًا، وزيدًا خبرُها. ولكنها من حيثُ المعنى استثناءٌ، كأنكَ قلتَ: قامَ القومُ إلاّ زيدًا [ابن عثيمين].

(١) في (ب) (المعارف).

(٢) قوله: (فيها) سقط من (ب)، وقوله (نكرة) سقط من (ت ـ خ) وقوله: (له) سقط من (أ).

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ لَا؛ نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَإِنْ تكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ.

الأول: أن يكونَ نكرةً محضة. نحو: لا رجلَ في الدّار. هذا مبنيٌّ على الفتح من غير تنوين، وليس لـ (لا) فيه عملٌ، وقد تجوّز في قوله تنصب.

الثاني: أن تكونَ النّكرة مضافةً إلى النّكرة[١]. نحو: لا صاحبَ رجلٍ في الدار. فهذا منصوب بـ (لا)، ولا تنوينَ فيه[٢] لأجل الإضافة.

الثالث: أن تكونَ النكرةُ عاملةً فيما بعدها. نحو: لا طالعًا جبلًا. لأنّ الجبلَ مفعولٌ بطالع، فهذا منصوبٌ بـ (لا)، وهو منوّنٌ. ولم يذكر المؤلف من هذه الثلاثةِ إلا الأولَ لكثرته.

وفُهم من قوله: (إذا باشرتِ النكرةَ): أنّها إنْ لم تباشرْها لا تنصب. وفُهم أيضًا من قوله: ولم تتكررْ (لا): أنّها إذا تكررتْ لا تنصب. وليس كذلك، بل يجوزُ فيها النّصب.

وقد صرّح بمراده في ذلك بقوله:

(فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ لَا؛ نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ).

ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[٤].

(وَإِنْ[٥] تكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ[٦] وَلَا امْرَأَةَ).

---

(١) في (ب) (للنكرة).

(٢) في (ب) (ولم ينون).

(٣) في (ب) (قوله عز وجل).

(٤) سورة الصافات الآية ٤٧.

(٥) من قوله: (وإن تكررت) إلي قوله: (ولا امرأة) سقط من (أ - خ).

(٦) في الإعمال (لا رجل) بالفتح فلا: نافية للجنس، ورجل اسمها مبني على الفتح في محل نصب، ولا مع اسمها في محل رفع بالابتداء، و(في الدار) خبر و(امراة) بالرفع على إعمال (لا) عمل ليس، أو العطف على محل (لا) الأولى مع اسمها أو النصب بالعطف على محل اسمها، أو الفتح على إعمال (لا) عمل (إنّ) [كفراوي ص ١٠٩].

....

وَإِنْ(١) شئت قُلت: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ(٢) وَلاَ امْرَأَةٌ). وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾(٣). بالوجهين(٤). ومثال ذلك: لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّه. ويجوزُ فيها، لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللّه.

---

(١) من قوله: (وإن شئت) إلي قوله (ولا امرأة) سقط من (ب).

(٢) بالرفع (فلا) عاملة عمل ليس، و(رجل) اسمها مرفوع، و(في الدار) خبرها، أو ملغاة لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبره، و(لا امرأة) بالرفع على إعمال (لا) الثانية عمل ليس، أو العطف على اسم (لا) الأولى، أو الفتح على إعمال الثانية عمل، (إن) ولا يجوز النصب لعدم ما يعطف عليه لفظًا، أو محلًا. والحاصل: أن لك في الثاني عند إعمال (لا) الأولى ثلاثة أوجه (الرفع والنصب والفتح) وعن إلغائها وجهين (الرفع والفتح) وقد عرفت كل وجه [كفراوي ص١٠٩]

(٣) سورة البقرة الآية ٢٥٤.

(٤) قرأها ابن كثير، وأبو عمرو ويعقوب بالفتح، وأما الباقون فقرءوا بالرفع (من حجة القراءات ص١٤١).

فائدة: حكم تكرار (لا) مع المباشرة:

إذا تكررتْ مَع المباشرةِ جاز في الأولِ وجهانِ وهما: الإعمالُ، والإلغاءُ.

فإن أعملتْ «لا» في الأولِ جازَ في الثاني ثلاثةُ أوجه: الإعمالُ، والنصبُ، والضمُّ

فالأول نحو: «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّهِ». الإعمالُ: أي البناء على الفتح على أنه معطوف على اسم (لا).

فنقولُ: «لا»: نافيةٌ للجنسِ. «حولَ»: اسمُها، وخبرُهَا محذوفٌ تقديرُهُ «إلا باللّهِ». الواوُ: حرفُ عطفٍ. «لا»: نافيةٌ للجنسِ. «قوةَ»: معطوف على اسمُها، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «باللّهِ»: الجارُّ والمجرورُ جرُّ «لا» الثانيةِ. ويجوزُ أنْ تجعلَ «باللّهِ» خبرًا لهما جميعًا.

والثاني: النصبِ على أنه معطوف على محل اسم (لا) نحو: «لا حولَ ولا قوةً» فـ(حول) اسمُ لا مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، الواوُ:حرفُ عطفٍ. «لا»: نافيةٌ. «قوةً»: معطوفٌ على محلِّ اسم لا.

والثالث: الرفع على على أنه معطوف علىمحل (لا واسمها): نحو: «لا حولَ ولا قوةٌ إلا باللّه» الواوُ: حرفُ عطفٍ. «لا»: نافيةٌ «قوةٌ»: معطوفٌ على محلِّ «لا» واسمِها. ومحلُّهُما الرفعُ، لأنهما في ابتداءِ الجملةِ.

أما الوجهُ الثاني في اسمِ الأولى: الإهمالُ أي: رفعَ اسمِهِ «لا حولٌ ولا قوةَ» فيجوزُ في الثاني:وجهانِ: الإهمالُ، والإعمالُ.

فالأول: نحو:«لا حولٌ ولا قوةَ إلا باللّه» نقولُ: «لا»: نافيةٌ ملغاةٌ. «حولٌ»: مبتدأٌ، «الواوُ»: حرفُ عطفٍ. «لا»: نافيةٌ للجنسِ عاملةٌ. «قوةَ»: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ.

الثاني: «لا حولٌ ولا قوةٌ» نقولُ: «لا»: نافيةٌ للجنسِ ملغاةٌ.

=

....

....

= «حولٌ»: مبتدأٌ. «الواوُ»: حرفُ عطفٍ. «لا»: نافيةٌ للجنسِ ملغاةٌ. «قوةٌ» مبتدأ، أو معطوف على الأول حسنًا إذا تكررتْ «لا» مَعَ المباشرةِ جازَ في الأولِ وجهانِ: الإعمالُ، والإهمالُ.

كما قال ابنُ مالكٍ:

. . . كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا وَالثَّانِي اجْعَلا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَ

وإذا أهْمَلْتَ الثانيةَ فالخبرُ للجميعِ يعني: إذا قلتَ: «لا حولَ ولا قوةٌ إلا باللَّهِ» صارَ «باللَّهِ»: خبرًا لهما جميعًا.

وإذا أعملتَ الثانيةَ فالخبرُ لها، وخبرُ الأولى محذوفٌ فإذا قلتَ: «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللَّهِ» فخبرُ الأولى محذوفٌ دلَّ عليهِ خبرُ الثانيةَ. لأنكَ جعلتَ الثانيةَ مستقلَّةً بعملِها.

[أحوالُ اسم «لا»]

يقولُ العلماءُ: إن اسمُ «لا» النافيةِ للجنسِ يكونُ مبنيًّا ويكونُ منصوبًا ـ فهذهِ تتمةُ لكلامِ المؤلفِ ـ فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ. وإنْ كانَ غيرَ مفردٍ فهوَ منصوبٌ.

والمفردُ هنا ما ليسَ مضافًا، ولا شبيهًا بالمضافِ، ولو كان جمعًا. وغيرُ المفردِ ما كانَ مضافًا أو شبيهًا بالمضافِ

فالمفرد نحو: «لا رجلَ في البيتِ» لأنَّ «رجلَ»: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضافِ، فتعرب كالآتي: «لا»: نافيةٌ للجنسِ. و«رجلَ»: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ.

ونحو:«لا مسلمينَ في البلدِ» مفردٌ، لأنهُ ليسَ مضافًا.

أما نحو: «لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ» فغيرُ مفردٍ، فيكون منصوبًا، فتعرب كالآتي: «لا»: نافيةٌ للجنسِ. «غلامَ»: اسمُها منصوبٌ بها وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

والشبيهُ بالمضافِ: هوما تعلَّقَ بِهِ شيءٌ مِنْ تمامِ معناهُ، نحو: «لا ظالمًا للناسِ مفلحٌ». فـ«ظالمًا» شبيهةٌ بالمضافِ، لأنها تعلَّقَ بها شيءٌ، وهي «للناسِ» [ابن عثيمين].

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، والمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

بَابُ الْمُنَادى

المنادى: ما بُدئ[1] بـ يا، أو بإحدى أخواتِها. وهي[2]: الهمزةُ وأيْ للقريب، و أيا وهيا للبعيد.

قولُه: (**الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ[3]، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، والمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ**).

اعلمْ[4] أنَّ المنادى محصورٌ في هذه الأنواع التي ذكرها، وهي[5] على قسمين:

---

(١) في (ب - ح - ت) (نؤدي).

(٢) في(ب) (وأخواتها) بدلًا من (هي)، وفي (ب) (وأخواته أيا وهيا والهمزة وأي).

(٣) يعني: أن المفرد العلم بالمعنى المقابل للمضاف والمشبه بالمضاف، والشامل (للمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير مذكرًا ومؤنثًا).

والمنادى المفرد: يبنى على ما يرفع به لو كان معربًا (فزيد - ورجل)؛ لو كانا معربين لرفعا بالضمة فيبنيان عليها في المبتدأ، (والزيدان، والزيدون) لو كانا معربين لرفعا بالألف والواو فيبنان عليهما في النداء، وخرج بقولي في (النكرة المقصودة الغير الموصوفة) ما إذا وصفت فإنه يجوز فيها النصب والضم نحو (ياعظيمًا يرجي لكل عظيم)فعظيمًا: منصوب لوصفه بالجملة بعده، ولو ضممته لجاز فإن كانت الجملة بعدها حالًا، من الضمير المستتر في (عظيم) كان واجب النصب لأنه حينئذ من الشبيه بالمضاف. [كفراوي ص ١١٠].

وأقول: قوله (يا عظيمًا يرجى لكل عظيم) نقله الشيخ خالد الأزهري لشرحه لهذا المتن، نقلاً عن ابن مالك نقلًا عن الفراء، ولم أعثر على هذا الحديث في مؤلفات الفراء،

وجواز الضم هو مذهب الكسائي فإنه يجوز الأمرين لكن النصب عنده أرجح، وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (انظر شرح الشيخ خالد بتحقيقنا).

(٤) قوله: (اعلم أن) سقط من (ب).

(٥) في (ب) (وهو).

فَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مَنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ. وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

قسمٍ يجب بناؤه على الضم، وهو: المفرد[1] العلم، والنكرة المقصودة.

وقسم يجب نصبُه وهو ما بقي.

وقد أشار إلى الأولين بقوله:

(فَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ[2]، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مَنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ).

والعلم: هو ما عُيِّنَ مسماه مطلقًا، وقد تقدَّم في باب النعت.

والنكرةُ المقصودة هي: النكرةُ التي قُصدت في النّداء بالإقبال عليها، وهي في باب النّداء معرفةٌ على ما فيه[3] الألف واللام. فإذا قلتَ: يا رجلُ. كأنّك قلتَ: يا الرّجل.

لكنْ لا يُجمع بينها وبين الألف واللام، لأنّ الألفَ واللّام تُخصّص، وحروف النّداء كذلك.

وقد يُجمع[4] بينهما في ضرورة الشّعر. كقوله[5]:

فيا[6] الغُلامانِ اللّذان فرّا ... إيّاكما أنْ تكسبانا شرّا

وقولُه: **(وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ)**.

---

(١) قوله: (المفرد) سقط من (أ - ت - ح - خ).

(٢) كقوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ سورة هود الآية (٣٢).

(٣) في (ب) (معرفة على نية الألف واللام).

(٤) في (ب) (وقد جاء الجمع بينهما).

(٥) لم أعثر على قائله، وهو في العينى ج٤ ص٢١٦ - ٢١٧، والجامع الصغير للسيوطى ج ص٨٨، والإنصاف ص٢١٢ - ٢١٤ - المقتضب ج٤ ص٢٤٣، وقد استدل به الكوفيون على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم الأنباري في الإنصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ - بأنه من حذف الموصول وإقامة الصفة مقامه والتقدير: فيا أيها الغلامان.

(٦) الشاهد (فيا الغلامان) حيث جمع فيه بين حرف النداء و(أل) للضرورة على مذهب الكوفيين.

....

يعني بالثلاثة الباقية: النكرةَ غيرَ المقصودة، والمضافَ[١]، والمُشبّه بالمضاف.

أمّا النكرةُ غيرُ المقصودة، كقولك: يا رجلًا، إذا ناديت رجلًا غيرَ معيّن.

ومثل ذلك قولُ الأعمى[٢]: يا رجلًا خذْ بيدي، لا يعني رجلًا بعينه، بل كلُّ من أجابه فهو مرادُه، و يكونُ منصوبًا منوّنًا، والنّاصبُ له حرفُ النّداء، أو فعلٌ مضمرٌ[٣] تقديره أنادي،

وأمّا المضافُ، فنحو: يا غلامَ زيدٍ، ويَا صاحبَ عمرٍو، فهو أيضًا منصوبٌ بحرف النّداء، وهو غيرُ منوّن لأجل الإضافة.

وأمّا المُشّبه بالمضاف،

فهو كلُّ ما عمل فيما بعده.

نحوُ: يا طالعًا جبلًا، ويا حَسَنًا وجهُه، ويا مارًّا بزيدٍ. فالأول عمل فيما بعده النصب، والثاني؛ عمل فيما بعده الرفع،

والثالث: عمل في المجرور.

وكل واحد منها شبيهٌ بالمضاف، والشبه بينهما أنّ المضاف عمل في المضاف إليه، وهذا عمل فيما بعده.

---

(١) كقوله تعالى ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ سورة النساء الآية (٧٥).

(٢) قوله: (يا رجلًا) إلى قوله: (قول الأعمى) سقط من (أ).

(٣) قوله: (أو فعل مضمر تقديره أنادي) سقط من (ت - ح - ب).

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

الْمَفْعُولُ لَهُ

وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ؛ ....

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ(١)

ويسمى أيضًا المفعولَ له.

قولُه: **(وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ).**

ويُشترط فيه أنْ يكونَ مصدرًا، وأنْ يكونَ علةً لوقوع الفعل، وأنْ يكونَ فاعلُه وفاعلُ الفعل المُعلَّل واحدًا، وأن يكون زمانه وزمان الفعل المعلَّل متحدًا(٢).

وهذه الشروط كلُّها(٣)، ذكر منها واحدًا وهو أنْ يكونَ علّةَ الفعل، وهو المرادُ بقوله: **(بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ).**

وأمّا الباقي من الشروط(٤)، فهي مستفادة من المثالين اللّذين ذكرهما في قوله:

---

(١) كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ سورة الأنفال الآية (١٠).

(٢) قوله: (وأن يكون زمانه) إلى قوله: (متحدًا) سقط من (أ).

(٣) من قوله: (وهذه الشروط) إلى قوله: (ذكرهما) في (ب) وهذه الشروط لم يصرح منها إلا بالثاني وباقيها مستفاد من المثالين اللذين ذكرهما).

(٤) فإن فقد شرط من الشروط تعين الجر بالحرف، وهو (اللام أو من أو الباء) ومثال: عادم المصدرية قوله (جئتك للسمن)، ومثال: عادم الاتحاد في الفاعل قولك: (جاء زيد لإكرام عمرو)؛ ومثال: عادم الاتحاد في الوقت قولك: (جئتنى اليوم لإكرامك غدًا)؛ ونبه المصنف بهذين المثالين على أنه لا فرق فيه بين المضاف وغيره من المقرون (بأل) والمجرد، إلا أن المضاف يجوز فيه النصب والجر على السواء تقول: (ضربت ابني تأديبه ولتأديبه، ومما جاء منصوبًا منه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ سورة البقرة الآية (١٩).

وقول الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم إدخاره   وأعرض عن شتم اللئيم تكرمًا

وأقول: البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤، وخزانة الأدب =

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو. وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

(قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو. وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ).

فإجلالًا: مصدرٌ من أَجَلَّ[1]، يُجلّ، إجلالًا. فاعلُه وفاعل الفعل المعلَّلِ واحد، لأن الذي قام هو الذي أجلّ، وزمانهما متحد، لأن زمان القيام وزمان الإجلال واحد. وكذلك القول في ابتغاء معروفك.

= ١٢٢/٣، ١٢٣، ١٢٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٥/١، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢، وشرح المفصل ٤٥/٢، والكتاب ٣٦٨/١، ولسان العرب ٦١٥/٤، واللمع ص ١٤١، والمقاصد النحوية ٧٥/٣، ونوادر أبي زيد ص١١٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، وخزانة الأدب ٣/ ١١٥، وشرح ابن عقيل ص ٢٩٦، والكتاب ٣/ ١٢٦، والمقتضب ٢/ ٣٤٨،

والشاهد: نصب (إدخاره - وتكرمًا) على المفعول له .

والأكثر فيما تجرد من (أل) والإضافة النصب ويجوز الجر، والمقرون بالعكس نحو قوله

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

وأقول: البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٦/ ٢٥٣، والدرر ٣/ ٨٠، وشرح شواهد المغني ٦٩/١، والمقاصد النحوية ٧٢/٣، ٢٧٧، وللعنبري في لسان العرب ٤٢٩/١، وللحماسي في همع الهوامع ٢١/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠، وجواهر الأدب ص٤٧، والدرر ١٠٣/٤، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢، وشرح شواهد المغني ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٩٥، ٣٦١، ومغني اللبيب ١٠٤/١، وهمع الهوامع ١٩٥/١،

والشاهد: (شنوا الإغارة) حيث جاء المفعول له معرفًا بـ(أل) ومنصوبًا، والأكثر في المفعول له المعرف بـ(أل) جره باللام، والأكثر في المجرد منها النصب. [كفراوي ص١١١].

(١) قوله: (أجل - يجل - إجلالًا) سقط من (ب) .

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

• الْمَفْعُولِ مَعَهُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ؛ نَحْوُ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ(١)

قولُه: (**هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ**).

يعني أنّ المفعولَ معه يجيء لبيان ذلك(٢) الشيء الذي فُعل ذلك الفعلُ معه. وهو فَضْلَةٌ منتصبٌ بعد تمام الكلام.

وهو على قسمين:

قسمٍ يَصحُّ أنْ يُجعل معطوفًا، ولكنّه يُعرض فيه عن معنى العطف وتُقصد فيه المعيّة، فيُنصَبُ على أنّه مفعولٌ معه.

وقسمٍ لا يصحُّ أنْ يكونَ معطوفًا.

وقد مَثّل الأولَ بقوله: (**نَحْوُ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالْجَيْشَ**).

فالجيشَ: منصوبٌ على أنّه مفعولٌ معه، و التقدير: جاءَ الأميرُ مَعَ الجيش.

ويصحُّ فيه العطف، تقول: جاءَ الأميرُ والجيشُ؛ فالجيشُ: مرفوعٌ على العطف، والتقدير: جاءَ الأميرُ وجاءَ الجيشُ.

ومثّل الثانيَ بقوله: (**وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ**).

فالخشبةَ: مفعولٌ معه، ولا يصحُّ أنْ يُجعل معطوفًا على الماء، لأن الخشبةَ لا تستوي، و إنّما يستوي الماءُ معها، أيْ: يَصِلُ إليها.

---

(١) كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾.
(٢) قوله: (ذلك) سقط من (ب).

[بَابُ خَبَرِ كَانَ وَ أَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّوابِعُ]

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ. وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَالِكَ.

[بَابُ خَبَرُ كَانَ وَ أَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّوابِعُ]

وقوله: **(وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ. وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ)**.

لما عدّ من المنصوبات خبرَ كان و أخواتها، واسمَ إنّ و أخواتها، ذكر ما عداهما من المنصوبات، و استغنى عن ذكرهما[1] لأنّه قد تكلّم عليها في أبوابها، فذكر أنّ خبرَ كانَ منصوبٌ في باب كان، وأنّ اسمَ إنّ منصوبٌ في باب إنّ، وذكر التابع للمنصوب في باب التوابع.

---

(١) قوله: (واستغنى عن ذكرهما) سقط من (أ).

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

قد تقدّم أنّ الأسماءَ على ثلاثة أقسام: قسمٍ مرفوع، وقسمٍ منصوب، وقسمٍ مخفوض. وقد ذكر المرفوعاتِ و المنصوبات، وقد تقدّم أنّ الرفع و النّصب يكون في الأسماء والأفعال المضارعة. وقد ذكر المرفوع و المنصوب من الأسماء و الأفعال، فلم يبقَ إلا المخفوضات، ولا تكون إلا من الأسماء، كما أنّ المجزومات لا تكون إلا من الأفعال، كما ذكر في بابها.

وذكر في هذا الباب المخفوضات، فقال:

(الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ[١]**: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ).**

والأسماءُ المخفوضة محصورةٌ في هذه الثلاثة، وقد قدّم الأولَ[٢] بقوله:

---

(١) أي: على المشهور منها عند النحاة، وزاد بعدهم الجر بالمجاورة كما في قولك: (هذا حجر ضب خرب)؛ بجر خرب لمجاورته لضب فهو مجرور بالمجاورة لأنه لما جاور المجرور جر، فإن قلت: كيف يصح وصف حجر الذي هو معرفة بالإضافة بخرب الذي هو نكرة أجيب بأن حجر ليس معرفة بل نكرة لأنه مضاف لنكرة والإضافة للنكرة لاتفيد التعريف، ومن المجرور بالمجاورة قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة الآية (٦) في قراءة من جر (الأرجل) لمجاورتها للرءوس بدليل قراءة النصب، فيكون لفظ (الأرجل) منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، ورد بأن الواو مانعة من الجر على المجاورة، فالحق أنه في هذه القراءة معطوف على الرءوس، وكون (الأرجل) ممسوحة إذا كان فيها خفاف، وزاد قسمًا آخر وهو الجر بالتوهم كما في قولك: (لست قائمًا ولا قاعد) أي: لست بقائم ولا بقاعد، لأن خبر ليس يجوز جره بالحرف، ورد بأن هذا القسم داخل تحت الجر بالحرف .

(٢) في (ب) (وقد بين الأول بقوله).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ: فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ؛ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمَنْذُ.

(فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ: فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ؛ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ).

وقد تقدّم في أول الكتاب التمثيلُ بهذه الحروف، ولنكتفِ به.

وقوله: **(وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمَنْذُ).**

فالخفضُ برُبَّ[١] ، قد تقدَّم تمثيلُه في أول الكتاب، و أمّا الخفضُ بواو رُبَّ: فنحو قول الشاعر[٢]:

وليلٍ[٣] كموج البحر أرخى سُدولَه عليَّ بأنواعِ الهُموم ليبتلي

أي: ورُبَّ ليل، فحذفت رُبَّ ونابت الواوُ منابَها فخفضَت كما تخفض رُبَّ.

وأمّا الخفضُ بمذْ ومنذُ[٤]، فنحوُ قولك: ما رأيته مذْ يومين ومنذ أربعةِ أيام. ولا

---

(١) وقد تجر ضمير الغيبة، فيلزم إفراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو: (ربه رجلًا)؛ أو امرأة، أو رجلين، أو رجالًا، أو نساء [كفراوي ص ١١٥].

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس انظر ديوانه ص١٨، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢، ٢٧١/٣، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، ٧٨٢، وشرح عمدة الحافظ، والمقاصد النحوية، وبلا نسبة في أوضح المسالك ص٢٣١، وشذور الذهب ص٤١٥.

(٣) الشاهد (وليل) حيث جر كلمة (ليل) بواو (رب) المحذوفة بعد الواو؛ وهذا أكثر من حذف رب وجرها بعد الفاء .

(٤) يعني أن من المجرور بالحرف المجرور بهذين اللفظين فهما حرفا جر بمعنى (من) إن كان المجرور ماضيًا، أو بمعنى (في) إن كان المجرور حاضرًا.

فائدة:

اعلم أن كل جار ومجرور لابد له من متعلق وذلك المتعلق إما يكون فعلا كما في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فأنعمت: فعل وفاعل، وعليهم: جار ومجرور متعلق بأنعم على أنه مفعول في محل نصب، وإما أن يكون اسمًا يشبه الفعل كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فعليهم:=

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ؛ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ. وَهُوَ عَلَى قِسْمِينْ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ. وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ.

تخفضان[1] إلا أسماء الزمان. ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر، ويكونان حينئذ مبتدأين. نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ أربعة أيام. والخفض بمنذ أكثر منه بمذ.

وقولُه: (**وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ؛ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ. وَهُوَ عَلَى قِسْمِينْ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ. وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ**).

اعلم أن الإضافة على معنى اللام على قسمين[2]:

قسمٍ تكونُ الّلامُ فيه للملك[3]. نحو: غلامُ زيدٍ، ومالُ عمرٍو.

والتقدير: غلامٌ لزيد، ومالٌ لعمرو. والّلام في هذا ونحوه للملك، لأنّ الغلامَ مِلك زيد، والمال ملك عمرو.

وقسمٍ تكون اللامُ فيه للاستحقاق. نحو: بابُ الدارِ، وسرجُ الفرس.

والتقدير: بابٌ للدار، وسرجٌ للفرس. فاللام في هذا ونحوهِ للاستحقاق، لأنّ الدارَ لا تملك، لكنّها تستحقُّ أن يكونَ لها بابٌ، والفرسُ أيضًا يستحق أن يكون له سرجٌ.

وأمّا ما يُقدّر بمن، فنحو: بابُ ساجٍ، وثوبُ خزٍّ. أيْ: بابٌ من ساج، وثوبٌ من خزّ. وهو

= جار ومجرور متعلق بالمغضوب على أنه نائب فاعل في محل رفع .
وإما يكون اسمًا مؤولًا باسم آخر يشبه الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ فـ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: جار ومجرور متعلق بالله لتأويله بالمعبود [كفراوي ص١١٥].

(١) في (ب) (ولا يخفضان إلا اسم الزمان).

(٢) وقد تكون على معنى (في) المفيدة للظرفية كما أفاد ابن مالك نحو قوله تعالى: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ سورة سبأ الآية(٣٣).، وهذا ما إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، فإن الليل ظرف للمكر [كفراوي ص١١٦].

(٣) قوله: (قسم تكون اللام فيه للملك) سقط من (أ).

....

على نوعين(١):

إضافةِ النّوع إلى جنسه، نحو: خاتَمُ حديد.

وإضافةِ الجنس إلى النّوع، نحو: حديدُ خاتمٍ.

و السّاجُ: نوع من الشجر، والخزّ: نوع من الثياب. وقد اختلف في الخزِّ، فقيل: ما كان سَدَاه(٢) من حرير و اللُّحَمُ(٣) بالوبر وبالكتّان، أو بالقطن.

وقال صاحب (خلاصة المحكم)(٤) : وهو عربي صريح. وذكر أبو منصورٍ الجواليقي(٥)، عن أبي هلال(٦)، عن قوم: أنّه فارسيٌّ معرَّب.

تمّ الشرحُ المبارك بحمد اللّه.

---

(١) في (ب) (علي قسمين).

(٢) المدى: هو ما يمد طولًا في النسيج (المعجم الوسيط (١ / ٤٢٤ »

(٣) اللحم (هو أعلى الثوب، والسدي: الأسفل من الثوب) من (لسان العرب ١٢ / ٥٣٨).

(٤) هو أبو عبداللّه محمد بن الحسين العنسي، لغويّ وزير من أهل القيروان توفي ٦٧١ من الهجرة .

(٥) هو موهوب بن أحمد، أديب لغوي له التكملة، توفي ٥٣٩ من الهجرة، من (سير الأعلام ٢٠ / ٨٩) والبغية ٢ / ٣٠٨

(٦) هو الحسن بن عبداللّه ـ المشهور بأبي هلال العسكري ـ صاحب كتاب الصناعتين، توفي ٣٩٥ من الهجرة (من الأعلام ٢ / ١٩٦، البغية ١ / ٥٠٦).

وهذا آخر ما يسره اللّه ـ تعالى ـ لي من الكتابة على شرح الآجرومية للشيخ/ العلامة الفاضل المفضال: أبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، وهذا الشرح لمقاصد هذا الفن جامع ولقاصديه نافع. فالمرجو ممن اطلع عليه أن ينبه على ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فرحم اللّه امرأ رأى عيبًا فستره أو زلة فغفره، فإنه قل أن يخلص مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات، ونسأل اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم.وأن ينفع به كل طالب غير حاسد،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ منه ليلة السبت بعد العشاء لعشر بقين من شهر صفر سنة خمس وعشرين بعد أربع مئة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ.

فهرس المحتويات

تم بحمد الله

تم الجمع والصف بمكتب الرضا للدعاية والإعلان
☎: ٢٣٢٠٢٥٤ (٠٨٢)، محمول: ٠١٠١٤٦٠٨٦١
بني سويف - ج . م. ع.
email: reda_mesr@yahoo.com